PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

الجمهورية الجزائرية الديـ
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامـعة وهـران — كليـة الحقـوق

العولمة و السيادة
في ظل العلاقات الدولية المعاصرة

مذكرة لنيل شهادة الماجستير في:
القانون الدولي العام و العلاقات السياسية الدولية

من إعداد الطالبة:
عياشي حفيظة

تحت إشراف:
الدكتور: مليانى فاتح حبيب

تم عرضها ومناقشتها في جلسة علنية أمام أعضاء لجنة المناقشة المؤلفة من السادة:

الدكتور:	رئيسا
الدكتور: مليانى فاتح حبيب	مقررا
الدكتور:.....	عضوا مناقشا
الدكتور:	عضوا مناقشا

السنة الجامعية: **2006-2007**

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

إهـــــــداء

إلى والدتي العزيزة أطال الله عمرها وأفادها بالصحة والعافية، تقديرا لتضحياتها الجسام في سبيل تكويني.

إلى إخوتي و أخواتي كل باسمه الخاص.

إلى رفيق الدرب في الحياة: زوجي.

إلى ابني الغالي أسامة.

كما لا أنسى أن أترحم على والدي وأخواي، و ابني الصغير يوسف أحمد جبريل

إلى كل هؤلاء اهدي هذا العمل المتواضع.

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

تشكـــــرات

أتقدم بخالص تشكراتي إلى أستاذي الكريم الدكتور مليانى فاتح حبيب، شاكرتا له صبره الجميل وتحمله الشاق في توجيهي وإرشادي، من أجل إعـــداد هذا العمـــل المتواضع.

كما لا يفوتني أن أقف وقفة إجلال وتقدير إلى كل الأساتذة الذين تتلمذت على أيديهم، بجامعة السانيا وهران.

كما أتقدم بتشكراتي الخالصة إلى كل من ساعدني من قريب أو بعيد في إعداد هذا العمل المتواضع .

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

شهـــد المجتمع الدولي بعد نهـــاية ما كان يعرف بالحرب البـــاردة، وبالضبط منـــذ بداية العقد الأول لسنـــوات التسعينات تحولات عميـــقة وبالغـــة الأهمية على مستوى العلاقات الكمية وخاصة النوعية أو الكيفيـــة بين مختلف الفاعليـــن الدوليين المشكليـــن لحظيـــرته ، هذه الحقيقة التي تـــأكد من خلالها الطرح القائـــل بخاصية الشمولية على مستوى العلاقات الدولية.

فضلنا توظيـــف كلمة – الفاعلين الدوليين– كونـــها هي العبـــارة الأليـــق لـــشرح وتبـــرير ما يجـــري على مستوى مسر ح العلاقـــات الدوليـــة منذ الفتـــرة المذكورة أعلاه إلى يـــومنا هـــذا أو بالأحرى في إطار ما اصطلح عليه بعهد العلاقـــات الدولية المعاصرة، بحيث لم تعـــد الدول وحدها هي التي تتخذ زمام المبادرة والتحكم الوثيقين في إدارة وتوجـــيه الحيـــاة الدوليـــة ســـواء من جانب المســـتوى العالمـــي أو من جانب المستوى الإقليمي أو الجهوي.

إذ في المقابـــل ظهرت على السطح كيـــانات أخرى غير الدول، منها من يكتســـي طابعـــا سياسيا ومنها من يكتسي طابعا اقتصاديا أو حتى اجتماعي وثقافي، المـــهم أن مثل هذه الكيـــانات المستحدثـــة أصبـــح لها تأثيـــر لا يستهان به بين أطراف اللعـــبة على المستـــوى الدولـــي بل وحتـــى الوطني.

وبهذا الشكـــل كسر مبدأ متأصل كان القانون الدولـــي العام الكلاسيكي يشيـــد به إلى فتـــرة غير بعيدة من الزمن، والذي مفاده أن العلاقات الدولية هي علاقات تتم بين سيادات التي مرجعـــها إما الدول ذات السيادة أو المنظمات الدولية التي هي مـــن صنع تلك الدول وتستـــمد شـــرعيتـــها ووظيفتها منها.

هذا على الأقـــل ما كانت تتغنى به المدرسة الكلاسيكية في القانون الدولـــي ، بل انه حتى المدارس الحديثة في الفقـــه الدولي و التي على رأسها المدرسة المـــوضوعية التي كانت تنـــكر ولا تعتـــرف بالشخصية القانونية الدولية للدول ([1]) لم تكن تتوقع هذه الدرجة والمستوى جد المبالغ فيهما من التغيرات العلائقية، الكمية و النوعية منها، على هذا المستوى من العلاقات التي هي في نـــهاية الأمر مجرد علاقات اجتماعية بين فاعلين دوليـــن.

([1]) إذ حسب رأيها أن الفرد هو الشخص الوحيد المخاطب بأحكام القانون الدولي، ومن أنصار هذا الاتجـــاه الفقيـــه دوجـــي و جورج سل.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

ليس من المهـــم الآن الكشـــف عن هـ
من خـــلال تبيـــان أجناسهم وأنواعهم، بالقدر ما هو مهم في كشف وتبيان أدوارهم وتأثيـــراتهم على هذا المستوى من العلاقـــات ، التي لا شـــك أنها طالت حتى ما أصبح يعرف في التعبير الحديث بالدول الوطنية التي يقصد بها بلغة القانون الدولي السيـــادات الدولية ، والتي كانت في عهد مضى هي أشخاص المجتمع الدولـــي بل هي الفاعل الوحيد في رسم سياساتـــه وتوجيـــه العلاقـــات بين وحداته.

عمـــوما من جملة نتـــائج هذه التأثيـــرات والتغيـــرات نذكر:

- لقد أصبح من الصعب جـــدا بل من المستحيل للـــدول الوطنيـــة([1]) أن تعيش في معـــزل عما يجري فـــي الخارج من أحـــداث وتغيـــرات مهـــما تعـــددت أنواعها وميادين تدخلاتها.
- استحواذ العـــديد من المنظمات الدولية الحكوميـــة على مصادر القـــرار الدولي، وتمكنـــها من توجيـــه الحيـــاة السياسية والاقتصاديـــة الدوليـــة وفـــق استقلالية جد واضحة على إرادة الـــدول.
- بـــروز ما يسمـــى بالـــدول العظمى أو الدول الرائـــدة في العلاقـــات الدوليـــة، والتي هي عموما تكاد أن تكـــون الدول المتحكمة في عنصر القـــرار على مستوى الكيانات السياسية المشار إليها أعلاه، مقابل دول بسيطـــة تحـــاول بشتى الطرق أن تصارع من أجل البقـــاء في حظيرة هذا المجتمع .
- بروز العديـــد من الكيـــانات الدولية أو التي تعبر الحـــدود الوطنية ذات الطابـــع غير الحكـــومي، والتي اتخذت عدة صور ومجالات للعيـــش والحركة، ومن جملتها يوجد:(المنظمات الدوليـــة غير الحكومية، الجمعيات الثقافية والدينـــية و الاتحادات المهنية الدوليـــة، الشركات المتعددة الجنسيات...).

ما يهم من خلال هذا كلـــه هو أن مثل هذه الحقائـــق و غيرها، أظهـــرت للوجـــود ما أصبح يعرف **بالنظام الدولي الجديد**، الذي هو في واقع الأمـــر حصيـــلة للتراكمـــات الناجـــمة

([1]) سيرافقنا هذا المصطلح " **الدولة الوطنية** " ، الذي يفضل بعض المشارقة على تسميته **بالدولة القطرية**، طيلة أشواط هذه الدراسة كونه يتماشى مع موضوعها، لضمه الوصف السياسي والقانوني معا للدولة ذات السيادة.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

عن أدوار وتأثيـــرات مخـــتلف الحقائق الأربعة ال
الجديد أصبح يطعن في ما كان يعرف بالسيادة المفتتة للدولة الوطنية.

ومن مظاهر هذا النظام الجديد ومن أكثرها احتكاكا بسيـــادة الدول الوطنية، هنـــاك ظاهرة غريبة في التأثير على الدول و المجتمعـــات الســـياسية من حيث الغـــزارة والسرعة في الانـــتشار، وخاصـــة من شدة تقريب حيّزات ومجالات التـــداخل بين ما هو وطني داخلي وبين ما هو خارجي دولي، هناك ما يعرف بظاهرة "**العـــــولمـــــة**".

العولمـــة باعتبارها تجسد الشـــق الاصطلاحي الأول المكـــون للعنونـــة الرئيســـية لموضـــوع بحثنا " **العولمة و السيادة**" ، تستدعي منا بديهيا إجراء نوع من المقارنة السطحيـــة و غير المعمقة بين محددي عنوان هذه الدراسة : العولمة و السيادة.

ونشيـــر هاهنا بأن السيـــادة هي مصطلح يعبّر على مجاليـــن أساسيـــن مـــن حيث توظيفـــه، الأول هو قانوني والذي يقصد به التعبير الخارجي لعنصر الســـلطة الذي يعد ركـــنا جوهريا مـــن أركان الدولة لاسيما من منظور القانون الدولي العام، وهي بذلك تجسد في واقـــع الأمر **معيارا** لقيـــام الدولة كشخص قانوني من أشخاص المجتمـــع الدولي يحتاج فقط لاعتراف دولي([1]) ، والتي يشترط فيها حسب نفس القانون أن تكون فعلية و بأن تقوم باحترام الالتزامات الدولية المتفق عليها من قبل أعضاء الجماعة الدولية، أما المجال الثاني فهو سياسي واقعي يقصد من ورائه القدرة الفعلية في أن تقوم الدولة بأدوارها الداخلية والخارجية.

وضمن هذا المجـــال الثاني الحساس(السياسي و الواقعي) تـــدق وتتداخـــل العلاقـــة بيـــــن السيـــادة و ظاهرة العولمة، كما سنرى طيلة أشواط هذه الدراسة، ذلك أن العولمـــة لا تكاد تهاجـــم الغطاء القانوني لمفهـــوم السيـــادة الذي يبدو باقيـــا ومتساويا بالنسبـــة لكل الدول أو بالأحرى السيـــادات، وإنما هي تطعن في المصداقية الفعلية لها، سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي (الدولي).

ومن هنا يتجلى الفـــرق أيضا، إذ يبـــدو أن للعولمـــة طابعا واقعـــيا محض مجرد بشـــكل مباشر من معنى قانـــوني محض، هذا الطابـــع الواقعي الذي قد يتخذ مجالات حياتيـــة مـــتعددة أهـــمها المجال السياسي والمجال الاقتصادي والمجال الثقافي .

([1]) لقد حصل خلاف فقهي حول أهمية الاعتراف الدولي في قيام الدولة والتي تمحور فيما إذا كان لهذا الاعتراف دور منشيء للدولة، أم مجرد شرط جوهري لمباشرتها للعلاقات الدولية والذي يبدو هو الرأي الراجح.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

و كتعريـــف عام ومبدئي – تاركين م
الدراســـة نظرا لأهميته، بالإضافة لدواعي المنهجية و خصـــ الدراسة – يمكن أن نقـــول بـــأن العولمـــة يقصد بها ذلك التعميم الذي يتم على مستوى الأفكار والمناهج والقيم المادية، الذي يتم بواسطة عملية النقل الجغرافي الذي لا يقيم للحدود السياسية وزنا و التي تعمل على انفتـــاح كل ما هو محلي على ما هو عالمي خارجي .

لا شك إذن أن العولمة تطرح على الصعيد السياسي مسائل عديدة في مقدمتها مسألة حماية السيادة الوطنية من الانحراف أمام مركز أو مراكز القوى العالمية، ومن وراء هذه المسألة تطرح في الواقع مسألة أكبر هي مسألة مصير الأمة نفسها كإطار لتنظيم الجماعات، وتنظيم التضامنات الداخلية التي تؤسس لها وتنشئ الأمة من حيث هي مفهوم وواقعة تاريخية حية يمكن اختيارها بالتجربة العملية.

أما المسألة الثانية التي تفرض نفسها منذ الآن، فهي مسألة عالمية المبادئ القانونية الأساسية التي تقوم عليها السيادة ذلك أن مسألة حماية الحد الأدنى من السيادة الوطنية لا يمكن حلها بصورة انفرادية ، وهي تحتاج إلى تطوير أطر جديدة للأمن الجماعي وللمفاوضات الشاملة على نطاق المجموعة الدولية، والمشكلة الحقيقية التي تواجهها السيادات الوطنية هي مشكلة موضوعية وليست نتيجة مباشرة لأي إرادة مهيمنة أو تعبيرا عن رغبـــة ذاتية لأي دولة كـــبرى أو عن أي إستراتيجية عولمية، فالتاريخ كما يبدو يتجه أكثر نحو تجاوز فعلي وعملي للدولة الوطنية أو القومية كما عرفتها العديد من المجتمعات في القرنين الماضيين.

لا يعني هذا بالتأكيد أن الدولة سوف تزول وتتجاوز، ولكن طابعها القومي والوطني الحديث النشأة سوف يتعرض لفعل الحت الدائم ويحوّل الدول القومية التي عرفناها قي القرنين الماضيين شيئا فشيئا إلى ما يشبه الوكالات العالمية التي تدير الشؤون المحلية في أقاليم مرتبطة بشكل أو بآخر بمركز عالمي يقرر جزءا كبيرا من السياسات التي ينبغي على الدول تنفيذها.

فـــدواعي مختلفة فتحت شهيتنا لاختيار هذا البحث المتواضع، باعتباره من مواضيع الساعة، والعولمة رغم حداثتها نسبيا إذا قارناها مع مفهوم السيادة العتيق، إلا أنها حضيت مؤخرا بالعديد من الاهتمامات البحثية و نقصد بالدرجة الأولى ما قدمته الدراسات النظرية

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

والعلمية الأكاديمية لاسيما تلك المتعلقة بعلوم الـ
يخص السيادة التي هي بدورها أسالت حبر العديد من أقلام الفقه القانوني وعلماء السياسة وفق منتوج فكري غزير تعج وتزدهر به مكتبات الجامعات والمعاهد المتخصصة.

غير أنه فيما يتعلـق بمحاولات المزج بين المفهومين ومن ثم الغوص بالكشف عن نقاط التداخل أو الترابط بينهما، فان التدخل النظري أو الأكاديـمي يبدو من دون شك جد شحيح أو علـى أقل تقديـر، غير كافي لبلورة رصيد علمي يمكن أن ينطلق منه الباحثيـن و الطلاب المختصين و أي مهتم بهذا النوع من الأبحاث التي تصنّف في خانة العلوم الاجتماعية.

ولعل سبب شـح الأبحـاث المتعلـقة بالكشـف عن مظاهر العلاقـة بين مفهـوم السيـادة كظاهرة قانونية و مفهـوم العولمـة كظاهرة اجتماعية، ربما يعـود بالدرجة الأولى إلى الـتباينـن التخصصي في الميدان العلمي بين كلا من المفهومين، فالعولمة نجدها غائبة عن مجالات الدراسات القانـونية، بينما نجدها أخذت أشـواطا طويـلة ضمن المقررات والبرامـج الدراسية المتعلـقة بالعـلوم الاقتصادية والتجارية وحتى السياسيـة، في حين تكـاد أن تكـون السيادة حكرا على العلـوم القانونية والسـياسية فقط، الأمر الذي دفع بنا في النهايـة إلى تبني هذا الاختيـار الصعب والمحـفز في نفس الوقت، من خلال الجمع بين المفهومين في موضوع بحثي دراسي موحد.

هذا وقد واجهنـا في سبيل إعداد هذا المنتـوج الفكري المتواضـع العديـد مـن الصعوبات، منها ما هو متعلق بدواعي الإنتاج الفكري المسبق بخصوص موضوع بحثنا، الذي سبق وأن قـلنا بشأنه أعلاه أنه يكاد يكون منعدم، ومنها ما هو متعلق بأسباب ودواعي منهجية ونقصد ذلك التباين الملحوظ فيما يتعلق بطبيعة كلا من مفهـوم السيادة الذي يكاد يتسم بطابعـه القانوني وأحيانا السياسي، بينما تمتاز العولمة بخاصيتها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، أكثر فأكثر، كما سنرى لا حقا في متن هذه الدراسة، هذه الصعوبات في واقع الأمر بالقدر ما أعاقتنا، نجـدها قد حفـزتنا و فتحـت شهيتنـا في البحـث المتواصل و الكشـف عن أواصر الترابط والتداخل بين المحددين.

وهذا ما أثـر في نهايـة الأمر على طبيعـة المنهـج المتبع و الغالب على طيـلة مراحـل وأشواط هذه الدراسة، إذ وقع اختيارنا من دون شك على المنهج و الأسلوب العلمـي

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

القائم علـــى رصد جوانب العلاقـــة الممكنة و القائـ
المتعـــلقة بمفـــهومـــي العولمـــة و السيـــادة ، مع التركيز خاصة على المشتركة بينهما.

وهذه هي وظيـــفة العلم المتمثلـــة في الكشف على عناصر الترابط الـــممكنة بيـــن مختلـــف الظواهر المعروضـــة للدراســـة والاستقـــصاء، عن طريـــق رصد حالات التكـــرار و الترابـــط الحتمي والغائي، للخروج في النهاية بقـــانون أو قاعدة أو استنتاج ما، محاولين بذلك تجنب المنهج الوصفي الذي كثيرا ما يتبع بخصوص التـــحاليل القانونية التي تدخـــل ضمـــن ما يسمـــى بالعلـــوم النمطيـــة sciences normatives ، فـــي حيـــن تـــدخـــل العـــولمة ضمـــن مجـــال العلـــوم المـــوضوعية sciences objectives .

فعلى سبيـــل المثال نجد أن عنصر الحـــق بالتمتع بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية بوصفه يدخـــل ضمن منظومة حقـــوق الإنسان، وبالتالي يمكن أن يتصف بأنه يندمـــج ضمـــن الدراسات القانونية – القانـــون الدولي العام– التي تعد السيـــادة من مجالاتـــها ، كما نجـــد ذات العنصر يعد من اهتمامـــات المخاطر الاجتماعية والاقتصادية للعولمـــة الاقتصادية المتـــوحشة، ومن هنا يتبين لنا أنه ثمة عناصر مشتركة بين الظاهرتين تقتضي علينا الكشف عليها من خلال إتباع خطوات المنهج العلمي .

هذا وان الإشكاليـــة الرئيسيـــة التي يدور عليها موضوع دراستنا هذا، والتي حاولنا رصد مختلف الاستفسارات المرتبطة بها، تتمحور في واقع الأمر عبر محورين رئيسيين، الأول منهـــما هو ذو طبيعة قانونية بالدرجة الأولى، والذي مفاده إلى أي مدى قد تـــؤثر العولمـــة في المصـــداقية القانونية لمفهوم السيـــادة الذي طالما تغنى بها القانون الدولي العام مـــنذ أكثر من وقـــت مضـــى ؟ بوصفها ظاهـــرة اجتماعية تمتـــاز بتجاهلها للحـــدود السيـــادية و سرعتـــها الحركيـــة علـــى المستـــوى الكمـــي و الكيفي في تقليص الهـــوة بين ما هو وطني داخلي وما هو خارجي دولي أو بالأحـــرى عالمـــي.

أما المحور الثاني فهو إن شئنا ذو طبيعة سياسية واقعيـــة، ومؤداه ما مدى عدالـــة الحركة العولمية في خطاباتها وفي ومقتضياتها، لاسيما تلك الموجهة منها عبر الدول الرائدة في العـــلاقات الدولية، أو الدول الغنية، إلى دول العالم الثالث أو بالأحرى إلى المجتمعات السياسية المستضعـــفة حسب قاموس لغة العولمـــة ، وبعبارة أخرى ما مصيـــر قضية التنميـــة الدوليـــة

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

و الوطنية في عـــهـــد العولمـــة ؟، إذ أصبحت ال
أصبحت ظاهرة مفروضة، لا يمكن إلغاؤها وإنما ينبغي التأقلم والتكيف معها .

من أجل ذلك ارتأينا تحليل موضوع دراستنا لمسألة العولمة والسيادة، وفـــق بابيـــن رئيسيين ، خصصـــنا أولهما للحديـــث عن تحديـــد جوانب العلاقة بين السيادة و العولمة وذلك من أجـــل الحديـــث عن السيـــادة باعتبـــارها مفهـــوم متطور كفصل أول لهذا الباب أمـــا في الفصـــل الثاني تـــطرقنا إلـــى المحاولات الرامية إلى ضبـــط ظاهـــرة العولمـــة التـــي تبـــدو غريبة في كثيـــر من خصائصها ومظاهرها الجزئية.

أما الباب الثاني فخصصناه للحديث عن بعض الحالات الواقعية التي تعبر عن النقاط ومجالات التـــداخل والاحتكاك بين وظائف السيـــادة ومقتضيات العولمة ومظاهرها من منظور واقع السياسة الدولية المعاش وعموما عالجنا هذه مسألة من خلال فصلين، الأول تطرقنا فيه إلى إبراز عناصر الربط والتداخل بين المفهومين والثاني عالجنا فيه أهم آثار التداخل تلك من منظور الرهانات التي ينبغي على السيادات الوطنية رفعها في سبيل الحفاظ على خاصية بقائها وديمومتها، وبهذا المنظور نكون قد غلبنا الطابع النظري على الباب الأول لهذه الدراسة، أما الباب الثاني فجاء متسما بطابعه التطبيقي أو بالأحرى العملي الواقعي.

Your complimentary
use period has ended.
Thank you for using
PDF Complete.
Click Here to upgrade to
Unlimited Pages and Expanded Features

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

إن المتطلع إلى العنوان الكبير للدراسة "العولمة و السيادة" يستطلع لأول وهلـــة اللامنطوق الرئيسي و العام الذي يطرحه ذلك العنوان ، مفاده من دون شك إيجاد أواصل العلاقة بين المحددين الرئيسيين لموضوع الدراسة ألا وهما العولمة و السيادة.

ضف إلى ذلك أنّ الحديـــث عن محددات العلاقة بين العولمـــة و السيـــادة يعد من الناحية المنهجية و البيداغوجية مسألة أولية ، بالنسبة للتطرق بالتحليل إلى أهم مظاهر و نقاط التداخل بين ظاهرة العولمة و مفهـــوم السيادة على ضوء و مستجدات العلاقـــات الدوليـــة المعاصرة، ناهيك على أن التطرق إلى الجوانب و مواطن العلاقة بين العولمة و السيادة، يعتبر مسألة فيها ضبط مهم لإشكالية البحث كما سبق و أن أثرناها في مقدمة هذه الدراسة.

لأجل ذلك حاولنا إبراز جوانب هذه العلاقة من خلال فصلـــين رئيسيين ، نتطـــرق في أولهما إلى السيادة كمفهوم متطور، و في ثانيهما إلى ضبط ظاهرة العولمـــة محدديـــن بذلك أهم الأسس التي تقوم عليها.

Your complimentary
use period has ended.
Thank you for using
PDF Complete.
Click Here to upgrade to
Unlimited Pages and Expanded Features

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

الفصل الأول: السيادة مفهوم متطور

بالرغم من أنّ العنوان الكبير للدراسة يبتدئ بمصطلح العولمة ، إلا أنه فضلنا الحديث أولا بالتطرق إلى السيـــادة كمفهـــوم متطور، ذلك أن كرونـــولوجيا السيـــاسة الدولية و العلاقات السياسية بصفة عامة لم تعرف إثارة فكرة العولمة بشكل مكثف إلا بعد انهيار المعسكر الشيوعي ، و بروز القطبية الأحادية بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية و بروز ما يدعى بالنظـــام العالمي الجديـــد ، و بالمقابـــل فان السيـــادة كظاهرة و كمفهوم نجد لها جذورا ضاربة قي أعماق التاريخ ، وان عرفت أولى معالجاتها الأكاديمية –تحت دوافع سياسية في معظم الحالات – إبان القرن السابع عشر من خلال كتابات **جون بودان** و ما شابهها من دراسات و بحوث متفرقة هنا و هناك.

هذا ما سيجعلنا نعالج مفهوم السيادة من منظور تطوري، بالتطرق أولا إلى إشكالية يثيرها مفهوم السيادة من وجهة نظر بعيدة عن ظاهرة العولمة (مبحث أول) ، ثم يلي ذلك تحديد بعض معالم العلاقة بين المفهوم التطوري للسيادة وظاهرة العولمة ، استجابة لعنوان الباب الأول لهذه الدراســـة(مبحث ثاني) وذلك بمعالجة مفهوم السيادة من منظور الوضع الراهن.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

المبحث الأول: إشكالية السيادة

إن مفهوم السيادة يثير إشكاليات لا يستهان بها ، لاسيما من وجهة نظر علاقة السيادة بالعولمة بشكل يجعلنا نثير العديد من التساؤلات في ظل هذه العلاقة دائما، لاسيما تلك المتعلقة بالتغيرات التي عرفها مفهوم السيادة الكلاسيكي ، باستيعاب مفهوم العولمة ذاته الذي يبقى في حد ذاته هو الآخر مفهوما غامضا كما سنرى.

المطلب الأول: تحديد المفهـــوم الكلاسيكي للسيـــادة و بيـــان مراحـــل تطـــورها

إن الأشكال المختلفة التي عرفتها السيـــادة هي في حد ذاتها تعبر عن المراحل التي مر بها تطور مفهوم السيادة ، لكن قبل ذلك يجب علينا أولا تحديد هذا المفهوم بدءا من تعريفه وتمييزه عن بعض المفاهيـــم المتشابهة وأحيـــانا المتداخلة معه.

الفرع الأول : تعريف السيـــادة الكلاسيكية و تمييزها عن السلطة

أولا: تحديد معنى السيـــادة

إن مصطلح السيادة مفهوم حديث ذو أصل فرنسي ، ارتبط ميلاده بظروف الصراع المزدوج الذي كان يقوده ملوك فرنسا خلال العصور الوسطى ضد أمراء الإقطاع لتأكيـــد السيـــادة الداخليـــة ، و أيضا ضد سيطرة البابا والإمبراطور لتأكيد السيادة الخارجية ، وهكذا فقد استخدمت السيادة في ذلك الوقت كسلاح قانوني من طرف الملك لخوض صراعه المزدوج بهدف الاستقلال عن أي سلطة ([1]).

والسيادة تعني سلطة الحكم في الدولة التي لا تعلوها سلطة و التي تستأثر دون غيرها بمباشرة جميع اختصاصات الحكم و مظاهره على الإقليم و في داخله ، و بالتعامل الخارجي مع سائر الدول ذات السيادة المماثلة.

ومن ثم يمكن القـــول بأن السيـــادة تمارس على مستويـــين أحدهمـــا داخلي و الآخـــر خارجـــي ، و بأن السيـــادة في عمـــوم مفهومها سالف الذكـــر تشتمـــل على كل من السيـــادة

([1]) بلقـــاسم أحمد ، الوجيز في قانون المجتمع الدولي المعاصر، د.م.ج ، الجزائر1995 ، ص 70 .

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

الداخلية و السيـــادة الخارجية ، وينصرف مفهوم الحـــكم في الدولـــة بكافة اختصاصـــات السلطـــة و مظاهـــرها في الإقـــليم و عليـــه دونما خضوع لجـــهة أعلـــى ودونما مشاركة من أية جهات مماثلة أو أدنى.

ويقصد بالسيـــادة الخارجيـــة عدم خضوع سلطة الحكـــم في الدولة عند تعاملها مع السلطات المتماثلة على أساس من المساواة في السيـــادة ([1]) ، كما يرى "**أندروقنسنت**" أن الدولة منطـــقـــيا تتضمـــن السيـــادة، و السيـــادة بطبيعتها مطلقة وأبدية ولا تتجزأ و لا يمكن التنازل عنها، وهذا على خلاف المفهوم الشخصي للسيـــادة الذي كان قائمـــا على أساس شخص الحاكم أو مجموعة من الأفراد في مفهـــوم الحكم المطلق ([2]).

وبحسب محمد السعيد الدقاق فإن" الدولة ذات السيادة هي ذلك المجتمع السياسي الذي تجتمع لدى الهيئـــة الحاكمة فيه كافـــة مظاهر السلطة من داخليـــة و خارجية ، بحيث لا يعلو عـــلى سلطتها سلطان"([3]).

وهذا يعني عدم وجـــود لقوى عالميـــة تتدخل في تحديـــد نظامها القانونـــي الداخلـــي أو في توجيه نظمها بناءا على القانون الدولي العام ، فالسيـــادة تعني حق أي دولـــة في إنشـــاء تنظيـــماتها الدستورية الخاصة بها، و تعيـــين حكومة تتماشى مع ترتيباتها الأساسية، و هذا ما كرسته المادة 2 الفقرة السابعة من مـــيثاق هيئة الأمم المتحدة فهي تؤكد على مبدأ المساواة في السيـــادة، فكيان الدولة القانوني و سلامـــة أراضيهـــا و استقلالها السياسي تعتبر مبـــادئ يجب على أعضـــاء هذه المنظمة احترامها ، كما جاء أيضا في شرح **أليفيه بو** " olivier beaud " أن السيـــادة المحلية تعني السيطرة في نطـــاق الحدود الجغرافية و تقتضي السيادة الدولية التي تلغي سيطرة دولة ما على دولة أخرى.

([1]) محمد سامي عبد الحميد و د. محمد السعيد الدقاق " التنظيم الدولي " ، دار المطبوعات الجامعية ، الإسكندرية ، 2002م ، ص 153 و 154.

([2]) أندروقنسنت " نظريات الدولة " ترجمة د مالك أبو شهيوة ، محمود خلف ، دار الجيل – بيروت – الطبعة الأولى ، 1997 ، ص 245 و246

([3]) د.محمد السعيد الدقاق " القانون الدولي" (المصادر – الأشخاص) الطبعة الثانية 1983 ، الدار الجامعية للطباعة والنشر بيروت ، ص 397

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

ومنه السيـــادة تستلـــزم سيـــادة محلية

" فالحـــدود الدولية تصبح إذا الحـــدود المعيّنة لكل دولـــة و التي تستطيع أن تمارس بداخلـــها حقها بالسيـــادة و تنفي سيادة أي دولة أخرى على هذه الأراضي "([2]).

إن مبدأ السيادة جوهري بالنسبة للنظام السياسي المعاصر فهـــو يعبـــر عـــن طبيعة الدولة و بصيغة أخرى لا توجد دولة بدون سيادة ([3]) ، و المبادئ التي تعطي شرعية لهذا المبدأ توضح ضرورة وجـــود سلطة تعنى بتنظيم الحكم السيـــاسي وفض النزاعات بين الأفراد وتبني وتـــؤسس علاقات اجتماعيـــة في إطار جغرافي محدد، و للحكام إمكانية المطالبة شرعيا بهذا النفوذ و هذه السلطة، فالتنـــازع العنيف و التعايش السلمي بين الدول المستقلة هو من أسفر عن وجود سياسة دولية.

هذا المبدأ في السيادة يبرز التمييز بين مجالي الفضاء الداخلي للدولة وفضاء السياسة الدولية وبين وسط متجانس منتظم من جهة وبين ميدان غير متجانس و فوضوي من جهة أخرى فهو مكون من فضاءات سياسية و منطلق من حدود جغرافية و يثبت الهويات الجماعية وهو مصدر النزاعات الدولية، كما أن الدول يمكنها أن تتواجه مـــؤكدة على مفاهيـــم تتعارض و سيادتها، كالمواجهة القائمة بين إنجلترا و الأرجنتين في حرب 1982 من أجل مراقبة جزر فالكلاند Falkland، أو غزو العراق للكويت و نكرانه لسيادة هذا البلد سنة1991، و النزاع الدائر منذ انتهاء الحرب العالمية الأولى بين فلسطين و الإسرائيليين على نفس الأرض الخ....

والسيادة في نظر محمد طه بدوي هي مفهوم قانوني يتمثل به فقهاء القانون _منذ أن ابتدعه JEAN BODIN الفرنسي في كتبه **الجمهوريات الستة** عن الدولة عام 1576- واقعا سياسيا معينا وهو القدرة الفعلية على الانفراد بإصدار القرار السياسي في داخل الدولة،والاحتكار الشرعي لأدوات القمع في الداخل وعلى رفض الامتثال لأية سلطة تأتيها من الخارج([4]).

([1]) O.Beaud , " Puissance de l'Etat" P.U.F, 1994 , P17.

([2]) تحديات العالـــم العربي في ظل المتغيرات الدولية الطبعة الثانية، مركـــز الدراسات العربي الأوروبي القـــاهرة ، 1998 ، ص129_130.

([3]) T.Feiner Gerster ," Théorie général de l'Etat", PUF 1986, P165 et s .

([4]) محمد طه بدوي " مدخل إلى علم العلاقات الدولية " دار النهضة العربية للطباعة والنشر بيروت 1972م ، ص 62.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

فكان **جون بودان** هو من وضع سيادة الد
تخضع لقوانين أي سلطة مطلقة و لا شك أن ذلك لا يتلاءم مع البيئة المعقدة التي يتعين على الدولة الحديثة أن تعمل في إطارها و التي تحتوي على أبعاد ذات تأثير سلبي على مفهوم السيادة بمعناها التقليدي وعلى رأس تلك الأبعاد الدور المتنامي للقانون الدولي والمنظمات الدولية ([1]).

وقد أدرك المنظرون و أصحاب المعتقدات الإيديولوجية المتباينة، انخفاض حجم و فعالية الوظائف التي تقوم بها الدولة ، و ظهور قضايا و علاقات و مؤسسات تعمل على إزالة الحدود الفاصلة بين الشؤون المحلية و الشؤون الدولية ، كما ظهرت مفاهيم جديدة متعددة من بينها: التجمع ، الاعتماد المتبادل ، المجتمع العالمي ، النظام العالمي ، الاقتصاد العالمي... .

و قد تم تشيد هذه المفاهيم كوسيلة لفتح نافذة على عولمة الشؤون الإنسانية و إعادة تقييم معنى ووظيفة السيادة .

و على ضوء تلك المتغيرات و المفاهيم الجديدة، أصبح من غير الممكن تصور وجود دولة حديثة من دون علاقات متشابكة مع دول أخرى. فالقانون الدولي الحديث يضع واقعا عمليا جديدا للسيادة و المساواة بين الدول، يشترط تكييف الدولة و تقيّدها بالالتزامات الدولية ، و يجعل اختصاصات الدولة ذات السيادة تتسع أو تضيق بدرجة ملاءمتها للاختصاصات المتماثلة لدى الدول الأخرى على ضوء قواعد القانون الدولي العام ([2]).

و على الرغم من تعدد التعريفات التي يردها الباحثون لمفهوم السيادة الوطنية إلا أنها أجمعت على وجود قاسم مشترك يتمثل في النظر إلى السيادة باعتبارها السلطة العليا للدولة في إدارة شؤونها سواء كان ذلك داخل إقليمها أو في إطار علاقاتها الدولية .

---

(1) Josepha Camilleri and Falk , " The End of Sovereignty ", London, Elgar , LTD1991, p28 .

([2]) عز الدين فودة " في النظرية العامة للحدود " رؤية حضارية مع إشارة خاصة لحدود دار الإسلام" ، مركز البحوث والدراسات السياسية ، جامعة القاهرة 1993 ، ص 3-5.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

و بالتالي فان السيـــادة تشير إلى معنيـ
كوحدة سياسية مستقـــلة على التصرف بحرية كامـــ ـون أية قيود تفرض عليها فيما عدا تلك التي ترضيها هذه الدولة ذاتها ، و الآخر سلبي يفيد عدم إمكان خضوع الدولة لأية سلطة غيـــر سلطتـــها و بالتالي يكون لمبدأ السيـــادة وجه داخلي يقتصر نطاق تطبيـــقه على علاقـــة الدولة بمواطنيها داخل إقليمها بحدود السياســـة المعلومة، ووجه خارجي ينصرف نطاق تطبيقيه على علاقة الدولة بغيرها من الدول تقوم على وجوب احترام الاستقلال الوطني و السلامة الإقليمية لكل دولة، و عدم جواز التدخل في شؤونها الداخلية.

ثانيا: تمييـــــز السيـــادة عن السلطـــة

اختلط مفهوم السيـــادة بغيره من المفاهيـــم المشابهة مثل الحرية و الاستقلال و حق تقرير المصير ويرجع هذا الخلط إلى أن السيادة تحتوي على هذه المفاهـــيم و لكن كلامـــها لا يعبـــر عن السيـــادة بل يعد مظهرا من مظاهرها، وفي كثيـــر من كتب القانـــون تتداول كلمتا السيادة و الســـلطة كما ولو كانتا ذات مدلول واحد، غير أنه من المهم أن نفرق بين السيـــادة و السلطة.

يعتبر مفهوم السيـــادة أشمل من السلطة فالسلطة هي ممارسة السيادة (يطلق البعض على السيادة صفة السلطة العليا) أو أن حق السيـــادة هو مصدر حق السلطة و كلمة "سيـــادة" اصطلاح قانوني مترجم لكلمة فرنسية مشتقة من أصل لاتيني تعبر عن صفة لمن له السلطة لا يستمدها من غير ذاته ولا يشاركه فيها غيره، ولم تدخل هذه الكلمة لغـــة القانون إلا في القرن السادس عشـــر.

أما السلـــطة فهي "القدرة على فرض إرادة أخرى" و تمثل الدولـــة السلطة القهريـــة الـــتي تعلو على سلطة أي جماعة أخرى في المجتمع، و الغرض يتم بإحدى الوسيلتين فهو إما أن يتـــم بوســـائل الإقناع الحر و ضرب المثل و تقديم النموذج، فتزداد قوة السلـــطة و يزداد استقرارها كلما زاد قبولها اختياريا وعن طواعية .

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

وقد تعددت أنواع السلطات فهناك السلط
التفويضية و السلطة السياسية و السلطة العامة و السلطة التنفيذية، و لا تزال السلطة السياسية هي أهم أنواع السلطات الحديث ([1]).

و هنـــاك أمران آخران يجب التفـــرقة بينـــهما هما من يملك السلطـــة العامة ومن يباشرها، ففي ظل نظام الحق الإلهي كان الملك هو الذي يملك السلطة و هو الذي يبـــاشرها في نفس الوقت، بينما في ظل نظام سيـــادة الأمة الذي يملك السلطة العامة أي السيـــادة هي الأمـــة ولكنها لا تستطيع بصفة عامة أن تباشرها بنفسها ولذلك وجدت هيئـــات أخرى في ظـــل النظام النيابي تقـــوم نيابة عنها بمباشرتها وهذه الهيئات هي البرلمان, التي تعمل على وضع القواعـــد العامة،والسلطة التنفيذية التي تعمل على إدارة شؤون البلاد ، و المحاكم (السلطة القضائية) التي تفصل في المنازعات، و لكـــن هذه الهيئات لا تعتبر في ظل نظام سيادة الأمة مالكـــة للسلطات التي تباشرها كما هو الحال بالنسبة للملك الذي يباشر السلطة في ظل الحق الإلاهي، و إنما هذه الهيئات تبـــاشر هاته السلطات ، أي نتـــائج فكرة السيـــادة العامة مملوكة للأمة في حـــدود ما نصت عليه الدساتير و القوانين.

و لذلك فإن خضوع هذه الهيئات في مباشرتها للســـلطة و الاختصاصات الممنوحة لهـــا للرقابة القضائية أمر لا يتنافى مع فكرة السيـــادة العامة, بل يستـــلزمه مبدأ سيـــادة الأمة مادامت هذه الهيئات تباشر السلـــطة نيابة عنها، فضلا عن التـــأكد من أنها لم تخرج عما منحه إيـــاها صاحب السيـــادة من اختصاصات بالنص الصريـــح، و لكن هذه الحقيـــقة قد غابت عن البعض فظن أن هذه الهيئـــات تعتبر صاحبة سيـــادة بل وصفـــوها بأنها السيـــدة Souverain و لذلك رأوا عدم خضوع أعمالها للرقابة القضائية بحجة السيـــادة العامة.

وقد ميز جانب من الفقه بين ممارسة السيـــادة وتملكها قانـــونا، واعتبر أن السيـــادة الفعليـــة لمن يمارسها حتى ولـــو لم يملـــكها كما هو الحال في وضـــع المحتـــل، أما السيـــادة القانـــونية فتظل لصاحب الإقليم، وقد حاول الفقه الدولي في سبيل هذه التفرقة وضع مواصفات لبيان ماهية السيـــادة نتيجة لهذا الخلط.

([1]) ليلي حلاوة " السيـــادة جدليـــة الدولـــة والعولمـــة " مـــوقع الإنتـــرنت ، ص18/9 - (19-5-2005) على : File://A:/ السيادة جدلية الدولة /A:.htm.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

الفرع الثاني: تطور أشكال السيادة

لقد نشأ مبدأ السيـــادة مع استشار الملـــوك بالسلـــطة في الدولة الحديثـــة في اوربـــا و مقاومة عبادة الكنيسة للسلطة البابوية و الإمبراطور و تصفية الإقطاع ، فأصبحت الدولة هي السلطة التي لا تعـــلوها أي ســـلطة أخـــرى و التي تخضع لسيطرتها جميع الهيئات الأخـــرى من المنظمات الاجتماعية كالطوائف مثل([1]) و من هذا المنطلق سوف نستعرض الأشكـــال التي اتخذتها .

أولا: المذاهب الأولى للسيادة

إن فكرة السيادة مرتبطة ارتباطا وثيقا ببناء و تطور الدولة الحديثة و لقد فرضت وجودها خلال القرن السادس عشر في فترة مضطربة عرفت بالحروب الدينية.

جون بودان (1530-1596) يستخدم هذا المفهوم للتعريف بالسلطة المطبقة من قبل الأمير على رعيته في كامل بقاع مملكته باستثناء قوانين الطبيعة و قوانين الله ، وحسب نظره السيادة غير محدودة فهي تعني : " القوة الأبدية و المطلقة لجمهورية ما لها " القدرة الكبيرة في الحكم([2]).

إذ يخضع كل مواطني الجمهورية للســـلطة نفســـها التي لها حرية تشريـــع القوانيـــن وتفسيرها و تنفيذها فيتكفل الأمير بالتنظيم السياسي و له الحق في تنصيب رجال القانون و الفصل في النزاعات التي تقسم المجتمع و لا يرتبط بالقوانين التي يشرعها.

كتب **ريمون بولان** " نضع من ميزة المطلق في السيادة عاملا محركا في السلطة من أجل الحكم" . و يرى أن وجود السيادة المطلقة أمر مهم في جميع الحكومات الجمهورية مهما كان نظامها ملكي أرسقراطي- أو ديمقراطي" ([3]) وسيادة الأمير تطبق بالمثل بالنسبة للدول الأخرى.

---

(1) هارولـــد لاسكـــي " أسس الســـيـــادة " القـــاهرة ، دار المـــعـــارف ، دت ، ص**19**.

(2) Jean Bodin ," les six livres de la Républiques " , Livre 1 Chapitre VIII p122 , Cité par R.Polin Hobbes , PUF, 1981, P 99.

(3) R.Polin , Hobbes , PUF , 1981 , P100.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

هذا المـــذهب الذي يبـــرر و يلخص ا
في العلاقـــات بين الدول ، و هذا لا يقـــل أهمية عن كتابـــات **توماس هوبز** 1588 -1679 لهذا الموضـــوع فنظريته في السلطـــة أنها مشحونة بالفتن الداخلية و الحروب الدينية .ففي مؤلفـــه **ليفياتـــان** يكتب فيه" أن المجتمع الذي لا تسوده سلطة (سيادة) يتخبط حتما في الفوضى ، أين يصبح الإنسان " ذئب لأخيه الإنسان ".

و أكد ذلك **بودان** على أن السيادة هي السلطة المطلقة على المواطنين و جميع رعايا البلـــد ، و لا تتقيد بقانون لأن وظيفتها الرئيسية هي خلق القانون و الهيئة التي تخلق القوانـــين ليست ملزمة بالنسبة لهذه للقوانيـــن ، كما أنها ملزمة باحترام المعاهدات التي تعقـــد مع الدولة الأجنبية أو الاتفاقات التي تتم مع مواطنيها ([1]).

كما يرى أن الملك الحاكم الذي تتنازل له الأفراد عن حقـــوقهم يجب عليه مقابل ذلك توفير الأمن المدني أو حماية هذه الجماعة من الحروب الخارجية.

ووفقا لتوماس هوبز " فهو يجسم السيادة في شخصية هيئة واحدة أو حاكم واحد و لا يقسمها في حاكم و هيئة أخرى تشريعية كانت أو شعبية .

كما يرى هوبز أن الناس متساوون طبيعيا و هذه المساواة كانت سببا في بروز ثلاثة أشياء رئيسية للنزاع : التنافس – الانتصار – الحذر .

فالتنافس ينشا من نذرة المصادر لأنه إذا كانت الثروات متوفرة، فإن النزاعات ستقل والبحث عن الانتصار هو كذلك سبب في نشوء النزاعات ، فالرجال يهتمون كثيرا بسمعتهم إذ يتواجهون باستمرار قصد نيل الشرف و الكرامة ، السبب الثالث للعنف المدني هو حذر الإنسان و خوفه الدائم من نفسه و من الآخرين و هذا الحذر العام يجعل الجميع يتأهب للعنف.

يقرر هوبز " وجود رغبة إنسانية عامة في السلطة " رغبة مستمرة دون إنقطاع لنيل سلطـــة و تليها سلطة ... إلخ، أي رغبة لا تنتهي إلا بالموت .

ويعمل الأفراد جاهديـــن في زيـــادة نفوذهم لتأمين ما يملكون ، هذا المطلب المستمر يخلق الحرب الأهلية .

([1]) عمار بـــوحوش " تطور النظريات والأنظمة السياسية " ، الشركة الوطنية للنشـــر والتوزيع ، الجزائـــر 1997 ، ص 131.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

فالتنـــافس الناشئ من البحث عن الثرا
كذلك بدوره ميلا إلى العداء والمنافسة لأن الوسيـــلة التي توصل المنافس إلى مبتغاه هي القتل ،
الإستعباد, إبعاد الآخرين، .

هوبز نفسه نقل صورة الدولـــة الطبيعية إلى موضع العلاقات بين الحكـــام الذيـــن يعتبرون السلطـــة أكبر من كل شيء و يوجهون كل جهودهم من أجل تأمينها في الداخل بقوة القانون و في الخارج بمنطق الحروب .

فالتنافس دائم بين الأفراد في الدولة الطبيعية وكلما انعدم لديهم النفوذ المشترك ينعدم القانون ، و عندما لا يوجد قانون لا توجد عدالة ([1]).

ثانيا: المملكة و الحق الإلاهي

إن بناء الدولة العصرية في أوروبا و الذي امتد قرونا عديدة كان في طريق الزوال في نهاية القرن السادس عشر عندما بدأت سلطة المملكة المطلقة تضع أسسها، حيث يعد نظـــام لويـــس الرابع عشر في فرنســـا نموذجا لها، فمعظم ملوك أوروبا يتمتعـــون بسلطـــة ممـــتدة معروفة بجهاز بيروقراطي ، جيش ، مصادر مالية ، جغرافيا محددة نسبيا .

فهؤلاء الملوك استغلوا التطور العلمي و التقنية العسكرية خاصة في مجال الأسلحة النارية لأجل تدعيم قواعدهم السياسية و إمبراطورياتهم و حتى يوفروا لمماليكهم المصادر الإقتصادية الضرورية لسيادتهم قصد توسيع إدارتهم و فرض الضرائب .

و كان الأمراء و حاشيتهم يلجؤون إلى مذهب السيادة لإبقاء صبغة الشرعية على ملكهم المطلق معتمدين على الجانب الديني ([2]).

كذلك " **جاك روسو** " يأخذ من كلمات الكتاب المقدس (1709) حيث يتحدث عن السياسة مدافعا عن الفكرة القائلة بأن سلطة الملك هي الحق الإلاهي قصد البحث عن تقديس سلطة المملكة الفرنسية .

([1]) Pierre de Senarclens ," Mondialisation , Souveraineté et théories des relations internationales " Armand Colin , paris 1998 , P 8.

([2]) Pierre de Senarclens , Idem.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

هذا المذهب يهدف إلى إعطاء شرعية

لا يجب الخلط بين نظرية السلطة الخاصة بالدولة التي تمنح الأمير الحق الصريح في سن القوانين و إرساء العدالة و بين التبرير المعاصر للطغيان (الاستبداد) فالصلاحية في الحكم محدودة من قبل الكثير من المؤسسات خاصة الكنيسة و طبقة النبلاء ([1]) .

هاقن سكيلتز Hagen schultez كان محقا حين أقر بان السلطة الحاكمة المطلقة في فرنسا " لم تكن بحجم مستواها النظري " فنفوذ الطبقة النبيلة و المجالس الجهوية أضعفا كثيرا من طرف السيادة المطلقة للمملكة ، لكن الكثير من النفوذ و الامتيازات نجمت عن النظام الإقطاعي الذي كان لا يزال قائما على سبيل المثال "، التسيير في المجالات الكبرى بقي في أيدي رجال الكنيسة (رجال الدين) و كبار الإقطاعيين الذين كانوا يجسدون يوميا سلطة القوة " ([2])

في أوروبا و خلال القرن السادس عشر ، سلطة الدولة كانت لا تزال مشكلة من قبل ضغوطات متعددة اجتماعية و مادية مهيمنة . فصعوبات التواصل و ضعف البنى الإدارية اعتبرتا الميزة الدائمة لميكانزمات القوة كما أوضحه **برتراند جوفانال** أن" الثورة الفرنسية تحققت عن طريق مشروع دولة تسير نحو السيادة المطلقة " .

لقد تشكلت الدولة الإقليمية الحديثة عند نقطة إلتقاء تحولات سياسية أين من الصعب التمييز بين التفاعلات الداخلية و الضغوطات الدولية .

إن مبادئ الشرعية السياسية تأثرت بالمؤسسات الروحية ، رجال الأدب و الفنانين من خلال إشعاعهم الفكري الذي تجاوز حدود الدولة .

تاريخيا الدول المعاصرة صنعتها الحرب التي عينت حدودها السياسية و أحيانا نظامها الداخلي،إن تطور النزعة المطلقة مرتبط بازدهار سيادة الدولة التي كانت نتيجة الحروب الدينية التي مزقت المجتمعات الأوروبية في النصف الأول من القرن 16 أين كان سلم **وستفالي**

([1]) Pierre de Senarclens , " Mondialisation , souveraineté et théories des relations internationales ", Idem.

([2]) H. SChultze , " Etat et Nation dans l'histoire de l'Europe " , le Seuil , 1996 , P 78-79.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

هو ما توصلوا إليه بموجب اتفاقيتا **مانشستر و** نظام دولي معاصر .

لقد سخروا حق الحاكم ، أين كانت مرجعيته الإيديولوجية أو الفكرية في تطبيق العنف الشرعي ضمن إطار الحدود الإقليمية .

هذه الإتفاقيات لم تسمح بإنشاء نظام دولي تابث ، الحروب بقيت دوما نتيجة سيادة الدولـــة و لكن وسيلة للحكم الملكي المطلق، إذ أثرت ثقافة الحرب في المجتمعات الغربية خلال القرن 17 من خلال التطور التدريجي للتدويل .

ثالثا: سيادة الشعب

إبتداءا من القرن السادس عشر ، اعترض بعض منظري الحق الطبيعي على مذهب السيادة المطلقة الذي تمسك به الأمراء ، إذ أكدوا على أن الله أنعم على الناس بالعقل والمشـــاورة و من هذا المنظور السيادة تجد أساسها في عقل و حرية الناس .

و حسب " **ساميال بيفوندوغف** " فالسيادة ناجمة عن عقد ينص على أن الرعية تلتزم بعدم مقاومة من يحكمها إلا إذا اغتصبت حقوقهم الطبيعية .

و الشعوب يمكنها هزم المستبدين اللذين يغتصبون حقوقهم، ومن هذا المنظور يرى **جون لوك** أن السيادة تنجم أيضا من رضى المحكومين ، ومن هنا كان لابد من نقض عقد **الكومنوالث** ، فبقدر استبداد الأمير يجب أن تكون مقاومة الشعب ، و في نهاية الأمر يكون الشعب هو صاحب السيادة ([1])

إن التطور في أنماط الإنتاج و التبادل الرأسمالي و التقدم العلمي والتقني ، كلها عوامل ساعدت في إدخال تحولات على مستوى العلاقات الاجتماعية و في تصورات السلطة، وأضعفت من تأثير بعض العوامل التقليدية السالفة الذكر المبنية على أسس التقاليد في المناصب و العادات و الدين.

([1]) Pierre de Senarclens , " Mondialisation , souveraineté et théories des relations internationales ", op . Cit , P 10.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

من هنا أدت أفكار عصر التنوير إلى [illegible] ساعد على تغذية قيام الثورتين الأمريكية و الفرنسية اللتان عملتا على تغيير النظم الخاصة بشرعية السلطة.

في هذا الاتجاه دائما يرى **مونتسكيو** بأن السيادة مبنية على الدستور الذي يحتوي على شروط ممارسيها، بينما روسو يضع الأصل في الإرادة العامة التي لا يحق التصرف فيها.

في فترة الثورة الفرنسية اعتبر إمانيال جوزاف أن الشعب الذي امتزج مع الأمة مهيأ للسيادة و لكن بعكس روسو (إيمانيال جوزاف) فهو يعترف بأن السيادة لا يمكن ممارستها بدون وساطة ممثلي الشعب.

و مذهب السيادة يعني أنه في المستقبل يحق للشـــعب المـــشاركة في إعداد قوانيـــنه و إدارة عدالته . بينما أمير النظام القديم بإمكانه التحكم في مجاله طبقا لحسن رغبته ، إن التطورات جعلت من الإقليم عنصرا مكونا للسيادة دون الأخذ بالاعتبار مصلحة الشعوب المعنية.

يعتبر هذا العنصر منذ الأمد إرث لا يتجزأ من الأمة ، أين ستكون هذه العلاقة بيـــن السيـــادة و الإقليمية مكرسة باستمرار من قبل حق الشعب ([1]) .

رابعا: ممارسة السيادة

إن مبدأ السيـــادة الشعبيـــة ، كما يؤيده فكر روسو« Rousseau » له أثار غامضة على ممارسة السلطة و هو أحد أسس المتطلبات الديمقراطية، فارضـــا احترام حقـــوق الإنسان لـــكن لا يمكنه أيضا أن يؤدي أي تبرير لنظم من طبيعة استبدادية على غرار مكان عليه الأمر قبيـــل الثورة الفرنسيـــة و مرورا بإمبراطورية نابليـــون في القـــرن العشرين ، وكذا التجارب السياسية للشيوعيـــة و الفـــاشية التي أدت إلى تحولات مأساوية لهذا التطور .

([1]) Pierre de Senarclens,"Mondialisation,souveraineté et théories des relations internationales", Idem.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

رغم أن انتقال السيـــادة إلى الشعب كار
على آليـــات دستورية و إجراءات ضرورية لتحقيـــق الحرية السياسية ، خاصة على التعديلات التأسيسية التي تعطي قوة لسلطة المواطنين، سجلت مذاهب **لوك** و **مونتيسكيو** أن السلطة تكون مقسمة بين مختلف الهيئات أي التشريعية و التنفيذية و القضـــائية حتى تعترض سبيل الاستبداد عن طريق السيـــادة غير المقسمة .

في بداية القرن الواحد والعشرين قدم منظري التحرر السياسي بعض الاهتمامات الخاصة بالسيادة الشعبية مبينين أنها اغتنمت فرصة الثـــورة و الإمبراطوريـــة التـــي اضطربت بالحريـــات و الفوضى التي لم تكن أقل حجما من استبداد أو ظلم النظام الأسبق .

عندما تكـــون السيـــادة غير محـــدودة ، يـــؤكد بنجمان كـــونستات: " Benjamine Constat " لا وجود لأية وسيـــلة لتجعـــل الأفراد في حمى من الحكومات .

بالنسبة له يمتلك المواطنون حقوق فردية متحررة من كل سلطة اجتماعية و سياسية، وكل السلطات التي تغتصب حقـــوقهم تصبح غير شرعية".

ومن بين حقوقهم على الملك أن ينعش بالحرية الفردية ، الحرية الدينية وحرية الرأي، التمتع بالملكية وضمانها من كل تعسف كما يرى أن سيادة الملك تأخذ شرعيتها من خلال التنسيق بين أعمال البرلمان و الحكومة والرأي العام، كجوهر ضامن لبقاء الدولة وحماية المصلحة العامة، وهو بذلك يطرح أسس التصور الحديث للسيادة الخاصة بالدولة في إطار نظام حر.

كما أن **لتوكفيل** " Alexis de Toque Ville " نفس الهاجس الرافض للفوضى والتعسف في استعمال الحريات لأن سيادة الشعب لا تتوسع "حدود العدالة وحدود العقل" ، إذ يتمنى كذلك تأسيس بنيات قضائية وسياسة معيقة لظلم الأغلبية و ملازمة لمبادئ سيادة الشعب، كما يرى بأن " الحرية والنظام لا يرتكزان فقط على الإلتزامات الدستورية التي تحدد من ممارسة القوة العامة ولكن أيضا على أغلبية الأحزاب والقوى الجمعوية "([1]).

([1]) Fabre Goyard S , " les principes philosophiques du droit politique moderne " , PUF (Thémis) , 1997, p 156.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

بقي أن نعرف إذا كانت الدولة منحـ
المشرعين والفلاسفة السياسيين أن سيادة الدولة [illegible] فإن الرأي الثاني أكثر إقناعا وقرابة إلى حداثة الدولة. كما أن الأفراد ليس لهم الحق في مهمة ممارســـة سلطـــة دستورية.

المطلب الثاني: السيادة و خصائصها

على الرغم من تعدد التعريفات التي يوردها الباحثون لمفهوم السيادة، إلا أنها تكاد تحتوي على قاسم مشترك، يتمثل في النظر إلى السيادة باعتبارها السلطة العليا للدولة في إدارة شؤونها سواء تأتى ذلك داخل إقليمها أو في إطار علاقاتها الدولية، و بالتالي فان السيادة تشير إلى معنيين أحدهما إيجابي ينصرف إلى قدرة الدولة –كوحدة سياسية مستقلة – على التصرف بحريـــة كاملـــة و دون أيـــة قيـــود تفرض عليها، عدا تلك التي ترتضيـــها هذه الدولة ذاتهـــا، و الآخر سلبي يفيد عدم إمكان خضوع الدولة لأية سلطة غير سلطتها هي.

و بالتـــالي يكون لمبدأ السيـــادة وجه داخلي يقتصر نطاق تطبيقه على علاقة الدولة بغيرها من الدول، و التي تقـــوم على وجوب احترام الاستقلال الوطني و السلامة الإقليمية لكل دولة و عدم جواز التدخل في شؤونها الداخلية ([1]).

ووفق هذا المعنى العام للسيادة، يضطرنا الأمر استعراض أهم صفات أو مميزاتها، و حدودها.

الفرع الأول: خصائص السيادة

هناك مميزات معينة للسيادة وفق الاتجاه العام لكثير من الفقه وعلماء السياسة و هي:

أولا : هي أنها **مستمرة و دائمة** بمعنى أنها تدوم بدوام قيـــام الدولـــة و العكـــس صحيـــح ، و التغيـــر في الحكـــومة لا يعني فقـــدان أو زوال السيـــادة ، فالحكـــومات

([1]) أحمد الرشيدي " التطورات الدولية الراهنة ومفهوم السيادة " سلسلة بحوث سياسية ، مركز للبحوث والدراسات السياسية ، جامعة القاهرة ، عدد 85/ 1994م ، ص 3.

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

تتغير و لكن الدولة تبقى و كذلك السيادة فط

و بالتالي فان السيادة تزول في حالة واحدة هي فقدان الدولة لشخصيتها القانونية الدولية لأي سبب ما من الأسباب المتعارف عليها فقها وقانونا، كالانـــدماج فـــي دولـــة أخـــرى أو التجزئة إلى عدة وحدات سياسية يكون لكل منها سيادته الوطنية الخاصة .

و قد شهد التاريخ حالات تعرضت فيها الدول إلى عوارض جمدت من قدرتها على مباشرة مظاهر سيـــادتها على إقليـــمها و في نطاق علاقاتها المتبادلة مع غيرها من الوحدات و الكيانات السياسية الدولية الأخرى. كأن توضع الدولة تحت حماية دولة أخرى، أو أن يخضع إقليـــمها لاحتلال دولة من الدول، أو أن يتفق في معاهدة دولية على وضع هذه الدولة في حالة حياد قانوني دائم.

ثانيا : السيادة لا تتجزأ: أي أنه لا يوجد في الدولة سوى سيادة واحدة لا يمكن تجزئتها . و يقول **روسو** أن السيادة لا تتجزأ لأن الإرادة إما أن تكون عامة و إما ألا تكون كذلك . فهي إما أن تكون إرادة الشعب في مجموعه، و إما إرادة جزء منه فقط، و في الحالة الأولى تكون الإرادة العامة المعلنة عملا من أعمال السيادة ولها أن تسن القوانين، وفي الحالة الثانية ليست سوى إرادة خاصة أو عمل من أعمال الإرادة و لا تكون إلا مرسوما على أكثر تقدير([1]).

فهي تمثل –كمبدأ عام– كلا واحدا لا يقبل الانقسام أو التجزئة و بالتالي فان عدم وجود رابطة خضوع قانونية من أي نوع تربط دولة ما بدولة أخرى هو وحده الذي يعتبر دليلا قاطعا على انتقاص سيادتها إذا ما تبث خضوعها لسلطان هذه الدولة أو الدول الأخرى، و هناك حالات نادرة تم فيها تجزئة السيادة على إقليم معين بين دولتين أو أكثر، و من ذلك مثلا حالة السيادة السعودية الكويتية المشتركة على المنطقة المحايدة بينهما، كما قادت التطورات المستحدثة في النظام الدولي إلي بروز فكرة السيادة المشتركة للدول كافة على البحار في المناطق التي تخرج عن نطاق الولاية الإقليمية لهذه الدول فرادى.

ثالثا : لا يمكن التنازل عنها : بمعنى أن الدولة لا تستطيع أن تتنازل عنها و إلا فقدت ذاتها، في هذا الإطار يرى **روسو** بأنه لما لم تكن السيادة سوى ممارسة الإرادة العامة

([1]) ليلى حلاوة ، مرجع سبق ذكره ، ص11.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

فإنها مما لا يمكن التنازل عنه، وان صاحب الس
يمثله غيره، فالسلطة مما يمكن نقله و لكن الإرادة لا يمكن نقلها و الواقع انه إذا لم يكن من المتعذرات أن تلتقي إرادة خاصة في نقطة مع الإرادة العامة فانه من المستحيل على الأقل أن يكون هذا الالتقاء ثابتا و مستمرا .

رابعا : السيادة شاملة: أي أنها تطبق على جميع المواطنين في الدولة و من يقيم في إقليمها باستثناء ما يرد في الاتفاقيات و المعاهدات الدولية مثل الدبلوماسيين و موظفي المنظمات الدولية و دور السفارات، و في نفس الوقت فانه ليست هناك من ينافسها في الداخل في ممارسة السيادة و فرض الطاعة على المواطنين.

خامسا : السيادة مطلقة: أي أنه ليس هناك أية سلطة أو هيئة أعلى منها في الدولة فهي بذلك أعلى صفات الدولة و يكون لدولة بذلك السلطة على جميع المواطنين، و مع ذلك فانه مما لا شك فيه توجد عوامل تؤثر على جميع المواطنين وأن ممارسة السيادة يمكن اعتبارها أنها عملية لها حدودا قانونية فحتى الحاكم المطلق لا بد أن يتأثر بالظروف التي تحيط به سواء كانت هذه الظروف اجتماعية أو اقتصادية أو ثقافية ، كما يجب أن يراعى مدى تقبل المواطنين للقوانين و إمكان طاعتهم لها.

سادسا : ارتباطها بالاستقلال: ترتبط السيادة ارتباطا وثيقا بدرجة و حدود الاستقلال السياسي للدولة , فالاستقلال هو الذي يتيح لها أعمال مظاهر هذه السيادة سواء داخل إقليمها،أو في إطار علاقاتها المتبادلة مع غيرها من الدول و أشخاص القانون الدولي الآخرين، كما أن الدولة قد تكون مستقلة قانونا و لكنها عاجزة عن إشباع احتياجات المواطنين مما يعرضها لضغوط و تأثيرات بعض الدول الأخرى، الأمر الذي يجعل استقلالها منقوصا، و بالتالي تعجزعن مباشرة بعض مظاهر سيادتها([1]).

و لكي نكمل تصور مفهوم السيادة بشكلها التقليدي يجب أن نتحدث عن أهم خاصية و هي الخاصية الأساسية التي قامت عليها السيادة، والمتمثلة في كونها تجسد الإرادة العليا و المستقلة و لا يمكن تقييدها ، إلا أنها إرادة إنسانية فكيف يمكن تفسير أن هذه الإرادة

([1]) ممدوح شوقي ، الأمن القومي الجماعي الدولي ، القاهرة ، دار النهضة العربية ، 1985 ، ص 152-153.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

الإنسانيـــة تسمو على سائر الإرادات الإنسانيـــة المختلفة، و هي :

أ- النظريات الثيوقراطية:

و هي النظريات التي ترجع مصدر السيادة إلى أمور روحية ميتافيزيقية -كأن يكون الرب-، في القرن الخامس أبدعت الكنيسة تبريرا لحقها في السيطرة النظرية المعروفة باسم **نظرية الحق الإلهي** (و مذهب آباء الكنيسة) مؤداها أن الحكم لله وحده، و أنه يختار لأدائه في الأرض من يشاء فيصبح المختار حاكما بأمر الله . في المقابل أبدع أنصار الملوك في مواجهة الكنيسة نظرية أخرى في السيادة هي **نظرية العناية الإلهية** و التي تذهب إلى أن إرادة الله توجه شؤون الناس و عقولهـــم و إرادتهم على وجه مباشر إلى أن تصبح السلطة في يد واحد منهم، فهو لا يكسبها بجهد و لا يستحقها لأمر خاص به، و لا يتلقاها من أحد من الناس وإنما بفضل عناية الله .

و في العصر الحديث استخدم **غليوم الثاني** إمبراطور ألمانيا نظرية الحق الإلهي حينما قال في عام 1910 " أن الله هو الذي ولاه الملك " و في عام 1926 حين قال أن " توليه الملك حق الاهي " و سار **هتلر**- ديكتاتور ألمانيا- على النهج نفسه قبل أن يبدأ الحرب الأوروبية الثانية حين وجه الشكر إلى العناية الإلهية التي اختارته زعيما لألمانيا (28 أفريل 1939م) و كذلك ديكتاتور إسبانيا **فرانكو** حين أمر في عام 1947 بصك عملة تحمل عبارة فرانكو القائد بعناية الله، و هناك اليوم من ينتحل سلطة الرب تحت عنوان معسكر الخير و معسكر الشر و الحرب الصليبية الجديدة.

و في مواجهة هاتين النظريتين استمدت الثورة الفرنسية نظرية حركة التنوير في السيادة فأسندتها إلى الشعب، و صاغتها في مادة من الدستور 1791 على نحو " السيادة واحدة غير قابلة للتجزئة أو الانتقال أو الاكتساب بالتقادم وهي تخص الأمة و ليس لأي جزء من الشعب أو أي فرد أن يدعي ممارستها " ([1]).

([1]) ليلى حلاوة ، مرجع سبق ذكره ، ص 11-12.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

ب- النظريات الديمقراطية:

تقوم على أساس أن السيادة مصدرها الشعب و أهم النظريات الديمقراطية هي نظرية العقد الاجتماعي التي تقول بوجود حياة نظرية تسبق قيام الجماعة و أن الانتقال من حياة الفطرة إلى حياة الجماعة قد تم بناءا على عقد اجتماعي بين الأفراد بقصد إقامة السلطة الجماعية .

ج- النظرية الإسلامية:

و هي التي تجمع بين المصدر الشرعي للحق السيادي من ناحية، أي ضرورة وجود السلطة و انتظام الناس في نسق مبادئ الشريعة الإسلامية من ناحية، و الرقابة الشعبية الصارمة و حق الناس في خلع الحاكم و تولية غيره إذا ثبت خروجه عن الشرعية، فالنظام الإسلامي كما سماه أبو الأعلى المودودي نظام ثيو- ديمقراطي، و هو ما فصّل فيه بامتياز الفقيه الدستوري المعاصر البارز عبد الحميد متولي و كتب فيه العلامة عبد الرزاق السنهوري و أيضا فصّله الأستاذ توفيق الشاوي في كتابه " فقه الشورى و الاستشارة " .

الفرع الثاني: حدود السيادة

يعرف **جون بودان** السيادة في مؤلفة المعنون " ستة كتب في الجمهورية " الذي نشره عام 1576م، بأنها سلطة عليا على المواطنين و الرعايا، و في تحليله لهذه السلطة العليا يرى أنها **أولا** سلطة دائمة، بمعنى أنها تدوم مدى الحياة و بذلك تتميز عن أي منحة للسلطة تكون مقصورة على فترة زمنية محدودة ...، و تأسيسا على ذلك لا يمكن أن توصف السلطة المطلقة المؤقتة بالسيادة . و لهذا السبب يفرق بودان بين السيد و الحاكم الذي تكون سلطته مؤقتة و لذلك فلا يمكن وصفه بأنه صاحب سيادة و أنما هو مجرد أمين عليها فقط .

و **ثانيا** أن هذه السلطة لا يمكن تفويضها أو التصرف فيها، كما لا تخضع للتقادم، و **ثالثا** هي سلطة مطلقة لا تخضع للقانون لأن صاحب هذه السلطة هو الذي يضع القانون و لا يمكن أن يقيد نفسه، كما لا يمكن أن يكون مسؤولا مسؤولية قانونية أمام أحد.

و الخاصية الأساسية لهذه السيادة أو السلطة المطلقة في نظر **بودان** تكمن في وضع القوانين - سلطة التشريع - ، و بذلك نجد أنه وضع ثلاثة حدود للسيادة و هي:

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

أولا: القانون الطبيعي

فصاحب السيادة يتقيد بالقانون الطبيعي و بقواعده و يجب عليه ان يتقيد بالمعاهدات و الاتفاقيات التي يعقدها، و لكن من الذي يلزم صاحب السيادة باحترام القانون الطبيعي، هنا نجد **بودان** في موقف محرج بحيث يجعل نظريته في موقف تناقضي و مع ذلك لا يعترف بأية جهة تفرض احترام القانون الطبيعي على صاحب السيادة و إلاّ كانت هذه الجهة حسب النظرية صاحبة السيادة الحقيقية .

ثانيا : القوانين الدستورية الأساسية

ويخص **بودان** بالذكر قوانين وراثة العرش التي كان يرى أن الملك لا يستطيع أن يغيرها إن كان يؤمن بالدستور ، و بأن التغيير في قوانين وراثة العرش يؤدي إلى إحداث القلاقل و الاضطرابات ، و هو ما يترتب عليه حدوث انقسامات في الدولة .

ثالثا: الملكية الخاصة

كان جان **بودان** يؤمن بأن الملكية الخاصة قاعدة أساسية من قواعد القانون الطبيعي و لكنه أفرد لها بحثا خاصا ، و كان يقول بأن السيد صاحب السيادة لا يستطيع أن ينتزع الملكية الخاصة من أي أحد في الدولة كما اعتقد بوجود حدود تتعلق بسلطة فرض الضريبة .

و إذا كان **بودان** قد عالج السيادة من زاوية الشؤون الداخلية و علاقة الدولة بالمواطنين، فقد عالجها **هوجو** جروشيوس من زاوية الشؤون الخارجية و علاقة الدولة بغيرها من الدول .

فسر **جروشيوس** السيادة بأنها السلطة السياسية العليا التي تتركز في الشخص الذي لا تتمكن أي إرادة إنسانية من نقض أعماله، و بالرغم من هذا التعريف فقد نقضه **جروشيوس** نفسه عندما أباح الحد من هذه السلطة و تقسيمها في بعض الدول الأوروبية([1]).

ويرجع هذا التناقض إلى رغبته في إنهاء الحروب التي كان يشعلها الأمراء ضد بعضهم البعض ، فقد حاول أن يحد من سلطات الهيآت التي لها حق إعلان الحرب، و عارض

([1]) ليلى حلاوة ، مرجع سبق ذكره ، ص 8.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

مبدأ السيادة الشعبية ، لأنه رأى أنها تتعارض م
المسؤولة عن الاضطرابات والخلافات التي سادت في العصر الذي عاش فيه . ومن ناحية أخرى رأى **جروشيوس** أن للشعب حق اختيار نوع من الحكم الذي يعيش في ظله ، و متى تم هذا الاختيار فيجب على الشعب أن يخضع لهذا النظام ويطيع الأوامر التي تصدر عنه. وأنكر جروشيوس على الشعب حقه في معارضة ومقاومة حاكمه، و تتميز أفكار **جروشيوس** في الدفاع عن الملكية المطلقة و السيادة على أراضي الدولة و المساواة بين الدول .

و اتبع **هوبز** طريق **بودان** في إطلاقه للسلطة صاحبة السيادة إلا أنه كان منطقيا أكثر فلم يأت بمضمون السيادة من الخارج ، و إنما حاول استخلاصه من هدف الدولة ذاته . فقد كانت حالة الفطرة في نظره تقوم على الفوضى و سيطرة الأقوياء و لهذا السبب و بدافع خوف الإنسان من غيره، و تعزيز حب البقاء، اضطر الإنسان إلى الاتفاق مع غيره من أبناء جنسه على أن يعيشوا معا تحت إمرة واحد منهم.

و كان ضروريا أن يحتاج هؤلاء الأفراد أساسا آخرا بالإضافة إلى العقد لكي يجعل اتفاقهم دائما مستمرا هذا الأساس هو سلطة مشتركة تلزمهم و توجه أعمالهم للصالح المشترك بينهم، و الوسيلة الوحيدة لإقامة هذه السلطة هي أن يتنازل هؤلاء الأفراد إلى واحد منهم عن كل سلطاتهم و حقوقهم الطبيعية ، فإذا ما تم ذلك فإن الشخص الذي اتخذ فيه المجموع يكون صاحب السيادة و يكون بقية الأفراد رعايا له .

و نتيجة لذلك فان السلطة عند هو **بز** تكون دائما مطلقة و يذهب هو بز في فكرة السلطان المطلق إلى حد القول بأن الدولة مالكة لجميع الأموال بحجة أن الأفراد قد تنازلوا للحاكم الذي اختاروه عن جميع حقوقهم، و بالتالي لا تكون لهم على الأموال حقوق و إنما مجرد امتيازات يقررها الحاكم و يسحبها كما يشاء، و أخيرا فانه يرى أن الحاكم غير مقيد بأي قانون لأنه هو الذي يضعه و يعد له و يلغيه حسب هواه و هو الذي يحدد معنى العدالة .

و هكذا يبدو رأي كل من بودان و هو **بز** واضحا، فمادام الشعب قد تخلى كلية عن سلطته لكي ينقلها إلى الملك فان هذا الملك لم يعد جزءا ضمن الشعب و إنما انفصل عنه و أصبح مستقلا عنه، بل و ساميا عليه و أصبح هو صاحب السيادة الذي يحكم من فوق المجتمع السياسي كله، فعندما يقول **بودان** " أن الأمير صاحب السيادة هو صورة الله في

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

الأرض " فان هذا التعبير يجب أن يفهم بكل ما الشعب كما يسود الله الكون.

من هنا نستخلص أن كل الآراء الكلاسيكية التي قيلت بشان السيادة، جاءت في مطلقها مدعمة لفكرة تركيز السلطة في الدولة سواء على الصعيد الداخلي أو الخارجي، وأمام غياب ظاهرة العولمة الناجم عن حداثة مفهوم الدولة الذي لم يكن يتقبل فكرة وجود فوارق بين مفهوم السلطة والدولة، تمتعت السيادة بمفهومها المطلق.

المبحث الثاني: السيادة في الوضع الراهن

لقد عرفت السيادة في ظل الوضع الراهن للعلاقات السياسية الداخلية – الوطنية– أو الخارجية المجسدة للعلاقات الدولية المتميزة بالتداخل و الشمولية في الطرح، العديد من التغيرات و التداخلات لاسيما في عصر بروز أهم مظاهر العولمة في ثوبها المعاصر، لكن قبل ذلك مسألة ضبط و إمكانية الفصل بين المفهوم السياسي والقانوني والاقتصادي لمفهوم السيادة، تعد عملية مهمة لأجل فهم و إدراك مواطن تلك التدخلات و الانقلابات التي أصبحت تعرفها فكرة السيادة كممارسة و دراسة.

المطلب الأول: تنوع مفاهيم السيادة.

في الحقيقة أن السيادة كمفهوم قانوني لا تعدو أن تكون مجرد وصف قانوني للقدرة الفعلية للدولة ومن تم لقوتها، ومن هنا كان الارتباط بين مفهومي (القوة والسيادة)، فحتى نستطيع أن ندرك بوضوح وجه الارتباط بين كل من المفهوم السياسي والقانوني والاقتصادي، نستعرض بالتفصيل بيان كل منهم على حدا.

الفرع الأول: المفهوم السياسي للسيادة

صحيح أن مفهوم السيادة قد ارتبط منذ أن قال به **بودان** بالدولة كصفة قانونية لها، ولكنه قد اعتمد منذ البداية أيضا على واقع سياسي بحت، والذي مفاده ظاهرة تركيز السلطة السياسية في أوائل العصر الحديث في يد أمير واحد على حساب الإقطاعيين القدماء، وفي مواجهة قوى العالم الوسيط الأخرى المتجسدة في شخصي الإمبراطور و البابا، كما أن سلطة الانفراد بالأمر النهائي في الداخل و رفض الامتثال في الخارج هي من خصائص المجتمع

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

السياسي بصرف النظر عن صوره التاريخية، ف
سياسي و إن لم تصاغ في مفهوم قانوني يدرك به( ).

فلما اضمحلت الإمبراطورية الرومانية و ساد الإقطاع في العصر الوسيط في أوروبا اختفت معالم تلك الظاهرة وذلك بتفتيت السلطة السياسية بين السادة الإقطاعيين تبعا لارتباط سلطـــة الأمـــن و القضاء بالملكية العقارية (ملكية الأرض).

و في القرنـــين الرابع عشـــر و الخامـــس عشر بدأت ملامـــح المجتـــمع الإقطاعي تتغيـــر في غرب أوربـــا متأثرة بظاهرتين جديدتين هما ظاهـــرة الشعور القومـــي، وظـــاهرة التـــركـــيز السياسي، و عندما رسخ الإحساس في الجماعات الغربيـــة بالتمـــيز فيما بينها تبعا لتباين الأصـــل البـــيولوجي أو الاعتقاد فيه، و تأكد انبساط سلطة الملوك على حساب السلطات الإقطاعية، بـــدأ نظـــام الدولة الحديـــثة يلـــوح ثم راح يتجســـم مع تقـــدم النظام الملـــكي إلى أن اتضـــحت أجهزة الدولـــة الحديـــثة (الدولـــة البيروقراطية) بموظفيـــها و جيـــشها الدائـــم وضرائبها المنظمة.

وعندما أصبح الملوك على درجة من القوة الفعلية التي مكنتهم من التنكر للسلطتين اللتين كانتا تتقاسمان العالم الأوروبي الوسيط (البابا و الإمبراطور)، ظهر مفهوم السيادة ليعبر عن ذلك الواقع الجديد.

ولقد ظلت فكرة السيادة لصيقة بمفهوم الدولة خالدة بخلوده، رغم ما لحق ركيزة السلطة من تطور فلقد ارتبطت خصائص السيادة (سلطة عمل القوانين، حق القضاء النهائي ، تقرير الحرب والسلم) في البداية بشخص الملك باعتباره صاحبها، وبالتالي نجدها تمثل في نفس الوقت الركن الركين في الدولة([2]).

فالسيادة بقيت مرتبطة ارتباطا وثيقا بشخص الملك إلى درجـــة الخلـــط بيـــن هـــذا الأخيـــر و شخصية الدول على نحو تشهد به عبارة مشهورة لملك فرنسا لويس 14 حيث كان يقول "**الدولة هي أنا** " ([3]).

([1]) محمد طه بدوي " مدخل إلى علم العلاقات الدولية " ، مرجع سبق ذكره ، ص 62 – 63.
([2]) محمد طه بدوي، مرجع سبق ذكره، ص 64.
([3]) بلقاسم أحمد " الوجيز في قانون المجتمع الدولي المعاصر" ، مرجع سبق ذكره ، ص 71.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

لقد استمر مفهوم السيادة المطلقة سائد
أقرت ضمن مبادئها أن مصدر السيادة هو الشعب أو الأمة بحيث يتولى الدستور بيان كيفية ممارستها في الواقع العملي([1]).

واستنادا إلى ذلك نشأ مفهوم "السيادة" في المجال الخارجي الحي، الذي يعني التصميم القادر على رفض التدخل في شؤون الدولة من جانب أية هيئة أجنبية عنها، و الدولة إذ تصمم على ذلك لا تمتثل في مباشرتها لخصائص السيادة لأية سلطة أيا كانت طبيعتها، بما في ذلك القيم الأخلاقية إلا برضاها واستجابة إلى مصالحها القومية.

فلقد صاحب ظهور السلطة الفردية المطلقة كمظهر من مظاهر النهضة الأوروبية ظاهرة أخرى وهي فصل السياسة عن الأخلاق و الدين، حتى راحت أساليب الأمراء الجدد تتحرر تماما من أجل مصالحهم العليا من سيادة الدين و الأخلاق الجارية فلا يمتثل لها إلا على مقتضى هذه المصالح.

بل إن السيادة التي كانت لا تعني حين دخولها عالم السياسة في أوائل العصر الحديث – في مجال علاقات ما بين الدول – أكثر من أنها ذات معنى سلبي "السلبية "، أي مجرد رفض الدولة صاحبة السيادة الامتثال لسلطة ما تأتيها من الخارج، و من ثم رفض تطلعات الدول الأخرى نحوى التدخل قي شؤونها، راحت قي عصرنا تتجاوز هذا المفهوم لكي تعني عملا إدارة الدولة القومية لشؤونها على مقتضى مصالحها القومية.

الأمر الذي نقل مفهوم السيادة من –السلبية – الأولى إلى الايجابية المتضمنة لمفهوم –التسلسل – إلى اختصاص الدول الأخرى ، و لقد أكد لهذا المفهوم الجديد انتقال السيادة من الملوك إلى الشعوب، فمنذ أن أصبحت السيادة قومية بمعنى أن مظاهرها راحت تمارس لحساب الشعوب تجاوز الدولة القومية لاختصاصها التقليدي بالتسلسل إلى ما ورائه ، أضحت مؤيدة تأييدا شعبيا تبعا لكونها تمارس لحساب الشعب صاحبها الأصيل . و لكي ينتهي الأمر بالسيادة في الحياة الدولية الراهنة إلى "إيجابية " قوامها أن التزام الدولة صاحبة السيادة لقواعد القانون الدولي مرهون بالتقائه مع مصالحها القومية، وعليه فالسيادة كمفهوم سياسي تعني قدرة الدولة الفعلية على رفض الامتثال لأية سلطة تأتي من الخارج ومن ثم القدرة الفعلية على تأكيد

([1]) بلقاسم أحمد ، مرجع سبق ذكره ، ص71 .

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

الذات في المجال الدولي بحرية كاملة لذلك نجد أ
يتمتع بالسيادة كصفة قانونية مع عدم كونها سيدة بالمفهوم السياسي، ذلك كان الدول التي تتمتع بالاستقلال القانوني نتيجة الاعتراف بها من جانب جماعة الدول أو بما يترتب على هذا من اعتبارها عضوا في هذه الجماعة فتتبادل تبعا لذلك التمثيل الدبلوماســي و تشترك في عضوية المنظمات الدولية و هكذا.

و لكنها رغم ذلك لا تملك القدرة الفعلية على تحقيق ذاتها كاملة في مجال علاقــات القــوى، و من تم فهي مستقلة قانونا و لكنها لا تمتلك السيادة بالمفهوم السياسي أي لا تملك القدرة الفعلية على فرض إرادتها على غيرها تحقيقا لمصلحتها القومية([1]).

ولعل المفهوم السياسي للسيادة هو الأقرب في تبرير المعنى الهش الذي أصبحت تتصف به هذه الأخيرة في عهد العولمة، التي تخرق سهامها السيادات الوطنية التي تخص دولا ضعيفة سياسيا من منظور مفهوم القوة في العلاقات الدولية، ولنا في هذا الطرح أكثر تحليلا وشرحا في الباب الثاني من هذه الدراسة .

الفرع الثاني: المفهوم القانوني للسيادة

لقد ارتبط المفهوم القانوني للسيادة إلى حد بعيد بالنظريات التقليدية التي قيلت في شأن السيادة على المنوال الذي ورد أعلاه، مع الإشارة أن هذه النظريات التقليدية تعرضت إلى انتقادات شديدة من جانب الفقه الدولي المعاصر على أساس:

- عدم تحديد مضمونها و عدم سلامتها من الناحية القانونية فعندما تتمتع الدولة بالسيادة المطلقة فهذا يعني أنها تتواجد خارج أو فوق نطاق قواعد القانون الدولي العام.

- تعارض هذه النظرية مع حقائق الواقع الدولي التي تعترف بوجود سيادات أخرى متساوية في نطاق المجتمع الدولي.

- تعارض هذه النظرية مع الإقرار بوجود نظام المسؤولية الدولية.

([1]) محمد طه بدوي ، مرجع سبق ذكره ، ص 65-66.

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

- خطورة النتائج العملية التي تتولد عن هذا الدولي([1])...

من غير شك فان الانتقادات سالفة الذكر قد أدت بالفقه الدولي المعاصر إلى تبني مفهوم جديد للسيادة، حيث نجد اليوم أن السيادة ليست سلطة مطلقة و إنما هي سلطة تباشر في ضوء قواعد و أحكام القانون الدولي العام .

و نعني بالسيادة كمفهوم قانوني صفة من صفات الدولة، وهي صفة تتساوى الدول جميعا في التمتع بها لكونها من خصائص الدولة الحديثة، و ذلك بصرف النظر عن قدرتها الفعلية على ممارسة مظاهرها. إن الدول أعضاء الجماعة الدولية تتساوى جميعا في تمتعها بالسيادة و بما يترتب على ذلك من مساواة أمام القانون الدولي و أمام الحقوق التي يرتبها لها هذا القانون([2]) .

و يترتب على تمتع الدولة بالسيادة في خضم مفهومها القانوني، عدة آثار قانونية و يتمثل فيما يلي:

أولا: على المستوى الداخلي

تباشر الدولة بكل استقلالية جميع اختصاصاتها و سلطاتها على شعبها و إقليمها و مرافقها العامة و تختار النظام السياسي الذي يلائمها دون أن تخضع في ذلك لأي سلطة أجنبية كانت، وهذا ما أصبح مشكوك في إطلاقه من منظور تسرب العديد من خصائص العولمة الزاحفة ، والتي من أهمها في إطار ما يعرف بالعولمة الاقتصادية بالفلسفة الليبرالية للنظام الاقتصادي التي تفرضها القوى الدولية الفاعلة ، والتي يفرض على الحكومات نهج نظام الاقتصاد الرأسمالي، دونما أن تكون لإرادتها محلا في ذلك .

([1]) قاسم أحمد ، مرجع سبق ذكره ، ص 72.

([2]) محمد طه بدوي ، مرجع سبق ذكره ، ص66.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

ثانيا: على المستوى الخارجي

و يتمثل في قيام العلاقات بين الدولة و الدول الأجنبية الأخرى على أساس المساواة في السيادة و عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، كما أن التمتع بالسيادة ينطوي على حق الدولة في الاستغلال الدائم لثرواتها الطبيعية و هو ما يجسده البعد الاقتصادي في سيادتها .

أ – المساواة في السيادة :

و قد وردت في نص المادة 112 من الميثاق باعتبارها إحدى المبادئ الأساسية التي يتعين على هيئة الأمم مراعاتها و هي تعمل في سبيل تحقيق أهدافها.

ويذكر الأستاذ **محمد السعيد الدقاق** أن الاتجاه الغالب في الفقه يرى أن مبدأ المساواة في السيادة على أنها مساواة نسبية هو أمر تعترضه مبادئ العدالة الدولية([1]).

لقد حدد الإعلان الصادر عن الجمعية العامة لهيئة الأمم بتاريخ 1970/10/24 في شأن مبادئ القانون الدولي التي تحكم العلاقات الودية و التعاون بين الدول وفقا لميثاق هيئة الأمم أن مبدأ المساواة في السيادة بين الدول بأنه يعني أن لجميع الدول حقوقا و واجبات دولية متساوية كما أنها أعضاء متساوية في نطاق المجتمع الدولي بصرف النظر عن أي تفاوت اقتصادي أو اجتماعي أو سياسي كان ، و إعمالا لمبدأ المساواة المنشق عن فكرة السيادة نجد أن كافة الدول– كبيرها وصغيرها – لها صوت واحد في الجمعية العامة للأمم المتحدة، و أن لكل صوت ذات القيمة القانونية بغض النظر عن أهمية الدول ووزنها السياسي([2]) .

إن مبدأ المساواة في السيادة ينطوي على العناصر التالية:

-المساواة القانونية بين الدول.

-تمتع كل دولة بالحقوق المرتبطة بسيادتها الكاملة.

([1]) محمد السعيد الدقاق " التنظيم الدولي" ، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت 1982 ، ص 25 .

([2]) محمد السعيد الدقاق " القانون الدولي (المصادر – الأشخاص) ، مرجع سبق ذكره ، ص 393 و 400.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

-التزام كل دولة باحترام شخصية الدول

-عدم المساس بالسلامة الإقليمية و الاستقلال السياسي للدول.

- لكل دولة الحق في أن تختار وتطور بحريـــة أنظمتها السياسية، الاجتماعية، الاقتصادية.

-التزام كل دولة في الامتثال بحسن نية لالتزاماتها الدولية وأن تعيش في سلام مع الدول الأخرى.

ب- مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول:

لقد حدد الإعلان الصادر عن الجمعية العامة لهيئة الأمم بتاريخ 1970 /10/24 بأنه لا يحق لأية دولة أو مجموعة من الدول أن تتدخل لأي سبب، سواء بصفة مباشرة أو غير مباشرة في الشؤون الداخلية أو الخارجية لأي دولة كانت.

وتبعا لذلك فان التدخل العسكري و جميع أشكال التدخل الأخرى أو حتى التهديد بالتدخل ضد شخصية الدولة إنما يتعارض مع مبادئ و أحكام القانون الدولي العام([1]).

هذا والجدير بالذكر أن ميثاق هيئة الأمم المتحدة لا يجيز حتى لهذه الأخيرة أن تتدخل في المسائل التي تتعلق بصميم الاختصاص الداخلي للدول، و الذي تضمنته الفقرة السابعة من المادة الثانية من هذا الميثاق([2]).

و يمكن القول أن مبدأ عدم التدخل هذا قد بدأ يفقد من أهميته نظرا لأن الدول الكبرى أصبحت تلوح بحد التدخل لحماية الأقليات([3]) Les minorités - في الدول الأخرى وتحاول تكريسه في العمل الدولي و هو ما ينذر بتلاشي و اندثار مبدأ عدم التدخل. هذا المبدأ الذي يشكل إحدى الركائز الأساسية لاستقرار المعاملات الدولية .

([1]) بلقاسم أحمد ، مرجع سبـــق ذكره ، ص 75 .

([2]) بوكرا إدريس " مبدأ عدم التدخل في القانون الدولي المعاصر" المؤسسة الوطنية للكتاب ، الجزائر1990 ، ص 89.

([3]) وهو الحق الذي طبق فعلا على العراق بعد حرب الخليـــج 1991 تذرعا بحماية الأكراد في الشمـــال والشيعة في الجنوب.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

الفرع الثالث: المفهوم الاقتصادي للسيادة

ويتجسد هذا المفهوم السيادي بدءا من نقطة مهمة و اساسية الا وهي حق الدولة في اختيار نظامها الاقتصادي الذي مهما كانت طبيعته(رأسمالي، اشتراكي) هذا الحق يعتبر في نظر المختصين فيما يعرف بالقانون الدولي للتنمية و كذا القانون الدولي لحقوق الإنسان، بأنه من قبيل الحقوق الجماعية – أي التي تمارس جماعة– وعلى وجه أدق تعد مسالة اختيار النظام الاقتصادي من قبيل ما يعرف بحق الشعوب في تقرير مصيرها:

" le droit des peuples de disposer d'eux meme ".

هذا الحق في واقع الأمر يتعلق بنقطة سياسية حساسة تتعلق أصلا بسيادة الدولة ذاتها، والتي هي مرتبطة بما اصطلح عليه في الفقه الدستوري **بوظيفة الدولة**، التي من جراءها تنهج الدولة إما النظام الاقتصادي الليبرالي القائم على تمجيد الرأسمالية الحرة و بالتالي يكون للدولة دورا سلبيا تجاه حركية الاقتصاد التي هي متروكة لقانون العرض والطلب، وإما النظام الاشتراكي القائم على أساس تدخل الدولة في توجيه الحياة الاقتصادية على المستوى المركزي عن طريق ما يعرف بسياسة التخطيط المركزي أو كما يفضل البعض بتسميتها بسياسة الاقتصاد الموجه.

ما يهمنا الآن هو أن حرية اختيار النظام الاقتصادي أصبحت اليوم ضربا من اضرب الخيال في عهد العولمة والنظام الدولي الجديد، بحيث أصبحت الدول النامية تكاد ملزمة رغما عنها في نهج أسلوب الاقتصاد الرأسمالي ، وهذا تحت ضغوطات عديدة أهمها سياسة برامج الإصلاح الهيكلي المفروضة من قبل المؤسسات الدولية الاقتصادية، بالإضافة إلى ضغوطات سياسية واقتصادية أخرى لعل من أبرزها تلك الموجهة من قبل الدول الغنية المعروفة بدول مجموعة السبعة **G7**.

وفي هذا الإطار لا تزال بعض الدول باسم غطاء السيادة تدافع عن بقاء نظامها الاقتصادي القائم على المنهج الاشتراكي من أبرزها **كوبا** ، **فينيزويلا** و الصين ، وهي بذلك تتلقى أشد الضغوطات ووسائل الإكراه الاقتصادية والسياسية، من قبل بعض الدول السالفة الذكر على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية ، هذا و يعتبر حق الدولة في بسط سيادتها الدائمة على الثروات الطبيعية جوهر وأساس المفهوم الاقتصادي للسيادة فلقد أدركت الدول حديثة الاستقلال

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

أن استقلالها السياسي لا يعني كثيرا، إذا كانت الاقتصادي.

ففي عالم اليوم تحقيق التنمية الاقتصادية بمفهومها الشامل هو الذي يجسد استقلال الدولة، ولن يتم ذلك مبدئيا إلا لما تشرع الدولة كخطوة أولية في ممارسة سيادتها الفعلية على جميـــع ثرواتها و مراقبة كل النشاطات الاقتصادية التي تجري فوق ترابها و سوف نشير لأهم الأحكام الدولية التي وردت بشأن السيادة على الثروات الطبيعية :

- إن أول نص يتعلق بالموضوع هو ما جاء في مضمون القرار 626 الصادر عن الجمعية العامة لسنة1952 حينما ركز على ضرورة إبقاء تداول رؤوس الأموال بين الدول في ظل شروط أمنية و ثقة متبادلة بينها .

- صدور القرار 1803 عن الجمعية العامة بتاريخ 1962/12/14 الذي أقر بشرعية التأميمات التي طبقتها الدول الحديثة الاستقلال غير أنه أرفقها بسلسلة من التقييدات في مجال التعويضات([1]).

من خلال هذا القرار يتبين محاولة إيجاد حل توفيـــقي بين مصالح الدول المتقدمة و مصالح دول العالم الثالث.

- صدور ميثاق الحقوق و الواجبات الاقتصادية للدول لسنة 1974 حيث نصت المادة 2 للفقرة 1(1/2) على "إن كل دولة تمتلك و تمارس بحرية سيادتها الكاملة و الدائمة على كل الثروات و الموارد الطبيعية و النشاطات الاقتصادية... ".

و يقصد بالثروات الطبيعية ما هو موجود فوق اليابسة و ما بداخل طبقات الأرض و ما في قاع البحر في نطاق المياه الإقليمية، كما تشمل النشاطات الاقتصادية كل ما يدخل في عمليات الاستثمار و التحويل و تسويق هذه الثروات.

ولنا أن نتساءل عن مدى مصداقية هذه الحقوق الاقتصادية المتفرعة عن الآثار الخارجية للمفهوم القانوني للسيادة في ظل عهد العولمة ، التي تمتاز في بعدها الاقتصادي ببروز ما يسمى بالشركات المتعددة الجنسيات، والتي لا همّ لها سوى نهب ثروات البلدان

([1]) بلقـــاسم أحمد ، مرجع سبق ذكره ، ص77 .

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

النامية، التي تتخبط في صراع قوامه سوء التسي
لاستغلال الثروات الطبيعية.

وكذا ارتباط وضعها الاجتماعي ومصيرها التنموي بقوى الضغط العالمية التي أصبحت تملي على حكومات و سيادات تلك الدول الهشة اقتصاديا، ما ينبغي أن تقوم به أو ما ينبغي أن تتخلى عنه، تحت غطاءات تتخذ ثارة بعدا قانونيا والذي يأتي في طليعتها ما يعرف باتفاقيات برامج الإصلاح الهيكلي بقيادة صندوق النقد الدولي، وثارة تتخذ بعدا سياسيا والذي يعنون بتسميات مختلفة لعل من أرجحها ما يعرف بسياسة الحكم الراشد، عموما هذه التسميات وغيرها أصبحت من سمات النظام الدولي الجديد، بل المعاصر .

المطلب الثاني : الانقلاب والتداخل في عصر العولمة

أثرت المتغيرات التي صاحبت العولمة على مفهوم السيادة الوطنية ونطاق تطبيقها في المجالين الداخلي والخارجي على حد سواء، ومن هذا المنطلق سوف نلقي الضوء على حالة ووضعية السيادة في ظل النظام الدولي الجديد ثم تنتقل بعد ذلك إلى مسألة بالغة الأهمية من منظور العولمة الراهنة وتداخلها مع مفهوم السيادة، ألا وهي مسالة تدويل السيادة.

الفرع الأول: السيادة والنظام الدولي الجديد

خلال أكثر من ثلاثة قرون تطور النظام الدولي من أجل هدف محدد هو ضمان سيادة الدولة، والذي قام على أساس أن تكتسب الدولة أهليتها من خلال السيادة بجانبيها الداخلي والخارجي، وجاءت أحداث التسعينات لتغير النظام الدولي، بعد اتساع مدى التدخل وأساليبه خلال هذا العقد الذي شهد في النصف الأول منه أحداثا و مواقفا وأزمات حادة في العراق والصومال وتاهيتي ويوغوسلافيا السابقة ورووندا وليبيريليا ، وأما الأحداث الأخرى التي حدثت في النصف الأول فقد ارتبطت بعدد من القرارات ضد أفغانستان 1996م- 1999م والسودان 1996 م ، ثم كوسوفو وتيمور الشرقية في 1999 والبوسنة والهرسك.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

وتعتبر قرارات الأمم المتحدة في تل
السيادة وكيفية إدارة الأمن والسلام الدوليين . وعلى الاستخدام الجديد لصلاحيات مجلس الأمن الموجودة في الباب السابع للميثاق بدأت مرحلة جديدة من الجهود لحماية المجتمع الدولي([1]).

وبإعادة تعريف مفهوم التهديد للسلام والأمن الدوليين، وباعتبار أن الدول هي التي تكون المجتمع الدولي، أعاد مجلس الأمن صياغة المبدأ الحاكم الذي يجمع الدول والنظام الدولي الذي يعتمدون عليه، فالمبدأ القديم والمؤسس على مفهوم السيادة كان حماية الدولة ضد التدخل في شؤونها الداخلية والحفاظ على النظام والإستقرار بإتخاذ إجراءات لوقف العدوان الخارجي المسلح ضد الدول.

الآن تغير الحال، وتغيرت الاحتياجات وأصبح التحدي الذي يواجه السلام والأمن هو حماية النظام الدولي الذي تعتمد عليه الدول، من الفوضى وعدم الاستقرار نتيجة ما قد يحدث من أحداث وقلاقل داخل بعض الدول الأخرى، الأولوية الآن هي منع الاضطرابات الداخلية في الدول من أن ينتقل عدواها إلى الجسد الدولي فتؤثر على غالبية الدول التي تعتمد عليها.

وقد تحوّل المجتمع الدولي كما كان يعرف في الماضي بمجتمع الدول " Community of nations" ليصير مجتمعا دوليا بالمعنى الدقيق: "International Community" ، وهو ما ترتب عليه أن إرادة هذا المجتمع لم تعد تتمثل فقط في المجموع الحسابي (الإيرادات ، الوحدات السياسية المكونة له)، وإنما أصبحت فوق ذلك بإرادة ذاتية مستقلة. وقد سوغ هذا التصور لبعض الباحثين القول بأن إرادة المجتمع الدولي- بهذا المعنى المشار إليه ومعبرا عنه بصور شتى- أصبحت مصدرا من مصادر الالتزام في نطاق العلاقات الدولية المعاصرة.

كما سوغ هذا التطور أيضا لفريق ثان من الباحثين الحديث عن " البشرية" برمتها إذ أصبحت شخصا قانونيا دوليا أو على الأقل بسببها الآن تكن كذلك، ولعل هذا يمثل قمة الأمثلة بخصوص تأثير فكرة العولمة على العلاقات السيادية الدولية، مادامت تمجد العنصر

([1]) ليلي حلاوة ، مرجع سبق ذكره ، ص 13 .

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

البشري وتعمل على تدويـــل صفته على مستوى . وحدها هذه الصفـــة أو الخاصية.

كما أضحى لهذا المجتمع الدولي من جهة ثالثة نظامه العام الخاص به، والذي يرتكز إلى مجموعة من القواعد القانونية الآمرة التي يحتج بها في مواجهة الكافة و لا يجوز قانونا وكمبدأ عام الاتفاق على مخالفتها .

وقد سارت التطورات العديدة التي شهدها النظام الدولي في عقوده الأخيرة في اتجاه تقليص دور السيادة الوطنية وإيلاء أهمية خاصة للعمل الجماعي في نطاق العلاقات الدولية المتبادلة.

وبالرغم من أن حق الدولة في العمل بقوانينها وحقها في أن تكون في مأمن من التدخل الخارجي لم يسلب تماما، فإن القداسة التي أحاطت بها كمظاهر أساسية لسيادة الدولة لم تعد كما كانت من قبل، وأصبح لممارسة الحقوق شروط من منظور المساءلة الدولية ليس كحقيقة واقعه ولكن من ناحية المبدأ على الأقل، لقد تم تدويل السيادة.

الفرع الثاني: تدويل السيادة

لقد اشتملت عملية تدويل السيادة على توسيع لأبعادها الخارجية فالقاعدة الأساسية التي يقوم عليها المجتمع الدولي هي الاعتراف المتبادل بين دول لها سيادة اتسعت بصورة معينة وأدت إلى وضع شروط لممارسة الدولة حقوق السيادة، أهمها ألا يتسبب من جراء تلك الحقوق بإحداث اضطراب في النظام العالمي. وفي كثير من الحالات التي حدث فيها ذلك، مارس مجلس الأمن السلطات المخولة له متجاوزا الحقوق التقليدية للسيادة. وأكد الإجراء العسكري الذي اتخذه حلف الناتو تجاه كوسوفو ، الواقع الجديد بأنه قد أصبح ممكنا أن تقوم دولة ما بهذا العمل عندما لا تقوم الأمم المتحدة ومجلس الأمن بالإجراءات الكافية.

ويعتبر وضع كوسوفو و تيمور الشرقية تحت السلطة الكاملة للإدارة الدولية الانتقالية بتكليف من الأمم المتحدة ، من أكبر العلامات وضوحا على وجود صورة للسيادة الدولية، لذلك فإن شرط الاعتراف بسلطة الدولة العليا لم يعد يرجع فقط للشعب، و لكن إلى حقيقة أن الدولة ليست عنصرا للفوضى و الاضطراب في المجتمع الدولي.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

و يعني مفهوم تدويل السيادة وجود نـ
ممارسة حقوق السيادة، و قد تأكد هذا الشرط الجديد لسيادة الدولة عندما طرح الأمين العام للأمم المتحدة كوفي عنان، أنه لم يعد هناك حصانة للسيادة.

و من جهة أخرى نجده في المشروع الذي طرحه على الجمعية العامة في دورتها (54) يعتبر أن السيادة لم تعد خاصة بالدولة القومية التي تعتبر أساس العلاقات الدولية المعاصرة، و لكن تتعلق بالأفراد أنفسهم، و هي تعني الحريات الأساسية لكل فرد و المحفوظة من قبل ميثاق الأمـــم المتحـــدة، و بالتالي فهو يدعو إلى حماية الوجود الإنساني للأفراد و ليس حماية الذين ينتهكونها وبهذا الطريق تزول العقبات أمام المنظمات الدولية لكي تباشر أعمالها في مشروع التدخل لوقف انتهاكات حقوق الإنسان دون تعويض من الأمم المتحدة ([1]).

و مفهوم السيـــادة بهذا الـــشكل لا يمكن أن يستقر و يســـتقيم، فليس هناك ما يبرر لأي دولة، حتى و لو كانت الدولة العظمى كالولايات المتحدة الأمريكية (المتحدث الرسمي باسم حقـــوق الإنسان) أن تدعي الحـــق في تغيير أي نظام ســـياسي في أي دولة أخرى، بل لـــيس للأمم المتحدة نفسها مثل هذا الحق.

وأمام هذه الطروحات كلها، تهدد القاعدة الرئيسية التي يقـــوم عليها النظام العـــالمي حتـــى الآن و هي سيـــادة الدولة وحريتـــها ولا يغيـــر من هذا كون النظـــام المستهدف نظاما استبداديا قائما على القوة المحضة و ناكرا لجميع الحقوق المعرفية و السياسيـــة لمواطنيه.

لكن رفض التسليم لأي دولة و لأي تكتل أو تحالف دولي مهما كان نوعه و مسوغات تشكيليه، بالتدخل باسم المجموعة الدولية أو باسم مصالحه الخاصة لتغيير نظام سياسي استبدادي و ظاهر في بلد ما ، لا يعني في الوقت نفسه و ينبغي ألا يعني القبول باستمرار مثل هذا النظام، و لا يقلل من المسؤولية الدولية في عدم القضاء عليه، فمثل هذا السلوك لا يمكن أن يعني شيئا آخـــر ســـوى النذالـــة و الجبن و انعدام المسؤولية الجماعية على مستوى المجموعة الدولية بأكملها.

و بالتالي فلا يوجد شيء يمكن أن يبرر اليوم استمرار نظم تجرد شعوبها من حقوقها بذريعة السيادة القومية تماما، كما أنه لا شيء يمكن أن يبرر ترك شعب يخضع

([1]) ليلى حلاوة ، مرجع سبق ذكره ، ص 14 .

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

للاحتلال ويجـــرد من حقوقـــه و موارده و مستقـ
من المناطق الأخرى، و أخيرا ما حدث بالعراق (في القرن الحادي و العشرين) بذريعة الأمن أو الحرب ضد الإرهاب، ففي الحالتين تقع المجموعة الدولية في ذنب الضلوع مع الظلم و التقاعس عن مد يد العون لبشر يتعرضون لأخطار محدقة...

إذن فلا يمكن لمبدأ السيادة أن يستقر إلا إذا رافقه مفهوم التضامن الإنساني الذي يحدد شروط استخدامه ، بحيث لا يتحـــول إلى أداة لإخضاع شعـــوب و الجماعات و إذلالـــها و تسخيرها لخدمة أهداف خاصة، سواء أكان ذلك بالقوة أو بالتحالف و التآمر مع قوى خارجية، وهو حق يرتب على جميع الدول مشتركة واجب السعي لإنقاذ الشعوب التي اغتصبت حقوقها الأساسية المعروفة، سواء كان ذلك من قوى داخلية أو خارجية لا فرق.

و للأسف بدلا من العمل على تطوير آليات في هذا الاتجاه على مستوى المجموعة الدولية، نجحت بعض الأطراف في بداية التسعينات من القرن الماضي في الحصول على تصويت المنظمة الدولية على حق سمي بـــ "**حق التدخل الإنساني**"، كان من نتيجته إجهـــاض مفهـــوم التضامـــن اللازم و الواجب على المجموعة الدولية تجاه الشعوب المستضعفة، لصالح إضفاء المشروعية الدولية على تدخل دول المجموعة الأطلسية في المناطق و المواقع التي تجد أن لها مصلحة قومية أو إقليمية واضحة في التدخل فيها، و بحسب ما تتطلبه هذه المصالح لا ضمان حقوق الشعوب ولا حريتها وسيادتها.

و الواقع أن تفاوت الدول من حيث الموارد و الإمكانيات جعل بعض الباحثين يميزون بين السيادة كمفهوم قانوني – بمعنى وحدة الخطاب القانوني و عمومية القاعدة القانونية الدولية بالنسبة لجميع المخاطبين بها– و بدون أدنى تمييز، و السيادة كمفهوم سياسي بمعنى القدرة الفعلية أو الحقيقية للدولة على رفض الخضوع لأي سلطة أخرى غير سلطتها هي، بالضبط مثل مفهوم المواطنة في الداخل فقد تكون الدولة مستقلة قانونا.

ولكنها عاجزة عن إشباع احتياجات مواطنيها، وهو ما يعرضها لضغوط و تأثيرات بعض الدول الأخرى ، الأمر الذي يجعل استقلالها منقوصا، و بالتالي تعجز عن مباشرة بعض مظاهر سيادتها و في ظل العولمة تخضع الحياة الاقتصادية و السياسية أكثر فأكثر لتأثير قوى

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

السوق ، وهذه بدورها تخضع لتأثير مصالح الشر
الدولة.

و من بين التطورات الدولية التي صاحبت العولمة تغير هيكل النظام الدولي من نظام ثنائي القطبية إلى نظام أحادي القطبية وذهب البعض إلى أن النظام أحادي القطبية يؤدي إلى انتهاك سيادات الدول.

و على سبيل المثال لم يكن من الممكن أن يحدث لسيادة العراق ما يحدث لها الآن من انتهاكات لو استمر النظام الدولي الثنائي القطبية.

و من التغيرات الأخرى المصاحبة للعولمة، الثورة الهائلة في وسائل الاتصال، فقد ترتب عليها تقريب غير معهود للمسافات بين مختلف مناطق الأمم، و أدى ذلك إلى أن أي حدث يقع في أي منطقة من العالم يكون له صداه في غيره من المناطق دونما اعتبار للحدود السياسيـــة أو لمبدأ السيادة الإقليمية و ترتب على ذلك العديد من المظاهر السلبية تجاه سيادة الدولة، فلم تعد هناك خطوط فاصلة بين التأمين الداخلي و الخارجي، إذ أصبحت الدولة مسؤولة مسؤوليته دولية مباشرة ليس فقط عن أفعالـــها غير المشروعة التي يترتب عليها حدوث ضرر مادي للدول الأخرى أو لمواطني هذه الدول، و إنما تسأل أيضا عن أفعالها المشروعة التي تصدر عنها إعمالا لمبدأ السيادة و في نطاقها الإقليمي التي يترتب عليها حدوث ضرر للغير.

ومن هذا المنطلق يطرح التساؤل حول ظاهرة جديدة اقتحمت حدود الدولة و خرقت سيادتها، و هي ظاهرة العولمة التي نحن بصدد التعرض لها في الفصل الموالي، و التي أصبحت تفرض أحكاما تبدو أنها متعارضة مع أهم أسس السيادة و نتائجها سواء أكانت هذه السيادة معالجة من منظور قانوني أو سياسي على الأخص.

ما يمكن الخروج به إلى حد الآن هو أنه باعتبار أن العولمة أصبحت من إحدى أهم خصائص النظام الدولي الجديد من منظوره السياسي بل وأحيانا حتى من منظوره القانوني، فان تأثيرها على الوضع الراهن لمفهوم السيادة الوطنية يكاد ينحصر في ثلاث جوانب رئيسية ألا وهي:

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

-تأثير الحركيات المادية للعولمة ، والخدمات عبر الحدود الوطنية بحركة سلسة وغير معهودة .

-المبالغة في توظيف المبدأ الجديد المتمثل حق التدخل كاستثناء قانوني على المبدأ القانوني السيادي الممجد للسيادة الوطنية المتمثل في " مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية "، وذلك تحت غطاء الإنسانية الذي لم يكتب له الذيوع لولا تأثير شعارات العولمة والسيادة الناقصة.

-فسح المجال على مصرعيه أمام التدخل المتزايد للمنظمات غير الحكومية وفئات المجتمع المدني في تحسيس المجتمع الدولي بالدور السلبي للحكومات تجاه مواطنيها، من منظور الوجهة القانونية لمفهوم النظام الدولي الجديد.

بعد أن سبق لنا وأن تطرقنا إلى حد الساعة إلى أهم العناصر الأساسية التي يتصف بها مفهوم السيادة من صور وأشكال وخصائص، بالإضافة إلى تطرقنا إلى أهم مفاهيم السيادة في العصر الراهن سواء من منظورها القانوني أو السياسي أو الاقتصادي، محاولين بذلك التعرض إلى أقرب علاقة ممكنة مع مفهوم العولمة وتأثيراته، بقي لنا من خلال الفصل الموالي التطرق إلى مسألة تحديد مفهوم ظاهرة العولمة و تحديد أهم ركائزها، وهذا بغية استكمال المعنى الذي جاء به العنوان الرئيسي للباب الأول من هذه الدراسة.

Your complimentary
use period has ended.
Thank you for using
PDF Complete.
Click Here to upgrade to
Unlimited Pages and Expanded Features

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

الفصل الثاني: ضبط ظاهرة العولمة و تحديد أسسها

بعد أن سبق لنا و أن خرجنا من خلال الفصل الأول بفكرة شاملة و موسعة عن السيادة كنقطة تمهيدية للمرور إلى المحدد الثاني لموضوع دراستنا ألا وهو ظاهرة العولمة .

إن معالجة ظاهرة العولمة على الوثيرة و النسق اللذان عالجنا بهما مفهوم السيادة ، أمر يستلزم منا ضبط أهم الزوايا و المجالات التي تطرحها هذه الدراسة من خلال الوقوف على معالجة مفهوم العولمة **(مبحث أول)** ، ثم يلي ذلك التطرق إلى إبراز أهم المقومات و الأسس التي تعتمدها هذه الظاهرة **(مبحث ثاني)**.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

المبحث الأول : مفاهيم العولمة

فضلنا عنونة هذا المبحث بكلمة " مفاهيم " بدلا من كلمة " مفهوم " باعتبار أن ظاهرة العولمة هي ظاهرة قائمة على فكرة الشمولية سواء في إطار العلاقات الجغرافية أو سواء في إطار ميادين و مجالات الحياة التي تهتم بها العولمة، مما يجعل كلمة " مفاهيم " هي الأنسب و الأليق ، و التي سنضبط محتواها من منظور واقعي الذي يشكل أصل الانطلاقة ، بالتطرق إلى ظروف بروز و تبلور ظاهرة العولمة في ثوبها المعاصر، بالإضافة إلى إبراز محتواها من خلال التطرق إلى أهم الجهود النظرية التي قامت في شأن هذه الظاهرة انطلاقا من مقدمات و محددات أفرزها الواقع العملي الذي تمخض من خلال تداعيات العولمة .

ضمن هذا المسعى ينبغي توضيحه من خلال أولا التطرق إلى ظروف بروز مفهوم ظاهرة العولمة و أهميته المعرفية ، ثم ننتقل إلى تحديد أهم التعاريف الاصطلاحية لهذا المفهوم.

المطلب الأول : ظروف بروز مفهوم ظاهرة العولمة و أهميته المعرفية

إن ما يميز العولمة هو أن مفهومها قد ارتبط ارتباطا وثيقا بالعديد من معطيات الواقع السياسي الدولي ، مما يجعل الإطار النظري الخاص بها ينطلق هو في حد ذاته من ظروف واقعية.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

الفرع الأول : ظروف بروز مفهوم ظاهرة العولمة

باعتبار أن العلاقات المعاصرة مجالا كليا و شاملا يتميز بالاعتماد المتبادل (التبعية) بين وحداته و جهاته و شعوبه و ثقافاته ... و باعتبار تميز ظواهر العلاقات الدولية بالتعقيد و التشابك و التناقض في نفس الوقت ، فإن عدة مفاهيم جديدة تتداول بين الدارسين تسعى للتعبير و الإحاطة بها من زاوية شمولية أنساقها أو عالمية توجهاتها أو تدفقاتها في " الوسط الدولي " ، وعلى رأسها مفهوم العولمة الذي يعد من أقرب المفاهيم ارتباطا بالحياة الدولية ذات البعد العالمي بل الكوني.

وهذا على خلاف مجالاتها وتعدد فاعليها، فهناك من يستخدم مفهوم" النظام الدولي" و (النظام العالمي) و (الوضع أو الترتيب العالمي الدولي) و (علاقات دولية) و (علاقات أممية) و (علاقات بين الأمم) و (التدويل) و (العولمة) و (العالمية) و (الكوكبية) و (الأممية) و (المجتمع الدولي) و (المجتمع العالمي) و (الاعتماد الدولي المتبادل) و (التكامل و الاندماج الدولي) و (الوحدة الإنسانية).

و هناك من يستخدم مفاهيم تدل على انتقال الظواهر الدولية من حال إلى آخر، باستخدام بادئه : (ما بعد) مثل : ما بعد الصناعي ([1]) ، أو: ما بعد الحداثة ، ما بعد القومية، ما بعد المجتمع العلماني ، ما بعد الحرب الباردة ، ما بعد المادية ، ما بعد الإيديولوجية ، ما بعد التاريخ ، ما بعد الكوكبية وهذا للدلالة على أن المجتمعات والنظم و المفاهيم والتقنيات والبشرية ، وكوكب الأرض تمر بمرحلة انتقالية كبيرة تمتاز بعدم الاستقرار و بأنها غير مسبوقة في التاريخ الإنساني كله.

([1]) محمود خالد المسافر، العولمة الاقتصادية (هيمنة الشمال و تداعيات على الجنوب)، بيت الحكمة مطبعة الميزان ، بغداد ، 2002 ، ص 87-89 .

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

وهناك من يفضل استخدام عبـ
الدولية من مرحلة (ما بين الدول) إلى مرحلة (ما بين الأمم) بسبب تراجع و ليس انتهاء قبضة الدولة القومية ([1]).

و هناك من يستخدم بادئه عبـــارة : (عبر أو عابرة أو متعديـــة) للتدليـــل علـــى التداخـــل و التشابك في الفضاء العالمي بين وحداته و على تجاوز بعضها المجالات الأخرى مثل القول : (عابرة للقوميات) ، (عبر القارات) ، (عابر للإقليمية) ، (فوق القوميات) و(متعدية الجنسيات) ... كما أن هناك من يوظف مصطلح المتعددة للدلالـــة علـــى تعدد الفاعلين الدوليـــن و الظواهر الدولية مثل: (تعدد الأعراق، القوميات، الأديان، الثقافات، اللغات، الجنسيات.

و الجديد في عصر العولمة الجديدة هو الاستخدام المتنامي لمفاهيم مركبة تدل على الاتجاه العالمي المعبر عن الترابط المتناقض و التعقد و الكثافة و التسارع في العلاقات بيـــن المجتمعـــات و الدول و الأقاليم و المؤسسات و النظم و الأنساق، كمفاهيم تعبر عن التقاء بعدين لظاهرتين أو لمفهومين ظلا عقودا بل قرونا طويلة متباعدين ، متمايزين ، متجزأين ، أو متصادمين ، لكنهما منذ العقود القليلة الأخيرة أصبحا متداخلين، متقلصين، متكاملين، مندمجين، في ميدان الجيوسياسية مثلا :

أ- بدأ الحديث عن نزاعات (كوكبية – محلية/global) بسبب التفاعل المتبادل تحت تأثير ما هو (الكوكبي / global) و (المحلي/ local) ، أو بسبب التناقض بينهما .

ب- و كذا ظهور كلمة (الغرب شرق) كتعبير عن تحولات العلاقات الأولية من الثنائية القطبية (شرق – غرب) إلى القطبية الأحادية . كـــما يـــرى بعـــض الكتاب أن تعبيـــر (الاقتصاد العالمي) و (النظام العالمي) و (العولمة) مضلل يوحي بمشاركة جميع العاملين فيه . لذلك وضع **فرنانـــد برودل** مفـــــهوم : (إقتصـــاد – عالم / monde système) أي اقتصاد و اتصال مسيطر على العالم . و هو يتعارض كليا مع المفهوم الغربي

([1]) وليد عبد الحي " تحول المسلمات في نظريات العلاقات الدولية " مؤسسة الشروق – الجزائر 1994 ، ص 37 .

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

للعولمة التي تعتبر العالم أداة لا أهمية لها تنمو فيه نفسها([1]) .

كما تجمع المراجع على أن مفهوم العولمة حديث الظهور جدا في جميع اللغات ، إذ ظهر في العالـــم الغربي في بداية عقد التسعينات ، و قد سبقه حدثان ضخمان أثـــرا في حركة العلاقات الدولية و اتجاهاتها و على موازين القوى في العالم ، الأول بسقوط المعسكر الشرقي الذي اتخذ من سقـــوط جدار برلـــين رمزا له عام 1989 م ، و الذي أنهـــى فـــترة من الحرب الباردة بيـــن المعسكرين وارسو / الأطلسي التي بدأت مند نهاية الحرب العالمية الثانية.

و صاحبها حالات من الاستقطاب و المد والجزر في علاقات هذين المعسكرين ، بحيث وصلت في الجزر إلى التهديد بحرب عالمية ثالثة مباشرة أثناء أزمة الصواريخ الكوبية ، و في المد وصلت إلى الاتفاق على تقييم مناطق نفوذ في بعض بقاع العالم ، و بين ذلك حصلت حروب بالوكالة كما حصل في فيتنام و أفغانستان . وقد أتاحت حالة الحرب الباردة و الصراع و التنافس العالمي على مناطق النفوذ مع وجود هامش من الحرية كما سمي بـــ (دول عدم الانحياز) الذي مكن كثيرا من الدول من الاستقلال عن الدولتين الكبيرتين أو إحداهما.

ثم جاء الحدث الآخر الكبير و هو حرب الخليج الثانية في عام 1991، و هي حرب شبه عالمية لكن من طرف واحد و دون تكافؤ في القوى.

و انتهت هذه الحرب بانتصار أمريكي غربي، أضف إلى ذلك النصر التاريخي على المعسكر الشرقي . و هذان الانتصاران أتاحا لأمريكا نوعـــا مـــن السيادة العالميـــة مستغلـــة تقدمها التقنـــي و الاقتصادي و قوتها العسكرية في تكريس هذه السيادة . فبدأ في هذا الظرف التاريخي ظهور مصطلحات جديدة مثل " العالم الجديد " و مثل " العولمة " . و هذا المصطلح الأخير أخذ حضه من الانتشار باعتبار أنه يمثل حركة الهيمنة و السيادة الغربية بأسلوبها الحضاري الجديد ، و ظهرت أعمال و كتابات كثيـــرة لدى الجغرافيين تـــؤيد هذه الفكرة مثـــل " نهاية التاريخ " و كذلك فكرة " صراع الحضارات " و إن كانت سابقة لفكرة نهاية التاريخ .

([1]) هاماتان نويورو وآلان جيلرم " اليابان هي العالم الآن" مجلة الثقافة العالمية ، العدد 1185، سنة 1998م ، ص69 .

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

يرى سيار الجمل أن سمير أمين وبمضامين السياسة المستقبلية ، ثم أبدى وجهات نظر مختلفة حول ظاهرة العولمة من خلال فلسفة العولمة السياسية ، أي علم النظام العالمي .

و يفرق معظم الكتاب منهم زكي العايدي و سمير أمين و صادق جلال و جـــورج طرابشـــي و أندري غارسيا و رولاند روبرتسون و آخرون، بين " عولمة جديدة" و ذلك منذ محاولتهم البحث عن الجذور التاريخية لحركتها العالمية المتسارعة الجارية في نهاية القرن العشرين الميلادي . فهم يقولون بأن العولمة واقع أو مسار و صيرورة دولية قديمة في التاريخ الإنساني العـــام ، و لكن لا يقولون بقدم المفهوم أو المصطلح .

و هو ما تشهد به القواميس و المعاجم و الدراسات السياسية المعاصرة، إذ هي خالية من ذكر هذا المصطلح.

و ما هو مؤكد أن التوجيه الحضاري الإنساني في العلاقات الدولية الحديثة و المعاصرة ، كان يعرف قبـــل ظهـــور مفهـــوم العولمـــة " بمسميـــات " أخرى مثـــل " الدولـــية" و التدويـــل" و " الامبريالية" و "العالمية" و " الكونية" و "نظـــام الاستعمار المباشـــر" (القديم) و "نظام الاستعمار غير المباشر" (الجديد) ....

فقد وصفت العلاقات الدولية بأنها " دولية " أي علاقات بين الدول، حيث ساد هذا المصطلح خلال القرن الثامن عشر إلى القرن العشرين الحالي إثر ظهور " الدولة الأمة " كمفهوم و ظاهرة أوروبية بالأساس. و نظرا لأن " الدولة " كمفهوم مستخدم عالميـــا إلـــى جوار مفهومـــي " الأمة " و "القومية " إلا أنها لا يمكنها وحدها تفسير ووصف حقيقة العلاقات الدولية بمجالاتها و فاعليها . لذلك فانه قد نحتت مفاهيم و عبارات تشير إلى مستويات و معاني التفاعل بين المجتمعـــات و الدول و الثقافات و المنظمات..... و منها :

أ- مفهوم " علاقات بين الحكومات " (Relations gouvernementales) :

أي علاقات بين القادة الرسميين (العموميين) . مثال ذلك ، اللقاءات بين أعضاء حكومات دول المغرب العربي في إطار اتفاقية إتحاد المغرب العربي .

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

ب–مفهوم علاقات بين القوميات أو بين

و هو ما نترجمه بالعربية بـــ " العلاقات الدولية " لأن الأمم و القوميات الحديثة تتفاعل بينهما – سلما و حربا – عبر الدول القومية ، التي تعكس عقدا اجتماعيا بين السلطة أو الحكومـــة و بين الأمة أو الشعب . فالمصطلح يعبر عن علاقات بين المؤسسات الوطنيـــة لمختلف الدول الوطنيـــة ، و لكن مرورا بهذه الأخيرة عبر : النشاط الدبلوماسي ، الحروب ، سعر صرف العملات الوطنية .

ج– مفهوم "علاقات عابرة للقوميات" (Relations Transnationales): يعبر عن علاقات تتم بين إقليمين وطنيين أو أكثر، بدون المرور بالضرورة بواسطة الدولة كالديانات، اللغات الأم ، الموسيقي ، الموضة ، الآراء و الأفكار ، الأمراض و الأوبئة المعدية ....

د– مفهوم علاقات "متعددة القوميات" (Relations Multinationales) :

وهو تعبير عن ظاهرة لها جذور في عدة أقاليم وطنية ، و لكن يفترض فيها أن تكون محل قبول و تشاور مسبق مثال : الاتفاقية المنشئة لصندوق النقد الدولي أو البنك الدولي للإنشاء و التعمير أو أيضا استراتيجيات التموقع و التحالف والاندماج بين الشركات الكبرى، وهي علاقات تتطلب التفكير كوكبيا، والتحرك محليا.

هـــ – مفهوم " علاقات متعددة الأطراف "(Relations Multilatérales) :

تعني أساسا تعدد المتعاقدين أو المتفاوضين من أجل الاتفاق حول موضوع مصلحة مشتركة، بغض النظر عن الأقاليم التي ينتمون إليها. مثال: التفاوض الجاري حاليا من أجل إعداد الاتفاقية العالمية حول الاستثمار. **AMI**

عموما مفهوم" العلاقات الدولية " يعني التدفق من كل نوع و من كل المصادر عبر الحدود وتدفقات تجسد وجود مجموعات أو هويات سياسية مستقلة، دون أن تبيح التبادلات المذكورة الفاقدة لصفة "الدولية ". وعبارة " العلاقات بين الأمم أو القوميات " تعاني من مشكلتين: الأولى إنها تصف مجموعة من الظواهر، وفي نفس الوقت العلم ([1]) الذي سعى

([1]) علم العلاقات الدولية : إختصاص مستقل حاليا ، ويسمى في الجامعات الأنجلوساكونية " علم الدراسات الدولية" ، ويضم المواد التالية : القانون الدولي – التجارة الدولية ، المنظمات الدولية– التاريخ الدبلوماسي– المنظمات السياسية والنقابية، الإستيراتيجية الجيو–سياسية...الخ.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

للتعرف عليها . والثانية توصف بغموض مفردا
تعريفها. و هنا تفرض كلمـــة " التدويل" نفسها . فمثلا يعتبر **الفلدو ويبرغر** أن التجارة الدولية وصلت إلى درجة " التدويل" بعد الحرب العالمية الثانية و بدأ التبادل ينتقل من مرحلة "العالمية" (بين بعض الشركات أو الدول) إلى " التدويل " (يشمل جميع الدول) جاعلة من العالـــم مجرد قرية واحدة لجميع سكان الكوكب الأرضي . فالعناصر وقطع الغيار ... تغدو و تروح في كل بقع الأرض هازئة بالحدود ([1]).

إن عملية تدويل رأس المال –مثلا– قد سارعت منذ أن قامت إدارة **نيكسون** 1969–1974 بتفكيك نظام **بروتون وودز**، التي غيرت الأدوار إلى حد ما بالنسبة للمنافسة بين الدول المختلفة و يكفي أن نذكر مؤشرا واحدا و هو أنه بينما هبط نصيب الولايات المتحدة من مجموع الصادرات الصناعية العالمية من عام 1966 م إلى 1984 م ، فإن نصيبها من الشركات المتعددة الجنسيات قد زاد. و تزداد هذه العوامل قيمة في النظام العالمي الجديد."

إذا فعملية التدويل للاقتصاديات جعلت وجود أنظمة تنموية متمركزة على ذاتها أمرا غير مجدي، حيث كان دور الدولة بارزا و ترابها الوطني مجالا طبيعيا لعملية تراكم الثروة، هذه الديناميكيـــة التدويليـــة تفرض على كل إقتصـــاد متطور أو في طور النمو أن يعيـــد تحديـــد مكانتـــه ووظيفتـــه في الاقتصـــاد العالمـــي أو بعبـــارة أخرى يعـــدل كل اقتصاد في العمق نمط اندماجه دوليـــا ... وهذه الضرورة تتمظهر حاليا بمحاولات إنشاء تكتلات جهوية.

فمفهوم التدويل والعابر للدول القومية يظلان منذ السبعينيات يعبران عن التدفقات العابرة للقوميات بمختلف أشكالها ، اقتصادية ، مالية ، إعلامية ، بفضل التكنولوجيات الاتصالية ، التي تحدث السيادة الوطنية للفاعلين الدوليين، بعدة طرق جعلت الدبلوماسية الحكومية غير عملية بشكل مستقل، بل أن " **فيليب غوميت**" و**محمد الأطرش**([2]) يعتبران أنه

([1]) س. آلماند ، و أ.وينبر " قرية عالمية أم حرب الأمم ؟ " مجلة معالم : الاقتصاد والتجارة والعولمة . دار النشر مارينور، الجزائر1994 ، العدد 04 ، ص7.

([2]) محمد الأطرش " العرب والعولمة " ما العمل ؟ " المستقبل العربي . العدد 231 ، بيروت 1998 ، ص 109 .

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

بالرغم من أن عملية العولمة قد ضربت بجذورها في السيادة القومية للدول في بعض القطاعات ، كالمال ، والإعلام ، و الثقافة .

إلا أن هـذه المرحلة تمثـل تطورا جديـدا للنـظام الرأسمالي العالمي منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية و ليس نظاما للعولمة ، إذ أن أمريـكا في الـدول الرأسمالية الكـبرى ، هي الدولـة القومـية الأكثـر نفـوذا ، و تأثيـرا في هـذا النظـام من الناحيـة السياسيـة أو الاقتصادية أو الثقافـية و أن الدولة القوميـة (Nationale state) ما زال لها كلمة الفصل في مسائـل أخرى كالدفـاع و حتى التجـارة الخارجية . ويعتبران أن ما يجري هو تدويـل و اختراق للدول (Internationalisation) .

إن العولمة في نظر **غوميت** لا زالت غير واضحة المعالم، لا من حيث تحديد المفهوم ولا من حيث اختبارها على الواقع لذا يحذر من المبالغة بأهمية هذه الظاهرة كظاهرة تلغي التمايز القومي إلغاءا تاما لصالح الشركات متعددة الجنسيات، التي تقـف خلـف القـوى الكبـرى و المنظمات الدولية كمنظمة التجارة العالمية و الصندوق النقد الدولي...، كما تشارك المنظمات غير الحكومية والحركات الدينية في عملية التدويل هذه، وتوسع أعمالها على حساب المنظمات الحكومية مع عودة الثورات المرافقة لتدفقات المهاجرين([1]).

و مهما تكن العمليات الجارية في مسرح العلاقات الدولية المعاصرة و المفاهيم التي تحاول الإطاحة بها فإنه لا فرق حسب أستاذ علم الإجماع الكندي **شارل هالاري** بين تسميتها بمصطلحات العولمة أو علاقات ما بين القوميات أو الكوكبية لأنها مصطلحات تفسر نفس الظاهرة .

و كذلك وصفت العلاقات الدولية المتجهة نحو التوحد أو العولمة بالأساليب العشرية القهرية بمفهـوم " الامبريالية " و الاستعمار الجديد " بأشكالها " المرنة المختـلفة : التجارية ، الثقافية ، المعلوماتية ...

يرى **مسعـود ضاهر** أن "نظرية العولمة ليست سوى الوجه الآخر للهيمنة الامبريالية على العالـم تحت الزعامة المنفردة للولايات المتحدة الأمريكية فقد تغير وجه الرأسمالية ..."، إنه

([1]) Bertrand Badie , " la Mondialisation , les termes du débat " , l'Etat du monde : 1981 – 1997 la découverte , p9.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

منطــق العلاقــات اللامتكافئة ([1]) بين المجتمعات
والمجتمعات غير الصناعية فالواقــع يؤكد أن القوى الاقتصادية تسرف بطــريقة أو بأخرى في استخدام سلــطتها التفاوضية عندما تتعامل مع الأمم الأقل قوة...

ويأتي الدور المهيمن للشركات الأجنبية على جزء كبير من إنتاج الدول السائرة في طريق النمو، بينما مركز قرارها يتواجد في بلدانها الأصلية ، و هي نادرا ما تأخذ في اعتبارها مصلحة الدولة المضيفة ، مع الإبقاء على حالة التخصص ضمن قواعد التقسيم الدولي للعمل في منتوجات وحيدة نقدية تتحكم في أسعارها الدول الاستعمارية سابقا ."

ورغم التراجع الواسع لاستخدام مفهوم" الإمبريالية " بعد نهاية الحرب الباردة، حيــث كان يعبر عن ممارسة أوربية قبل الحرب العالمية الأولى، وتحول إلى التعبير عن ممارسة سوفياتية وأمريكية بعد الحرب العالمية الثانية.....إلا أن المفهوم أخد قي الظهور من جديد ، في الأدبيات السياسية الغربية قي ظل العولمة والسباق للهيمنة على الطرق السريعة للمعلومات وأسواقها في أفق بناء مجتمع المعلومات القادم خلال القرن الجديد.

و هو ما يجعل الإمبريالية تحدد أثوابها من جديد ، فالمفكر الأمريكي دافيد روتكوف يستخدم في دراسة صدرت له في مجلة "سياسة خارجية" بعنوان في مديح الامبريالية الثقافية قائلا : "إن الهدف الرئيسي لأمريكا من سياستها الخارجية في عصر المعلومات ، أن تربح معركة التدفقات العالمية للمعلومات بالسيطرة على الموجات ، كما سيطرت بريطانيا العظمى على عرش البحار في الماضي .

و بنفس المنطق و التعبير يقول : ارفينغ كريستول "سوف يعي الشعب الأمريكي أنه قد أصبح أمة امبريالية كواقع ..."

إن هذا قد حصل –يقول – "لأن العالم أراد حصول ذلك " . و هو ما يسميه البعض بالأمركة أو عولمة أمريكية .ذلك أن الامبريالية ليست مجرد نزوعا للغرب ، عارض ومنفصل

([1]) نايــف علي عبيد ، " العولمة والعرب " المستقبل العربي ، بيروت ، العدد7.221 /1997 ، ص 29 .

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

عن بنية حياته في التاريخ ، و إنما هي تمثيل متبا
انه نزوع مستمر نحو الشموليـــة و الاستبداد العالمي و الدولي .

و أخيرا ، إن القاسم المشترك بين المفاهيم : الامبريالية ، مافوق القوميات ، العولمة – الكوكبية ، هو السوق الحرة أو كما سماها سمير أمين بـــ : "عهـــد السوق" ، أو ما يسميه روجي غارودي بـــ وحدانية السوق، أما الأسماء و المصطلحات التـــي تسوقهـــا الأوســـاط الأكاديميـــة و السياسية و الإعلامية الغربية ، فهي فـــي بعض مفاهيمها مجرد تمويـــه و خـــداع و تضليـــل و توظيف دعائي سياسي ، تكتيكي للمفهوم.

خلاصة القـــول، هناك شبه إجماع على أن مفهوم "العـــولمة" حديث الظـــهور تاريخيا، و لكن في واقع صيرورة التـــاريخ الإنساني، مسار العولمة يرجع إلى العصر الحجري، الزراعي، وصولا إلى هذا العصر، عصر الثورة الصناعية الثالثة على اعتبار أن الظاهرة تمثل تطورا طبيعيا للحضارة و إنما تختلف العولمة الجديدة عن القديمة بتقنياتها ووتائر حركياتها في مختلف الفضاءات المحلية والإقليمية و العالمية.

إنها حسب **زكي العايدي** حركة مطردة، تتخللها فظائع مثـــل الحرب العالميـــة الأولـــى و الأزمة الاقتصادية لسنة1929 م، و الحرب العالمية الثانية مع استثناء مجتمعات محدودة العدد، تركها العالم (الرأسمالي) في عزلة، أو فضلت هي أن تعزل نفسها عن العالم لسبب أو لآخر، كما حدث للإتحاد السوفياتي مثلا في العقود الثلاثـــة الأولـــى لثورة أكتوبر، أو الصيـــن في الخمسينات و الستينات أو اليمن حتى منتصف هذا القرن([2]) .

و قد عرفت العولمة الحديثة أوج توسعها منذ منتصف الثمانينات و التسعينات بعد ظهور الدول الصناعية الجديدة في جنوب شرق آسيا وأمريكا اللاتينية و أوروبا الشرقية و إفريقيا، إثر تفاقم الأزمة الاقتصادية العالمية وأزمة المديونية وانهيار أسعار المواد الأولية..، وانهيار المنظومة الاشتراكية و تنامي دور الشركات المتعددة الجنسيات و بداية انتشار استخدام

([1]) محمد عبد الشفيع ، عرض كتاب : محمد عابد الجابري " قضايا في الفكر المعاصر " – العولمة صراع الحضارات– العودة إلى الأخلاق– التسامح – الديمقراطية ونظم القيم – الفلسفة والمدينة ، بيروت مركز دراسات الوحدة العربية 1991 " المستقبل العربي " ، العدد 231 ماي 1998 ، ص133–132 .

([2]) جلال أمين " العولمة والدولة " بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، العدد: 228 فيفري 1998 ، ص 23.

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة. و قبل الضوء على الأهمية المعرفية لمفهوم العولمة.

الفرع الثاني: الأهمية المعرفية لمفهوم العولمة

يتفق الأساتذة: **برترون بادي** ، و **برهان غليون، و زكي العايدي، و أندري غارسيا** على اعتبار مفهوم العولمة" أداة تحليلية لوصف عملية التغيير الاجتماعي في مجالات مختلفة". و أنه عنصر أساسي في هيكل نظرية التغيير الاجتماعي العالمي، ذلك أن العولمة " لا يمكن أن تتحقق دون حصول حد أدنى من التقاطع بين مختلف الأوضاع الاجتماعية والسياسية في العالم"، وبالتالي إنها " ليست سوى نموذج ممكن للتغيير: إنها التوسع الإقليمي (بالمعنى اللفظي للعولمة) و التعميم لكل الأنشطة الإنسانية (كوكبة أو شمولية) لنمط من التغيير قد يؤدي إلى نوع من الوحدة العالمية للسلوكيات ". لذلك فإن مفهوم العولمة ذو قيمة في تحليل البيئة الدولية إذ " يجمع المراقبون للحياة الدولية على ان العمليات السياسية و الأحداث و الأنشطة في عالم اليوم لها بعد كوني متزايد([1]).

و تأتي الأهمية العلمية للمفهوم، نظرا للحاجة إلى مفاهيم تحيط بمسار وظاهرة التوحد و الاندماج المتزايد للمجموعة البشرية عبر التاريخ و كمثال على ذلك العلاقة بين المجتمعين الأمريكي و الصيني (شركات و عمال و أسر) المترابطين، في علاقة تأثير و تأثر أو اعتماد متبادل حقيقي... و كلما كان المجتمع الصيني في علاقات أفضل (تبادلا للمصالح و المنافع...) مع المجتمع الأمريكي من خلال حكومتي البلدين، كلما كان ذلك مفيدا للطرفين.

فجماعات المصالح ، ووكالات و مؤسسات أمريكية الفاعلة في جبهة علاقاتها مع الصين يقول **ميشيل كلوغ** بأنه يمكن لانكماش السوق أو حدوث أزمة سياسية في الصين، على سبيل المثال، أن يتسبب في خسارتهم للعمالة التي يوفرونها لعدد كبير من العاملين الأمريكيين، و هذا يدل على أن كل مبادرة في مجال حقوق الإنسان أو في العلاقات التجارية مع الصين تثير رد فعل حاد في الولايات المتحدة الأمريكية.

ويتفق العديد من علماء السياسية و علم الاجتماع و الإعلام على وصف العولمة بأنها مسار و ديناميكية، كوكبية، تاريخية، تحديثية، إنها ليست مفهوم مجرد محض ، فهي عملية

([1]) السيد ياسين " في مفهوم العولمة " ، المستقبل العربي ، العدد 288 ، فيفري 1998 ، ص 6 .

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

مستمـــرة، يمكـــن ملاحظتها باستخدام مـــؤشرات الثقافة، الاتصال.

و يمكن قياس الظواهر و العمليات داخل مسار العولمـــة بواسطة:

أولا : جمع المعطيات الإحصائية المتعلقة بتكرر ظواهر في عدة أقاليم أو أقطار (مثال: استهلاك مشروب الكوكاكولا، التحدث بالإنجليزية...)

ثانيا : مؤشرات تعكس عملية الانتشار :عدد السياح الأجانب، الاتصالات الهاتفية عبر القوميات، مشاهدة أفلام في التليفزيون، حجم المبادلات الخارجية في الاقتصاديات الوطنية.

ثالثا : تحليل المسارات مثل: مسار تذبذب أسعار الفائدة في البورصات و تأثير ذلك على النشاط الاقتصادي عبر العلم، تأثير قناة (CNN) مثلا، على الحياة السياسية للدول.

ربعا : دراسة اتجاهات الرأي العام و مواقف الجمهور نحو الظواهر والأحداث العالمية من جهة التعبير عن المواقف: الحذر–التأييد–الدعم–الانفتاح–العداء...

إذا العولمة مفهوم سوسيولوجي له أهميته في العلم الناشئ : علم الاجتماع العالمي .. أو علم العولمة كما يعتبره سمير أمين فإذا تناولنا العولمة الإعلامية من زاوية تكنولوجيـــات الاتصـــال و الإعلام و المعلومات الجديدة ، فإننا نجدها تغير مضامين ومفاهيم عديدة كانت تحكم الرؤية العلمية للظواهر السياسية الدولية، مثل تغيير مفاهيـــم : الدول القومية ، السيـــادة ، الحـــدود ، السلطة ، الديمقراطية الحزب ، المؤسسة ، المواطنة، القانون ، الصراع ، النظام ، القوة ، توازن القوة ، الهوية و هي مفاهيم طالما اعتمدت عليها دراسة العلاقات الدولية في العقود السابقة قبل نهاية الحرب الباردة كوحدات مفاهيمية مركزية للتحليل و الدراسة للقضايا الدولية .

و من المفاهيـــم التي تستعيـــدها العولمـــة مفهوم الحكومة العالميـــة بإمكانه مواجهة المخاطـــر على المصير البشري من كل جانب في عالـــم مواطني الشبكات التابـــعين لشبـــكة الانترنيت و الذين يجهلون علامات التعريف العادية و المتمثلة في الجنسية و الانتماء العرقـــي

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

و الدينـــي والجنـــس و التأصـــل الجغرافـــي و ا
بينهم([1]) .

وفق هذا المنظور ليست الدولة فيما يبدو مصدر قوة و هوية و سلطة قانونية و هي التي احتكرت هذه الخصائص منذ قرنين على الأقل من ظهور الدولة ـ الأمة الحديثة.

و بعد عرض أهم ظروف بروز مفهوم ظاهرة العولمة و أهميته المعرفية سنستعرض الآن أهم الاصطلاحات التي قيلت في شأن للعولمة، من خلال بعض النماذج التعريفية.

المطلب الثاني : التأصيل النظري لمصطلح العولمة

ليس بعيدا عن مجالات الدراسات النظرية والعلمية التي أقيمت حديثا من خلال بعض المؤلفات والكتابات المتخصصة، بالإضافة خاصة إلى بعض التدخلات الكلامية التي تثار بشأن بعض الملتقيات والمنتديات الدولية والجهوية التي يدور محورها حول مواجهة العولمة أو الاستعداد لها، بات من الضروري التطرق إلى مسألة التأصيل النظري لمفهوم ظاهرة العولمة، والتي يتأتى من خلال التطرق أولا إلى أهم النماذج التعريفية لمصطلح العولمة، ثم يلي ذلك التطرق كذلك لأهم الآراء والمواقف التي جاءت كردة فعل عليها.

الفرع الأول : نماذج عن التعاريف الاصطلاحية للعولمة

لقد اختلفت التعريفات الخاصة بالعولمة ، وهذا حسب الجانب الذي ينطلق منه كل فقيه إن كان من دعاتها أو من خصومها، أو من ناحية أبعادها، و لكنها في نهاية الأمر محددة ضمن إطار معين . و قد عرف الفقيه السوري **صادق العظم** العولمة انطلاقا من بعد اقتصادي صرف قائلا بشأنها بأنها " وصول نمط الإنتاج الرأسمالي عند منتصف هذا القرن تقريبا إلى نقطة الانتقال من عالمية دائرة التبادل و التوزيع و السوق والتجارة و التداول، إلـــى عالمية دائرة الإنتـــاج و إعادة الإنتاج ذاتها " ، أي أن ظاهرة العولمة التي نشهدها ، كما قال بشأنها "هي بداية عولمة الإنتاج الرأسمالي الإنتاجي و قوة الإنتاج الرأسمالية، وبالتالي علاقات الإنتاج

([1]) ريتشارد فالك " الإنترنت بين الذعر والذهول " ، " نحو نوع جديد من السيطرة السياسية العالمية الافتراضية والتكنولوجيات الجديدة " ، مجلة ومعالم ، دار النشر ما ريخور ، العدد 1998/06م ، ص 168 .

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

الرأسمالية ، و نشرها في كل مكان مناسب و ملا

فالعولمة بهذا المعنى هي رسم العالم على مستوى العمق، بعد أن كانت رسمته على مستـــوى سطـــح النمـــط و مظاهره" ([1]).

غير أن بعض الفقه يعرفها بأنها حقبة لتحول رأسمالي عميق بالنسبة للإنسانية جمعاء في ظل هيمنة دول المركز بقيادتها و تحت سيطرتها، و في ظل سيادة نظام عالمي للتبادل غير المتكافئ ([2]).

و قال عنها **الشاذلي الغياري** "إنها نظام عالمي جديد يقوم على العقل الإلكتروني و الثورة المعلوماتية القائمة على المعلومات و الإبداع التقني غير المحدد ,دون اعتبار للأنظمة و الحضارات و الثقافات و القيم و الحدود الجغرافية و السياسية القائمة في العالم " ([3]).

و قد انطلق البعض من الأوضاع السياسية و الاقتصادية التي آلت اليه بعد بداية التسعينات ليعرف العولمة " بأنها عبارة عن القولبة الكلية للأحادية الأكثر اتساعا وشمولية تنجرف إليها الأوضاع الدولية مدفوعة نحوها بالثورتين الاقتصادية و المعلوماتية المذهلة " ([4]).

فالتعريف الدقيق لظاهرة العولمة بشكل عام هو " اندماج أسواق العالم في حقـــول التجـــارة و الاستثمارات المباشرة ضمن إطار من رأسمالية وحرية الأسواق، و تاليا إلى اختراق الحدود القومية و إلى الانحسار الكبير في سيادة الدولة، و ان العنصر الأساسي في هذه الظاهرة هو الشركات المتعددة الجنسيات" ([5]).

و تؤكد تصورات أخرى أن القصد من العولمة هو توسيع النموذج الأمريكي و فسح المجال له ليشمل العالم كله، فهي ترادف الأمركة.

([1]) السيد ياسين ، مرجع سبق ذكره ، ص23.

([2]) زكي الميلاد ، الفكر الإسلامي وقضايا العولمة ، مقال منشور بمجلة الكلمة، الفلاح للنشر والتوزيع. العـــدد 20 السنة الخامسة صيف 1998 بيروت ، لبنان ، ص 16.

([3]) محمد سعيد بن سهو أبو زعرور " العولمة " – دار البيارق – عمان الأردن 1998 ، ص14 .

([4]) محمد الحبيب بلخوجة " ايجابيات العولمة وسلبياتها " ، مقال منشور بملتقى العولمة والهوية ، أكاديمية المملكة المغربية ، الدورة الأولى الرباط ، 7–9 ماي1997 ، ص 90.

([5]) حربي محمد موسى عريقات " التكامل الاقتصادي العربي وتحديات ظاهرة العولمة " بحوث اقتصادية عربية ، عمان–الأردن ، العدد 2000/20 ، ص50.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

ويشدد **فيردمان** في هذا الصدد قائلا فالعولمة هي الأمركة و الولايات المتحدة قوة " ([1]).

رغـــم أن البعض يعتبـــر أن العولمـــة مرادف للأمـــركة و أنها مجـــرد إفراز من إفرازات الدولة القوميـــة عند لحظة من لحظات تضخم قوتها و محاولاتها فرض هيمنتـــها على العالم على نحو ما تنتهجه الولايات المتحدة الأمريكية من فرض لمنظومتها القيمية في ظل نظام العولمـــة، إلا أنه لا يمكن القول بأن العولمة مرادف للأمركة، و إلا فان أي حدث وأي تراجع في الأداء الاقتصـــادي للولايات المتحدة الأمريكـــية سيعني اختفـــاء العولمـــة ، فالواضـــح أن العولمـــة أدوات و مؤسسات و قيمـــا و فاعليـــن فلو اختفى أي عنصر منها ، لا يعني ذلك أن العناصر الأخرى ستختفي .

و يرى جانب من الفقه بأن العولمة باعتبارها ظاهرة جديدة مهيمنة وذات بعد كوني دولي متزايد للعمليات السياسية و الأحداث و الأنشطة في عالم اليوم.

و من ناحية أخرى، فهي تتضمن تعميقا في مستويات التفاعل، و الاعتماد المتبادل بين الدول و المجتمعات التي تشكل المجتمع العالمي. و أيا كان الأمر ، يمكن القول أن جوهر عملية العولمة يتمثل في سهولة حركة الناس و المعلومات و السلع بين الدول على النظام الكوني، و مع ذلك يقدم الأستاذ **ياسين** تخطيطيين : أولهما أن العولمة ظاهرة غير مكتملة الملامـــح، وأنها عملية مستمـــرة تكشـــف كل يوم عن وجه جديد من وجوهها المتعـــددة ... ،

و ثانيهما أن عملية العولمة لا تسير على النطاق القومي بغير مقاومة، حيث هناك صراع مستمر بين العولمة و المحلية . كما يتضح في مجال السيادة الوطنية و الحدود السياسية فضلا عن المجال الثقافي و الاجتماعي.

و يعرف المفكر الفرنسي **برترند بادي** (**العولمة**) **قائلا** : " هي عملية إقامة نظام دولي يتجه نحو التوحد في القواعد و القيم والأهداف " .

إلا أن هذا المسار قفز تدريجيا في فجر القرن الحالي ، بواسطة الفتوحات الاستعمارية ، كما مهدت لهـــذه الحركية ثلاثة قرون مـــن الاكتشافات و الاتصالات

([1]) العولمة والهوية " مطبوعات أكاديمية المملكة المغربية سلسلة الدورات " موضوع الدورة الأولى لسنة 1997 ، الرباط من 5 الى7 ماي ، ص 10 .

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

المحتشمـــة بيـــن الغرب و الإمبراطوريات الشر
من توسع مؤسساتي بإنشاء الأمم المتحدة غداة الحرب العالمية الثانية، و التي أعلنت عن إرادة العمل على إقامة نظام عالمي من خلال توحيد القواعد و الممارسات وتقنيـــن و تنظيـــم كل حلقـــات التبـــادل الإنســـاني و الثقـــافي و الاقتصادي التي ينبغي تطويرها .

و في نفس الاتجاه تقريبا يعرف الدكتور **برهان غليون** العولمة بأنها : " ديناميكية جديدة تبرز دائرة العلاقات الدولية من خلال تحقيق درجة عالية من الكثافة و السرعة في عملية انتشار المعلومات و المكتسبات التقنية و العلمية للحضارة، يتزايد فيها دور التعامل الخارجي في تحديد مصير الأطراف الوطنية المكونة لهذه الدائرة المندمجة و بالتالي لهوامشها أيضا".

كما يعرفها بأنها تعني : " الدخول بسبب تطور الثورة المعلوماتية و التقنية و الاقتصادية معا في طور من التطور الحضاري الذي يصبح فيه مصير الإنسانية موحدا أو نازعا للتوحد"([1]).

لعله يستخلص من هـــذه التعـــاريف بأنه لا يكـــفي مجرد حدوث مستـــوى من التجانس و التساوي بين جميع أجزاء العالم و المجتمع البشري، و لكن يقتضي الأمر وجود درجة عالية من التفاعل بين مناطق و مجتمعات بشرية مختلفة و متباينة، و بالتالي ازدياد درجة التأثيـــر و التأثـــر المتبادليـــن، و لذلك ارتبط مفهوم العولمة بمفهوم الاعتماد المتبادل L'indépendance.

و إذا كانت العولمة تمثل وضوحا تاما لبعض الفقهاء، فان عددا منهم ظلت العولمة في نظره مبهمة و غير محدودة المعالم، و من هؤلاء من يرى بأنه ليزال الفكر البشري في مرحلة فهم ظاهرة العولمة و استكشاف القوانين الخفية التي تحكم مسيرتها، إذ هذه ظاهرة غير مكتملة الملامح و القسمات، بل أننا نستطيع أن نقول أن العولمة عملية مستمرة تكشف كل يوم عن وجه جديد من وجوهها المتعددة([2]).

([1]) برهان غليون " العرب وتحديات العولمة الثقافية مقدمات في عصر التشريد الروحي " محاضر ألقيت في المجتمع الثقافي أو ظبي ، 10 أفريل 1997 ، ص 1 .

([2]) زكي الميلاد ، مرجع سبق ذكره ، ص 16.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

وهكذا نصل إلى أن الفقه مختلف في [illegible] حقبـــة تاريخيـــة و البعض الآخر يرى فيها ملامح لظاهرة اقتصادية ، كما يرى فيها آخر مجرد هيمنة الولايات المتحدة على القيم، وآخر بأنها ثورة تكنولوجية ، و من هذا المنطلق سوف نستعرض مواقف و آراء تجاه العولمة من خلال الفرع الموالي.

الفرع الثاني: مواقف و آراء تجاه العولمة

يثير موضوع العولمة مشاعر وآراء متباينة في صفوف المفكرين و الساسة و الكتاب، بين مهلهل و بين رافض للظاهرة جملة و تفصيلا، بينما يحاول صنف آخر التوقيف بين الرأيين.

و أصحاب الرأي الأول و نعني بهم المؤيدين للعولمة، فهم يحاولون إبراز المزايا التي تحققها العولمة من رفاهية و تقدم، فالعولمة عند **جيمس بيكر مثلا** تمثل اتجاها إيجابيا، في العالم كله، لكن استمرار التقدم قي الاتجاه نحو الهدف يتطلب استمرار بالالتزام بهذا التيار من جانب جميع القوى في العالم .

و يقول الدكتور **ريتشارد روز كرينس** مدير العلاقات الدولية بجامعة **كالفورنيا**، إن الدولة إذا أرادت أن توفر السعادة لشعبها فلا بديل لها عن العولمة.

و يؤكد المؤيدون، أنه مع اندماج الشركات الضخمة مع بعضها بعضا، و قيامها بالتحالـــف مع الشركات الأخرى، يزداد تركز القـــوة الاقتصادية، مما يؤدي إلى إعادة هيكلـــة و ترشيد نواحي نشاط الشركات دول العالم و تغيير الاقتصاد العالمي للأفضل، مما يؤدي لاحتدام المنافسة الاقتصادية مع انهيار العوائق أمام التجارة و الاستثمار و ذلك لصالح المستهلك، الأمر الذي يشكل قيدا جوهريا على ممارسة الشركات لقوتها،فعلى سبيل المثال، قلل دخول السيارات اليابانية إلى السوق الأمريكية من القوة الاحتكارية لشركات صناعة السيارات الأمريكية، عاد بفائدة كبيرة على المستهلكين الأمريكيين من ناحية الأسعار و الجودة ([1]).

و يقلل المناصرون للعولمة من تأثيرها على توزيع القوة بين الدول، خاصة بين البلاد المتقدمة و الأقل تقدما، كما يؤكدون أن النظام الاقتصادي الدولي على امتداد التاريخ كان

([1]) إبراهيم نافع " انفجار سبتمبر بين العولمة والأمركة " ، الطبعة الأولى 1422 هـــ - 2002م. الناشر مركز الأهرام للترجمة و النشر – مؤسسة الأهرام – شارع الجلاء القاهرة ، ص 49.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

نظاما هرميا يتكون من اقتصاديات مسيطرة و الاطلاق ولن يكون هناك في المستقبل، نظام دولي قائم على المساواة ، سواء مع العولمة أو بدونها. و يرى دعاة العولمة بأن التوزيع الثروة فيما بين الدول المتقدمة و النامية لم يتغير بشكل كبير في خلال نصف القرن الماضي، و أن القدر المتواضع من إعادة التوزيع الذي حدث أفاد اقتصاديات الصين التي أصبحت ثالث أكبر اقتصاد في العالم وفقا لإجمالي الناتج القومي، و أن العولمة لم تؤثر على القطاع الأكبر من سكان العالم.

و فيما يخص أن العولمة أدت إلى الاستقطاب بين الأغنياء و الفقراء، يرى الاقتصاديون المؤيدون لها، أن العولمة قد مكنت عددا من الدول في آسيا و منطقة المحيط الهادي و أمريكا اللاتينية، من إغراق الفجوة الاقتصادية و التكنولوجية مع الدول المتقدمة، بل أن هذه الدول باتت تنافس هذه الأخيرة في عقر دارها و في الأسواق التي كانت "مقصورة" عليها على وجه الحصر.

كما يرى دعاة العولمة في ردهم على منتقديها في الغرب، أن نفقات الرعاية و الرفاهة في الولايات المتحدة و غيرها، لم تتأثر كثيرا من جراء عملية العولمة و يقولون أن العولمة لم تؤثر على الرفاهية و الرعاية على مستوى الأفراد و الحكومات .

فإذا كان هؤلاء المؤيدين بل الفاعلين في حقل العولمة يرونها الحل السحري لمشاكل العالم و إن عظمت، فإنه على العكس من ذلك تماما، يذهب الرافضين إلى إلصاق كل البلاوي و المعضلات إلى العولمة نفسها التي همشت الفقراء و زادت مصالح الأقوياء، و يذهب بعضهم إلى نعتها بأقبح الصفات كالفوضى العابرة و"إمبراطورية الفوضى" .

و يطرح بعض المفكرين مشكلة أساسية و هي الخلط بين العالمية و العولمة هذين المصطلحين الذين يختلفان كل الاختلاف.

فالعولمة لا تعترف بالهوية الوطنية أو الدولة بل تقف نقيضا لهذه المفاهيم، كما أنها تقوم على الهيمنة و تكريس علاقة" السادة بالعبيد" في حين تكرس العالمية التواصل بين بني الإنسان من أجل تحقيق أهداف إنسانية معرفية و يعبر عن هذه الفكرة بوضوح المفكر الفرنسي **جان بودان** بقوله :" إن العولمة تختلف عن العالمية، في أن الأولى تخص الأسواق و السيادة و المعلوماتية، في حين تختص الثانية بحقوق الإنسان و الحريات و الثقافة و الديمقراطية "، ثم

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

يأتي الخلط المتعمد أحيانا لتسويق العولمة بإضفا لمفرداتها([1]) .

و لقد أكد الخبراء التعارض الجوهري بين عملية العولمة الاقتصادية غير المنظمة و المتطلبات الأساسية للديمقراطية، و أوضح العديد من المفكرين أن الديمقراطية الحقيقية التي تعني مشاركة الناس، أصبحت غير ممكنة التحقيق في ظل نظام دولي أحادي القطب.

من الناحية السياسية يتسم ب "دكتاتورية الاقتصاد"، إذ أشاروا بصورة انتقادية إلى الشعار الجديد المسمى بـ"العولمة المسؤولة" الذي روجه منتدى دافوس الاقتصادي العالمي، و ألقوا الضوء على الأشكال الجديدة للمقاومة الديمقراطية و الحركات الاجتماعية التحريرية ضد حكم الأقلية بصفة أساسية، في إطار العولمة حيث تحل ما تسمى بالسوق "الحرة" محل سيادة الدولة و حرية الفرد.

كما يخشى منتقدو العولمة من أن يؤدي ازدياد التجارة و الاستثمار الأجنبي والتدفقات المالية إلى انتصار ما يسمونه بالرأسمالية المتوحشة بقيام نظام رأسمالي قاس يتميز بالاستغلال، و السيطرة، و ازدياد الفروق، و عدم المساواة بين المجتمعات القومية ولا يقتصر الخوف من العولمة على سكان العالم الثالث و أصحاب الاقتصاديات التي تمر بمرحلة انتقال، إذ تظهر الاستقصاءات أن نصف الأمريكيين على الأقل يعتقدون أن العولمة تؤدي إلى تخفيض الأجور، و تتسبب في البطالة، أما الأوروبيون فهم أكثر تشاؤما بشأن التكامل الاقتصادي العالمي، و يسود شعور معاد للعولمة في كثير من الدول الصناعية الأخرى، ناهيك عن العداء المتزايد للعولمة في العالم النامي و الاقتصاديات الانتقالية([2]) .

أما أصحاب الرأي التوفيقي بين الرأيين، فيذهبون إلى ضرورة التفاعل مع الواقع الجديد الذي هيمنت عليه العولمة في جميع المجالات. و يرون بأن العزلة و الانطواء يؤديان إلى التلاشي و الاضمحلال، لذلك و جب التكيف مع هذه المعطيات الجديدة من خلال انفتاح عقلاني و مسؤول و فق إستراتيجية مضبوطة و مدروسة.

([1]) مجلة الجيش " ظاهرة العولمة " ، "ما حقيقة التحول الذي نعيشه ". المركز التقني للإيصال و الإعلام و التوجيه ،الجزائر ، ذو القعدة 1421هـ ، فيفري 2001 ، العدد451 ، ص 19 .
([2]) إبراهيم نافع ، مرجع سبق ذكره ، ص 47-48 .

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

ما نستخلصه في نهاية المطاف هو أ
لها، تقدم لنا حقيقة بالغة الأهمية، والتي مفادها ذلك الاقتراب والتوافق النسبيين والدقيقين بين الجانب النظري لظاهرة العولمة وبين مختلف جوانبها أو بالأحرى مجالاتها التطبيقية أو على وجه أدق العملية، هذا على الأقل ما أكدته جل المواقف والآراء الفقهية والعلمية على غرار ما ذكر أعلاه.

الأمر الذي يقودنا بالضرورة إلى البحث عن استنباط أهم القواعد والأسس التي تقوم عليها هذه الظاهرة الزاحفة.

المبحث الثاني : ميادين و أسس العولمة

إن ظاهرة العولمة تعتمد في قياسها و زحفها ومن ثمة تأثيرها على مفهوم السيادة القانونـــي و السياسي، على العديد من الأسس و المقومات سواء ذات الطابع السياسي الاقتصادي أو ســـواء ذات الصبغة القانونية غير أن هذه الأســـس و المقومـــات لـــم يتأتى لعلمـــاء السياســـة و الاجتماع و الاقتصاد و حتى فقهاء القانون إدراكها و فرزها، إلا بعـــد تفحص شتـــى المجلات و الميادين الاجتماعية (ونقصد بذلك العلاقات السياسية الدولية و الوطنية التي أثرت و تأثرت فيها وبها ظاهرة العولمـــة نفســـها)، تاركة بذلك انشـــغالات و تســـاؤلات عميقة على الأســـس و المقومات الكلاسيكية التي قامت عليها فكرة السيادة من عهد ليس بالبعيد .

المطلب الأول : تحديد مجلات العولمة كظاهرة دولية و أهم غاياتها

سنحاول من خلال هذا المطلب أن نلقي الضوء على مختلف المجالات التي شملتها العولمة مستعرضين أهم غاياتها الاستراتيجية .

الفرع الأول : مجالات العولمة

تظهر العولمـــة في مجالات عديـــدة من مجلات الحيـــاة التي تشكل شبكة العلاقات الدولية المعاصرة، و أهم هذه المجالات :

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

أولا: العولمـــة السياسية

و أبرز مظهر للعولمة السياسية ما حدث من تغيير ملحوظ في قوة الدولة ، إذ بدا دورها يتضاءل، وصار الخضوع لرؤوس الأموال أمرا تقتضيه الحكمة السياسية و تتساوى في ذلك جميع الدول بل صار رأس المال يتحكم في الخيارات السياسية ، و يقرر القرارات قبل أن تصل إلى الدولة و أصبحت الشركات العملاقة متعددة الجنسيات تحل محل الدولة و قفزت فوق أسوارها بل أخذت هذه الأسوار تفقد قيمتها الفعلية كما برز سقوط الشمولية و السلطوية والنزوع إلـــى الديمقراطيـــة و التعدديـــة السياسيـــة و احترام حقوق الإنسان، بالإضافة لذلك ظهرت مشكلة ازدواجية المعايير في تطبيق قواعد حقوق الإنسان بسبب مشكلة هيمنة الدول الكبرى على مجلس الأمن و الأمم المتحدة ([1]).

وذلك يظهر جليـــا من خلال استخـــدام الأمـــم المتحدة بعد الهيمنـــة عليها و على مؤسساتها السياسية المؤثرة خاصة مجلس الأمن الذي تعتبر قراراته ملزمة عالميا ، و استخدام حق النقض "الفيتو" المجحف عند الضرورة أو التلويح باستخدامه لمنع أي قرار لا يريده الغرب و خاصة أمريكا، ولعل ما يجري الآن من تعسف أمريكي بدعم بريطـــاني ومجاملة من بقيـــة الأعضاء الدائميـــن في استعمـــال هذه المنظمة العالميـــة لتكريـــس هيمنـــة أمريكا هو غيض من فيض([2]).

ثانيا: العولمة الاتصالية

والتي تبرز من خلال البث التلفزيوني عن طريق الأقمار الصناعية ، و بصورة أكثر من خلال شبكة الانترنيت التي تربط البشر في كل أنحاء المعمورة، التي تدور حولها أسئلة

([1]) غالب أحمد عطايا " العولمة وانعكاساتها على الوطن العربي " ورقة عمل مقدمة إلى الملتقى التربوي الأول ، الفجيرة 29 – 30 /2002/4 ، على موقع الانترنت : العولمة و انعكاساتها على الوطن العربي.htm . File : //A: / . ص5 .

([2]) إبراهيم بن الناصر الناصر " العولمة مقاومة وإستثمار" على موقع الأنترنت : العولمة مقاومة وتفاعل.htm. File://A:/ ، ص2 .

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

كبرى و لكن نشأتـــها و ذيـــوعها وانتشارها ستـ البشرية ([1]).

وعليه فإن الإعلام و الدعاية الإعلامية هما من أوضح الوسائل لترويج المنتجات الاستهلاكية و ترويج بشكل غير مباشر البيئات المطلوبة التي هي إفراز للثقافة و المصالح الغربية، وتقوم إمبراطوريات إعلامية على خدمة الدعاية و الإعلان، و تنفق الشركات الكبرى مئات الملايين من الدولارات سنويا على هذه الخدمة .

وقد يكون من المناسب التذكير بالتغيير الذي طرأ على موفق الحكومات الغربية من مثل تلك الممارسات ، فقد كانت تلك الممارسات تعد صيغة احتكارية يمنعها القانون ولكـــن اللعبـــة تغيرت و السوق كبرت ، و أصبح التحدي ليس محليا بل ولا غربيا، وإنما على مستوى العالم كله، مما دفع بالدول الغربية إلى تجاوز الفهم التقليدي للاحتكار في أسواقها لمساعدة شركاتها للحصول على نصيب أكبر من السوق العالمية ([2]).

ثالثا: العولمة الثقافية و الفكرية

إن العولمـــة تعـــني ذلك التـــداخل الواضح في الشؤون الاقتصادية و الاجتماعيـــة و الثقافيـــة و السياسيـــة، دون اهتمام يذكر بالحدود السياسية للدول ذات السيـــــادة و الانتماء إلى وطن محدد أو دولة معينة و دون حاجة إلى إجراءات حكومية .

إن العولمة الثقافية هدفها إشاعة متعة زائفة عن الحياة وهي مفهـــوم شمولي يشمـــل اللباس و الترفية و أسلوب الطعام و الطراز المعتمد في جو مصمم لهذا الغرض، كما يشمل التأثر بالرسومات لتغيير نمط التفكير و الذوق .

فالعولمة هي محاولة للحد من المظاهر الإنسانية و إزالة خصوصيات كل دولة، وقد تمسك بعض المفكرين و الساسة و رجال الاقتصاد بتنفيذ مخطط العولمة، ووجدوا الظروف مهيأة لإدخال العالم و تراثه و حضارته تحت سيطرة فكر واحد و حضارة واحدة و قد ساعدهم على ذلك ضعف البنية الثقافية الوطنية وعدم تغلغل الإيمان الصحيح في نفوس المسلمين في العالم الإسلامي .

([1]) غالب أحمد عطايا ، مرجع سبق ذكره ، ص 8.
([2]) إبراهيم بن الناصر الناصر " العولمة مقاومة واستثمار" ، مرجع سبق ذكره ، ص 3 .

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

إن الثقافة الاستهلاكية التي تبثها القنوات القضائية التي باتت تعمم الثقافة الغربية القائمة على الفلسفة البرجماتية في ترويج لا مثيل له لثقافة الاستهلاك التي تزيف الوعي بالإعلام المضلل المروج لنمط من الحياة بعيدا عن القيم السامية و المثل العليا ([1]).

و تستخدم في ذلك آليات ووسائل منها :

أ-إصدار الصكوك و الاتفاقيات الدولية المصاغة بوجهة نظر غربية و الضغط من أجل التوقيع عليها مثل(الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ، مكافحة التمييز ضد المرأة .....الخ). وهذه الاتفاقيات و إن كان فيها بعض الحق إلا أنه فيها الباطل و يكفي أنها مصاغة بوجهة نظر غربية صرفة.

ب-إصدار القوانين من أجل استخدامها ضد دول العالم الثالث باسم حماية الأقليات ، مثل قانون التحرر من الاضطهاد الديني الصادر عن الكونجرس الأمريكي.

ت-إصدار التقارير الدورية للضغط الإعلامي والسياسي و الاقتصادي على المجتمعات الأخرى مثل إصدارات الكونجرس الأمريكي و وزارة الخارجية الأمريكية الدورية ، وإصدارات المنظمات العالمية الكبرى الدورية، بل حتى الشركات التي تعنى بالتصنيف الانتمائي (أي الملاءة المالية) للدول ، حيث تشغل لصالح الدول والبنوك و المؤسسات المالية الغربية . و السؤال الذي يطرح نفسه هنا هو هل بالإمكان أن تؤدي هذه الثقافة العالمية حال قيامها و تأسيسها إلى العدوان على الخصوصيات الثقافية ؟ مما يهدد هويات المجتمعات المعاصرة .

([1]) غالب أحمد عطايا ، مرجع سبق ذكره ، ص 8 .

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

رابعا : العولمة الاجتماعية

وذلك بتنميط العالم على نحو من نمط المجتمعات الغربية (تغريب العالم) وبالذات أمريكا (الأمركة) وذلك بنقل قيم المجتمع الغربي و الأمريكي بالذات ليكون المثال و القدوة، سواء ما نقل منها نتيجة طبيعة لرغبة تقليد الغالب، لأن الأمة المغلوبة مولعة بتقليد الغالب كما قال ابن خلدون، وتسلك العولمة الاجتماعية وسائل لذلك منها :

أ- المؤتمرات الدولية في مجال المرأة و الشباب و الأطفال و السكان والتنمية الاجتماعية و المستوطنات البشرية التي تشهدها حقبة التسعينات بشكل كبير ومازالت متواصلة ، حيث تطرح وثائقها وتوصياتها نموذج الحياة الاجتماعية الغربية، ومثالا على ذلك ما طرح في وثيقتي مؤتمر السكان في القاهرة ومؤتمر **بكين** عن المرأة.

ب- نقل السلوكيات و العادات الغريبة من خلال المواد الإعلامية في القنوات الفضائية و شبكـــة الانترنيت و المثال على ذلك عيد الحب..... وهي عادة غربية ذات أصول دينية و ثنية و أخلاق غريبة ، بدأ ينتشر حتى في المجتمعات المحافظة كدول الخليج.

خامسا : العولمة العسكرية

وذلك من خلال الأحلاف و المعاهدات العسكرية التي تعقدها الدول الكبرى وبالذات أمريكا مع الدول الصغيرة ، ومن خلال الأحلاف الإقليمية التي تكون هذه الدول طرفا فيها ، وكذلك من خلال حلف الأطلسي الذي حددت أهدافه تجاه الجنوب بعد انتهاء الحرب الباردة وسقوط الاتحاد السوفياتي و انحلال حلف وارسو .

سادسا : العولمة الاقتصادية

برز مفهوم العولمة الاقتصادية حديثا نتيجة التطور التكنولوجي، وشهدت فترة التسعينات من القرن العشرين نقطة تحول بارزة في النظام الاقتصادي العالمي و العلاقات الاقتصادية الدولية، فبعد انهيار النظام الاشتراكي سادت النظرية الاقتصادية الغربية التي تعتمد علـــى اقتصـــاد الســـوق و المنافسة ، و تعظيم دور القطاع الخاص و تقليص دور قطاع الاتصالات في العالم ، و اتساع نشاط التجارة بين الدول ، فالعولمة الاقتصادية تمثل

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

الانفتاح الاقتصادي ، و المنافسة في الأسو
لتبـــادل السلـــع و الخدمات ، واستخدام التكنولوجيات و حركة رؤوس الأموال في الأنشطة الاقتصادية .

هذه التجليات الاقتصادية تظهر بوجه خاص عمل التكتلات الاقتصادية العالمية ، وإنشاء منظمة التجارة العالمية و نشاط الشركات الدولية و المؤسسات الدولية الاقتصادية كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي ، وقد انفرد النظام الاقتصادي الدولي وفق الأسس الآتية :

أ- إحـــلال اقتصـــاد الســـوق الحر محل الاقتصـــاد الموجـــه .

ب- تحرير أسعار الخدمات من التدخل الحكومي و ترك مهمة تحديد الأسعار لآيات الســـوق الحر .

ت- إلغـــاء الدعم السلعـــي و الخدمي بكافـــة صوره المباشرة وغير المباشرة ، لتعكس الأسعـــار القيمـــة الحقيقيـــة للسلـــع و الخدمات و عناصر الإنتاج .

ث- تحرير التجارة الخارجية من القيود الجمركية ، و الكمية ، والإدارية بما يحقق انسياب السلع بين الدول و فق مبدأ المنافسة الحرة.

ج- تحرير و تقويم أسعار صرف العملات المحلية، وترك تحديد سعر الصرف لقوى العرض و الطلب في السوق النقدية.

ح- تحرير أسعار الفائدة في سوق النقد ، وترك تحديد سعر الفائدة وفق لقوى العرض و الطلب على النقود .

خ- خصخصة المشروعات العامة ، و تقليص دور القطاع العام في النشاط الاقتصادي و تفعيل دور القطاع الخاص ليكون له الدور الفعال في النشاط الاقتصادي و الاستثمار الإنمائي ([1]).

---

(1) غالب أحمد عطايا ، مرجع سبق ذكره ، ص10.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

الفرع الثاني: الأهداف الإستراتيجية للعولمة

إن عملية الإحاطة بظاهرة العولمة تحتاج إلى دراسة أهدافها الإستراتيجية الساعية لشل حركة وظائف الدول و الأمة ، وتفكيك نظمها الإنتاجية و مؤسساتها، أي القفز فـــوق مهـــام الدولـــة و الأمة و الوطن و المواطنة ، و تمكين الشركات المتعددة الجنسيات و المؤسسات الاقتصادية الكونية من إدارة و تسيير شؤون الاقتصاد العالمي ، لتحل محل الدولة ، لغرض تعميق اختراق اقتصاديات الجنوب و إلحاقها بالاقتصاد العالمي من موقع مختلف لتؤدي وظائف معينة.

ناهيك عن تقيد مصلحة سلطة القرار الاقتصادي العالمي ، عبر إدارة شديدة المركزية من الخارج ، لغرض خلق ما يسمى بالأممية الاقتصادية أي بمعنى خلق ما يسمى بأمة العولمة الاقتصادية وخلق المجال الاقتصادي العالمي ، وهو عبارة عن كيان جديد ووطن جديد لا ينتمي إلى الجغرافية ولا إلى التاريخ، حينها يستثنى فتح الأبواب أمام حركة رؤوس الأموال الدولية ، و طبقا لهذه الأهداف فإن العولمة تسعى إلى خلق إطار مؤسس يهيمن على العالم و يستند إلى خلق تجانس في المفاهيم و المؤسسات و آليات عمـــل الاقتصـــاد العالمـــي و الأسواق العالمية بالإضافة إلى تفكيك النظم الإنتاجية و المؤسسية و الاقتصاديـــة الكونيـــة ، و تصغير حجم القطاع العام ونشاط الدولة الاقتصادي.

و تنطوي العولمـــة طبقا لهذه الأهـــداف و المقـــومات على تبني إيديـــولوجية عناصرها الأساسية لمحاربة الذاكرة الوطنية و التـــاريخية و الوعي و الهـــوية، بما يشـــكل خطـــر لا يـــمكن تجاهله على عالمنا، إذ يمتاز عالم اليوم بكونه عالم إطلاق العنان لأمريكا و حلفائـــها لتفـــكيك المفاهيم التقليدية لمفهـــوم السيـــادة الاقتصادية الوطنيـــة و الاستقلال الاقتصادي، و إعادة صياغتها بما يؤدي إلى تصغير حجم الدولة إلى مفهوم تقليدي في اللغة الاقتصادية، بل ومحاصرة مفهوم التنمية المستغلة، كشعار وملاذ لدول العالم الثالث عموما و العـــالم الإسلامي خصـــوصا في مقاومتها للتخلف و التبعية.

ويشن الغرب بقيادة الولايات المتحدة هجمة شرسة ضد المفهوم السيادي للدولة في الدول النامية ، تحت ذرائع مختلفة كعدم الكفاءة الاقتصادية ، وسوء توزيع الموارد

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

وعدم تدوير الدواليب الاقتصادية وخنق التنـ
الدول يرتبط ارتباطا مصيريا بإزالة المفهوم السيادي .

إن الركون إلى التحليل الذي تسعى الإدارة الأمريكية للترويج له ينطوي علـــى اختـــلال و مغالطة بشأن أهمية دور الجهود الدولية في التنمية ، فضلا عما ينطوي عليه من أهداف تتعلق بما يسمى بالعولمة الاقتصادية التي تحمل عنوان اقتصاديات السوق ، و الدعوة المعاصرة للرأسمالية الطليقة ، وعالمية الاقتصاد ، فالولايات المتحدة من خلال دعوتها للعولمة الاقتصادية بكل مضامينها و مفاهيمها و آلياتها ، تحاول بنـــاء هيمنتـــها الاقتصاديـــة و نفوذها الاقتصادي على اقتصاد القرن الواحد و العشرين و إدارته إدارة اقتصادية شديدة المركزية .

كما أنه ليست هناك أهداف موحدة للعولمة لأن هناك من يتشرف بها ، وهناك من يقف ضدها ، وتبعا لهذا الوضوح فإن أهداف العولمة تختلف بحسب مؤيديها و معارضيها .

أولا: أهداف العولمة حسب مؤيديها :

هذا الفريق متحمس للعولمة لكونه يرى فيها القـــدرة على تحقيق الأبعاد التالية :

- الدعوة إلى تحريـــر الســـوق ورأس المـــال .
- التوسع في البني الإنتاجية ، مما يؤدي إلى ازدياد نمو الاقتصاد العالمي.
- زيادة حجم التجارة الخارجية، الذي يتـــولد عن انتعاش اقتصادي
- زيادة الإنتـــاج المحلـــي.
- سرعة دورة رأس المال بحكم التعامل بالحاسوب والعمل التقني للبرنامج .
- حل المشاكل الإنسانية ذات الطابع المشترك، التي لا تحل انطلاقا من منظور السيادة الوطنية (الأسلحة المدمرة ، التهديدات النووية ، البيئة، الفقر، انتقال الأيدي العاملة، انتشار الجريمة والمخدرات....)
- السعي لتحقيـــق الاستقـــرار في العالـــم .
- التنـــافس التجـــاري.

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

- نشـــر التقنيـــة الحديثة وتسهيل ال

ثانيا: أهداف العولمة حسب معارضيها :

على خلاف الفريق الأول فان المعارضين يبررون مسعـــاهم بالاستناد على أهداف عكسية ، أهمها:

- العولمة تعني الهيمنة وسيطرت الولايات المتحدة على الاقتصاد العالمي.
- التحكم في القرار السياسي، وصناعته في دول العالم مع التفاوت في النسبة المئوية .
- نهب ثروات العالم وتدمير الهويـــات القومية والـــثقافات المـــحلية.
- إلغـــاء التراث الحضاري والاجتمـــاعي للشـــعوب.
- سيطرة الطرف القوي و تجسيد سيادته في مختلف المجالات.
- تعمـــيق التنـــاقض بين المجموعات .
- زيادة الدول الغنية غنى ، بينما تزداد الدول الفقيرة فقرا .
- تـــفتيت الـــدول والكـــيانات والقـــوميات .
- فرض السيطرة السياسية و الاقتصادية والثقافية والعسكرية على الشعوب ، بإملاء سياسة المستعمر الجديد .

ونتيجة لهذه الأبعاد وقع العولمة يكون قويا و متعددا إذا كانت الدولة فاقدة لقاعدة اقتصادية وثقافية وحضارية ، وعلى العكس من ذلك فإن وقعها يكون ضعيفا أو قليلا في الدول التي تملك تلك القاعدة كما هو الشأن في أوروبا وكندا و اليابان وأستراليا ....الخ.

وهذا ما جعل أغلب الدول تلجأ إلى سياسة الحماية قصد تخفيف وطأة العولمة عليها، فضلا عن ذلك قد تشتد ظاهرة العولمة أو تخف بحسب الظروف التي تمر بها الدولة.

وبغض النظر عن مؤيدي العولمة أو معارضيها فإن نظرة موضوعية توصلنا إلى الكشف عن حقيقية مساعي العولمة و مآربها والتي تبرز من خلال النقاط التالية :

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

أ- زوال الصراع بين القطبين ، بان
الولايات المتحدة بالساحة و النفوذ ، التي تبنت نظاما دوليا جديدا .

ب- سعي الولايات المتحدة لتثبيت و فرض النظام الرأسمالي كنموذج عالمي وعلى الدول التي تتبع نظاما مخالفا التكيف مع هذا الواقع .

ت- السعي لضرب الإسلام والمسلمين ببعضهم عن طريق توجيه مقاصدهم لقضايا تنفرهم من بعضهم ، واتضحت هذه السياسة بشكل واضح بعد حرب الخليج .

ث-الشرعية الدولية التي تمارسها الولايات المتحدة باسم الأمـــم المتحدة وميثاقها ومؤسساتها.

ج-ثورة الاتصالات التي حولت العالم إلى قرية صغيرة.

ح-تنصيب الحكام العملاء أو على الأقل الموالين للدول الكبرى كالانتهازيـــن و المرتزقة ، وبذلك تم القضاء على النزاعات الوطنية و الأطروحات الداعية إليها .

خ-بروز حقوق الإنسان و الديمقراطية كورقتي ضغط تلحق كل نظام يعتمد على سياسة مغايرة .

د-التحكم في سياسات السوق (الانتاج ، التوزيع ، السعر) بإبعاد تدخل الدولة في التجارة و الاقتصاد و برفع الحواجز الجمركية و كافة القيود بما في ذلك سياسة الحماية (كمنع استيراد سلـــع معيـــنة ، منافسة للسلـــع الوطنية ، أو دعم المنتجات المحليـــة أو وضع سقف معين لحجم التبادل التجاري ([1]) ، و يستتبع هذا في فتح الأسواق أمام الاستثمارات الأجنبية الخاصة ، وحمل الدولة على خصخصة الإنتاج ، قصد تحويل العالم إلى سوق حرة .

و بغية تحقيق هذه الأبعاد و غيرها أخذت الولايات المتحدة من نادي الدول السبعة الغنية في العالم، آداه لصنع القرارات المختلفة وضمان تنفيذها لجعلها تكسب الشرعية الدولية ، أما السند الثاني فهي المنظمة العالمية للتجارة .

([1]) محمد السعيد بن سهو أبو زعرور، مرجع سبق ذكره ، ص 44.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

والعولمة تخضع القطاع الخاص
على سياسة التسلح و الحرب. فالعولمة توحي من المنظور الواقعي إلى إحكام السيطرة الأمريكية على الاقتصاد و الشركات المتعددة الجنسيات، بالإضافة إلى إيهام العالم أن السبيل الوحيد للتقدم هو اعتماد سياسة السوق المفتوح.

كما ترمي إلى فتح الباب أمام المنافسة ، فيتم بذلك القضاء على مقومات الاقتصاد الوطني من منظور الوجه الاقتصادي للعولمة ، أما من منظورها السياسي نجدها ساعدت في القضاء على الثقافات و الأيديولوجيات و الحضارات و العادات و التقاليد ، وفرض الهيمنة العسكرية و السياسيـــة و الثقافية لبعض الدول ، اعتمادا على سياسة عدم الاستقرار في دول العالم خاصة الإسلامية منها .

وبغية إيجاد السبل الكفيلة لمقاومة الأهداف الخفية للعولمة أو على الأقل تنقيح ما يمكن الأخذ به في ظل الواقع الدولي الراهن، ارتأينا أنه لابد من فهم وإدراك أسس هذه الظاهرة ومقوماتها، وهذا من خلال التطرق إلى قواها وآلياتها، بصفتها تشكل أركانا وعناصرا للعولمة، بحيث لا يمكن الحديث عن العولمة دونما توافر أدواتها على الأقل.

المطلب الثاني: مقومات العولمة

سنوضح هنا أهم القوى التي دعمت العولمة و أهم آليـــاتها التقنية و ذلك من خلال:

الفرع الأول: قوى العولمة

تـــتمثل هذه القوى في الشركات المتـــعددة الجنـــسيات والمؤسســـات الاقتصاديـــة والحكومـــات و أخيـــرا الحركات الاجتماعية، و سوف نتعرض لكل واحد منهما على حدا.

أولا: الشركات المتعددة الجنسيات

لعل أهم ظاهرة شهدها نهاية القرن هي ظاهرة تعدد قومية المؤسســـات الاقتصاديـــة الواحدة و انتشارها و اشتغالها عبر قوميات متعددة.

دفعت الشركات المتعددة القوميات بالخطوات الأساسية لنشوء العولمة و ذلك من خلال قيامها هي نفسها بعولمة عمليات إنتاجها و توزيعها ، و في سياق ذلك دفعت هذه

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

الشركات بالحكومات إلى اعتماد قوانين و تشريعا
و توزيع الثروات العامة .

و بما أن الشركات عبر الوطنية قد تأسست في دول المركز، فإن ذلك جعلها تتمتع بإمكانيات كبيرة، و الدليل على ذلك أنه في عام 1996 كانت مبيعات أكبر، مائتا شركة في العام تعادل حوالي 31.2% من الناتج المحلي الإجماعي العالمي ، و أن 143 شركة أو 96.5 % من العدد الكلي كانت تقاد من قبل : اليابان ، الولايات المتحدة الأمريكية ، ألمانيا، فرنسا ، بريطانيا ، سويسرا ، هولندا ، كوريا الجنوبية و إيطاليا و قد بلغ عدد الشركات عبر الوطنية منها حوالي 170 شركة أي ما نسبته 85 % من العدد الكلي. بحيث كانت هذه الشركات تتركز في الدول الخمس الأولى التي وردت أعلاه ([1]).

و ظهور الشركات المتعددة الجنسيات يشكل المرحلة الثالثة و الأخيرة حتى الآن في سلسلة تطور الرأسمالية و التي أصبحت تتحكم بمجاميع الاقتصاد العالمي ، و المحرك الأساسي للعولمـــة و قد أدى ظهور هذه الشركات التي يسميها البعض بـــ: **عابرات القارات** إلى أحداث تغييرات جذرية على هياكل الأسواق و القواعد المتحكمة في النشاط ، و هو ما أدى إلى تراجع دور الإقتصادات الوطنية بشكلها التقليدي .

و ظاهرة الشركات المتعددة الجنسيات ليست وليدة اليوم ، فهي تشغل الأذهان منذ السبعينات حيث لقيت في ذلك الوقت معارضة من بعض الدول المتقدمة ، لكنها فرضت نفسها على مسرح الإقتصاد العالمي ، فكان لازما على الدول الرافضة إعادة ترتيب أوراقها وفقا للمعطيات الجديدة .

و هنا يثور السؤال التالي : ما الذي يميز هذه الشركات التي تتحكم في مفاصل الإقتصاد العالمي و التي بواسطتها تمت عولمة رؤوس الأموال و الإنتاج و التصريف و مجمل العمليات التجارية و المالية ؟ .

إن ما يميز هذه الشركات هو الضخامة ، نعرف ذلك من خلال رقم أعمالها ، فعلى سبيل المثال حققت شركة **جنرال موتور** الأمريكية عام 1996 مجموع مبيعات بقيمـــة 170

([1]) أدريانو بينايون ، " العولمة نقيض التنمية " ترجمة جعفر علي حسين الســـوداني و مراجعة د.عمـــار عبد اللطيف سالـــم ، بيت الحكمة بغداد الطبعة الاولى 2002 ، ص 22 .

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

مليـــار دولار و هو رقم يقترب من الناتج القومي تلك السنة .

و تزداد هذه الشركات ضخامة بفضل قدرتها على الإندماج مع شركات أخـــرى أو ابتلاعها ، و الأمثلة في هذا المجال كثيرة و في مختلف القطاعات([1]).

و لا تقتصر أهميـــة هذه الشـــركات على وزنها الإقتـــصادي فحـــسب ، بل تعود أهميـــتها أيضـــا إلى وزنـــها السيـــاسي، و يتعـــاظم بسرعة الـــتدخل المبـــاشر لمجموعـــات و جمعيـــات رجـــال المـــال و الأعمـــال ، كمستشارين ، في المفاوضـــات التي تجـــري على المستوى الدولـــي و الإقليـــمي ، و يتجلى هذا الدور التأثيري في الـــمؤسسات العالمية لرجال الأعمـــال في غرفـــة التـــجارة العالمية و في المنظمـــات الإقليميـــة و المحلية كما تظهر هذه الأهميـــة في المجموعات الضاغطة، و مراكـــز التوجيـــه الإقتصادي و السياسي و مؤسسات الإنتاج الفكري و الدراسات و الأبحـــاث .

ثانيـــا : المؤسسات الاقتصادية العالميـــة

تلعب بعض المؤسسات و المنظمات الإقتصادية العالمية و الإقليمية دورا كبيرا في مسار العولمة الراهنة . و هذا ما يطرح علينا إفراد موقع خاص بها في إطار فهم العولمـــة .

و لفهم هذه المؤسسات لا بدا لنا من وضع لائحة شاملة بها ، إذ يأتي على رأس هذه اللائحة بعض أكبر المنظمات الاقتصادية العالمية مثل:

البنك الدولي لإعادة البناء و التنمية **BIRD** (المعروف بالبنك الدولي **BM**) ، وصندوق النقد الدولي **FMI** وقد تأسس هذان الجهازان في العام 1944 إثر مؤتمر **بريتون وودز** ، و كذلك منظمة التجارة العالمية التي تأسست عام 1994 لتحل محل منظمة **ألغـــاة** التي نشأت عام 1944 .

تأتي بعد ذلك منظمات اقتصادية إقليمية، يقتصر نشاط البعض منها على قارة معينة أو إقليم ما. مثل لجنة الأمم المتحدة الخاصة بأمريكا اللاتينية و الكراييب، و بنك التنمية عبر أمريكا اللذان يلعبان كلاهما دورا فاعلا في عملية توحيد المناطق الأمريكية.

([1]) مـــجلة الجيـــش " ظاهرة العولمة " ، مرجع سبق ذكره ص 20 .

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

أخـــيرا ثمة منظمات اقتصادية إقلي
موضوعية ، على قاعدة القدرات الإقتصادية ، كما هو الحال بالنسبة لمنظمة التعاون و التنمية الاقتصادية، التي تضم 29 عضوا منـــهم 27 من أكـــثر البلدان تطورا ، بالإضـــافة إلى تركيـــا و المكسيك . و يجب أن نشير بأنها ليست منظمة بالمعنى الحرفي للكلمة. و لكنها تلعب دورا محددا في تعيين مسار سياسي مشترك بين المشاركين في مؤتمراتها السنوية ، نقصد بذلك لقاء السبعة الكبار **G7** أي مجموعة البلدان السبعة الأكثر تطورا التي تضم أحيانا مندوبا عن الإتحاد الأوروبي و الرئيس الروسي، و هذا يجعلها أحيانا تلقب بمجموعة الثمانية الكبار **G8** .

بالإضافة إلى هذه المنظمات الاقتصادية ، ثمة مجموعة واسعة من المنظمـــات طابعها سياسي ، و تلعب دورا كبيرا في مسار العولمة. في طليعتها تلك المنظمة الكونية منظمة الأمم المتحدة **ONU** ، و جملة منظمات إقليمية مثل منظمة الدول الأمريكية ، و ثمة أيضا أجهزة واسعة التأثير ليس لها سمات المنظمة ، و لكنها عبارة عن ملتقيات دورية أو شبه دورية مثل ملتقى دافوس ([1]) .

ثالثـــا : الحكومـــات

من قـــوى العولمـــة الأساسيـــة الحكـــومات (الـــدول – الأنظمة) التي تطـــبق السياســـات الاقتصادية الكبرى المحـــددة ، داخـــل المؤسسات الاقتصادية الكبيرة بشكل عام ، داخل المـــؤسسات الإقتصادية الكبيـــرة التي تكـــون منضـــمة إليها ، و حيث تمارس البلـــدان المتـــطـــورة دورا راجحا، قد تكـــون هذه الحكومـــات من البلدان المتطـــورة، فتطبـــق هذه السياسات العولمـــية طواعية أو بـــرغبة منها ، كذلك هي حال بعض البلـــدان غير المتطورة التي تسيـــر على خطـــى الحكومات الأولـــى ، مثـــل الشيلي و المكسيـــك ، كمـــا تطبـــقـــها مرغمـــة الحكومات الأخرى .

بعض هذه السياسات الاقتصادية ، مثل سياسات التجارة و الاستثمار و إلغاء التعرفة الجمركية، تكون موضوع مفاوضات بين شركاء تفاضليين يوقعون اتفاقات تسمى "إقليمية" و تكون في حقيقتها اتفاقات بين بضعة دول. و هكذا افتتحت الولايات المتحدة هذا

([1]) جوزيف عبد الله ، عولمة ماذا ؟ كيف ؟ لمن ؟ الشبكة الكيبكية لاندماج القارة الأمريكية ، وثيقة مدعومة من قبل : File : //A:/ URFIG.htm. ص6 .

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

التوجه بتوقيع أول اتفاق ثنائي مع إسرائيل عام 5
1989م، ثم اتفاق ثلاثي ضم المكسيك عام 1994، و عرف باسم اتفاق التبادل الحر بين بلدان أمريكا الشمالية.

تنطوي حاليا المفاوضات من أجل إقامة مناطق التبادل الحر على تنازلات من قبل الأطراف (الحكومات) دون وضع شعوب هذه البلدان في حقيقة الرهانات و النتائج المترتبة عليها، نشير بأن هذه المسألة تعد خطرة في تقرير مصير الشعوب التي تعيش في ظل أنظمة حكم تسمي نفسها ديمقراطية .

بدأت هذه الظاهرة بالانتشار بين البلدان الأمريكية، حيث يتم ترويج هذه الاتفاقيات على أنها ديمقراطية لأن الحكومات تقرها بعد جولات تفاوضية. و لكن هذه الديمقراطية هي مجرد ديمقراطية بين الأجهزة التنفيذية (الحكومات) ، التي تنتحل صفة تقريرية في منح إمتيازات و تنازلات لا تراجع في تقريرها ، لا شعوبها و لا حتى السلطات التشريعية في بلادها.

و في معظم الحالات لا تعلم السلطات التشريعية بغير نتائج المفاوضات ، و ما ترتب عنها من تنازلات فضلا عن أن السلطات التشريعية غالبا ما تصادق على نصوص الاتفاقيات كما هي و بعد إبرامها. و هذا ما يجعل كل سياق التفاوض و تصديق الإتفاقيات على درجة كبيرة من تراجع الحياة الديمقراطية و أحسن برهان على تراجع الديمقراطية يبدو لنا في حقيقة أن الأحزاب السياسية التي تتخذ موافق متناقضة في مسألة " التبادل الحر " تقوم الحكومات المنبثقة عنها بالسير على نفس خطى الحكومات السابقة ، و هذا ما حصل في الولايات المتحدة الأمريكية مع الديمقراطي كلينتون.

وما يشير بدرجة أوضح إلى تراجع الديمقراطية حقيقا ، أن الحكومات لم تعد تستند في وجودها و استمرارها إلى شعوبها و ناخبيها، بقدر استنادها إلى المؤسسات الاقتصادية الدولية أو الشركات العملاقة.

و لكن هذه الحالة في تعاظم العولمة و تراجع الديمقراطية استدعت كرد فعل عليها، مبادرة اتخذتها الجمعية الوطنية في كيبك بدعوتها إلى عقد المؤتمر الأول لبرلمانيين البلدان الأمريكية في العام 1997. وكان من أبرز موضوعات هذا اللقاء البرلماني هو دور

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

البرلمانيين في مواجهة تعاظم الدمج الاقتصادي للحكومات ([1]).

رابعا: الحركات الاجتماعية

تأتي الحركات الاجتماعية بمثابة القوة الأخيرة من قوى العولمة، و إذا كانت هذه هي القوة الأضعف و الأقل تأثيرا، فهي القوة الأكثر عددا و نقصد بالحركات الاجتماعية تلك الجماعات و المنظمات و الجمعيات التي ندخلها عادة تحت اسم منظمات المجتمع الأهلي ، هذه العبارة الملتبسة التي بات متعارفا أن القصد منها هو الإشارة إلى الأفراد و المنظمات النقابية و الجمعيات الثقافية و البيئية و خلاف ذلك .

إن البعض من هذه الحركات الاجتماعية شرع منذ زمن طويل في مواجهة مسألة تجاوز اتفاقيات التبادل الحر لحقوق الشعوب و المجتمعات، و تعديها على السياسات المحلية و تدخلها في العلاقة بين مستويات السلطات و أجهزتها . و كانت النقابات في طليعة هذه الحركات الاجتماعية، التي لعبت دورا أساسيا مما اضطر الحكومات و بعض المنظمات الدولية إلى العودة والوقوف على رأيها في الكثير من المسائل .

لقد تعززت في السنوات الأخيرة الصلات الدولية بين هذه الحركات وباتت أكثر تنظيما بغية تبادل المعلومات و صياغة مواقف مشتركة و توحيد المطالب و بلورة استراتيجيات عمل موحدة كما أن الاجتماعات الدولية التي يعقدها ممثلو الحكومات مع ممثلي الرأسمال العالمي الكبير لتقرير مصير الكرة الأرضية و شعوبها,باتت مترافعة أكثر فأكثر مع اجتماعات موازية يعقدها ممثلو المنظمات الشعبية و النقابية و حركات النساء و سائر المنظمات غير الحكومية و حركات حماية البيئة.

الفرع الثاني : آليات العولمة التقنية

وهي الوسائل التقنية التي تعتبر ثمرة المعرفة العلمية، و نتاجا للثورة التقنية الضخمة التي يشهدها الغرب، حيث تضاعفت الاختراعات التقنية بشكل كبير ربما يصل إلى معدل اختراع أو اكتشاف جديد كل دقيقتين . و أبرز مجال يشهد ثورة تقنية ضخمة هو مجال الاتصالات و هو جانب شديد الأهمية وبالغ الأثر تتدافع و تتزاحم من خلاله تيارات العولمة

([1]) الدكتور جوزيف عبد الله ، مرجع سبق ذكره ، ص6 .

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

و اتجاهاتها المختلفة، حيث نجد أن هناك فواعل العولمة و أهمها :

– شبكة الإنترنيت و التي تمارس دورها الرئيسي في توحيد العالم و زيادة ترابطه و اتصاله.

– التجارة الالكترونية و التي يبلغ حجمها السنوي حاليا ما يزيد عن 101,9 مليار دولار ([1]) و استطاعت جذب مئات الملايين إليها حيث وجد كل منهم فيها مآربه و أهدافه ووسيلته للتعايش ، و إشباع احتياجاته ورغباته .

– التغطية الإعلامية الكونية، فالمتابع للشبكات الإعلامية الإخبارية و ما تحققه من وظيفة اتصالية، و نقل فوري للأخبار إلى أي مكان في العالم، و جعل المشاهد لها يعايشها معايشة العين و الإحساس و الرأي.

– شبكة الاتصالات العالمية، فقد أتاح التطور المتصاعد في تقنية الاتصالات وتطور أنظمة الشبكات و الدوائر الفائقة التقدم و استخدام أنظمة الهواتف النقالة والاتصالات الخلوية بالأقمار الصناعية مباشرة، قدرة هائلة على جعل سكان العالم باختلاف أماكنهم مرتبطين ببعضهم البعض ، بما أزال العزلة و حواجز المكان وفواصل الزمان .

و من مظاهر هذه الثورة التقنية ما يلي:

– ستقل تكلفة الاتصالات إلى أن تصبح شبه مجانية في غضون السنوات العشر القادمة، فعن طريق الانترنيت الآن بإمكان أي شخص في منطقة الخليج الاتصال بأوربا و أمريكا بتكلفة زهيدة.

– صرحت شركة كيوويست qwest للاتصالات الأمريكية أن نظامها التقني الحديث يستطيع نقل كم هائل من المعلومات يوازي العالم ، خلال مدة لا تتجاوز عشرين ثانية.

([1]) أحمد الخضيري " العولمة " (مقدمة في فكر واقتصاد وإدارة عصر اللادولة) ، القاهرة ، مجموعة النيل العربية ، 2000 ص 74–94 .

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

- ومع تطور كاميرات الفيديو الرقمية و برامج و معلومات عبر قنوات و محطات شخصية خاصة بهم كما هو الحال في مواقع شبكة الانترنيت.

و في مجال الانترنيت و هي الشبكة التي حطمت القيود و الحواجز و حققت وحدة معلوماتيـــة ، تبـــدو أهمية هذه الشبكـــة و خطـــورتها من خلال سعتها ومحتـــوياتها و حرية استخدامها وسهولتها ، إذ نجدها طرحت بدائل جديدة للتجارة تسمى الآن بالتجارة الالكترونية التي تقـــوم على إنشـــاء الأسواق الالكترونية.

وهنا نستخـــلص أن الثـــورة الهائلة في وسائـــل الاتصال ، ترتب عليها تقريـــب غير معهـــود للمســـافات والحـــدود بين مخـــتلف منـــاطق العالـــم ، و أدى ذلـــك إلى أن أي حدث يقـــع في أية مـــنطقة من العـــالم يكـــون له صـــداه في غيـــره من المنـــاطـــق دونـــما اعتبـــار للحـــدود السياسية أو لـــمبدأ **السيـــادة الإقليميـــة**([1]) ، كما أدت الثورة الاتصالية إلى الارتفـــاع الكبير في نسبة السكان ، داخل كل مجتمع أو أمـــة ، التي تتفاعل مع العالم الخارجي و تتأثر به في نمط حياتها و تفكيرها.

نستخـــلص في الأخيـــر أنـــه بالرغم من عـــدم القـــدرة السريعـــة في استنـــباط مـــواطن المـــفارقات والاختلاف بين ميادين العولمـــة وقواها وآلياتها ، على الأقل في الوهلة الأولى للتفحص السطحي ، إلا أن معيار التفرقة الرئيسي والمعـــول عليه يكاد يكمن في المعيار المـــوضوعي المتمثـــل في البحـــث عن أهـــداف العولمـــة كظـــاهرة اجتماعيـــة وسيـــاسية واســـتراتيجياتها على غـــرار ما تطرقنا إليـــه أعلاه، ومع ذلك قد تديـــق التفرقة وتصعب لما يكـــون البحث عن مســـألة أقامت الـــفرق بيـــن قوى العولمـــة وميكانيزماتها أو آلياتها ، وفي هذا المسعى نشيـــر بأن الاختلاف قائم في أن الأولـــى هي أوسع مفهـــوما عن الثانيـــة التي قد

---

(1) محمد محمود الإمامة " الظاهرة الاستعمارية الجديدة ومغزاها بالنسبة للوطن العربي" القاهرة ، مكتبة مدبولي ، 1999 ص 88.

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

تشكل مجرد عوامل تقنيـــة تتحكم في نجاعـــة وو

من عدم ذلك.

وكخلاصـــة لهذا الجزء الأول الرئيسي للدراســـة ، نرى أن كلا من المفهومين– السيـــادة والعولمة – يتمتع باستقلالية منظوماتية على الآخر في قـــيامه وعناصره ومجالاته ، غير أنه لحد الآن لم نتـــوصل إلى إشباع جزء مهم في دراستنا الرئيسية هـــذه، والذي هو من دون شـــك تحديـــد نقـــاط التداخل والتصادم بين مفهـــوم السيـــادة الذي لا يزال يحتفظ بطابعه الكلاسيكي و مفهوم العولمـــة المستحدث.هذا ما سنعالجه ضمن الباب الثاني لهذه الدراســـة.

Your complimentary
use period has ended.
Thank you for using
PDF Complete.
Click Here to upgrade to
Unlimited Pages and Expanded Features

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

في هذا الباب نحاول تدقيق مسألة الترابـــط الممكنة بين مفهومي السيـــادة والعولمـــة ، وللإشـــارة فضلنا من خلال العنونة المذكورة أعلاه تسبيق مصطلح العولمة عن مصطلح السيادة رغم أن هذا الأخير هو ســـابق في الظهور والبروز مقارنة مع مفهوم العولمـــة المستحدث الذي ارتبط بمفهوم السلطة العتيق ذو جذور ضاربة في أعماق التاريخ ، و تطور أقل من منظور الفقه الدولي من تطور مفهوم الدولة الحديث، نظرا لكون أن العولمـــة تتســـم ببعض الغرابة ونقص في الإلمام بموضوعاتها ومختلف جوانبها ، على الأقل على المستوى النظري والعلمي.

في حين قطع مفهوم السيادة أشواطا متعالية على مستوى الدراسات الفقهية والأكاديمية ، الأمر الذي يجعل عملية قياس وتحلـــيل عناصر الربـــط الممكنة بين المفهومين تتم على منوال أن مفهوم العولمة هو المقاس ، وأن مفهوم السيادة هو المقاس عليه ، طبعا إذا كنا نزال نؤمـــن ببقاء الســـيـــادة في عصرنا هذا .

عموما تحديد مسألة العلاقة القائمة بين المفهومين تتمحور حول عنصرين أساســـيين ألا وهما إبراز عناصر الربط والتداخل بين المفهومين من جهة (فصل أول) ، ومن جهة أخرى تحديد آثار التداخل من منظور الرهانات التي ينبغي على السيـــادات الوطنـــية رفعها (فصل ثاني) بغية الحفاظ على خاصية بقائها وديمومتها.

Your complimentary
use period has ended.
Thank you for using
PDF Complete.
Click Here to upgrade to
Unlimited Pages and Expanded Features

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

الفصل الأول: متغيرات الربط بين مفهوم العولمة والسيادة

ما تجدر الإشارة إليه هو رغم تعدد مظاهر العلاقة والتداخل الممكنين بين المفهومين ، والقائمة على تأثير العديد من العوامل والمتغيرات المتحكمة في إحداث هذا التداخل والتأثير ومن ثمة في التوسيع من مداه أو تقليصه ، بما قد يشكل ويحدث في نهاية المطاف أخطارا على السيادة الوطنـــية وتهديدا لها ، إلا أنه يمكن تحـــديد حيـــزان رئيسيين لهذه المتغيرات الأول يتسم بطابعه المنظوماتي أو النظامي (مبحث أول) ، والثاني يتسم بطابعه السياسي والحيوي (مبحث ثاني) ([1]).

.

([1]) للإشارة هذا التقسيم بين ما هو منظوماتي و ما هو سياسي ، يبقى مجرد تقسيم تقني يفتقر إلى التدليل العلمي .

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

المبحث الأول : المتغيرات المنظوماتية

ويمتاز هذا النوع من المتغيرات بطابعه النظامي أو إن صح التعبير المؤسساتي ، والذي يفضل بعض الأكاديميين بتسميته بالمعيار الشكلي ، رغم أنه لا يخلو من التأثيرات الموضوعية والعملية ، على النحو الذي سنتطرق عليه بالتحليل إلى مختلف جوانب هذا النوع من المتغيرات التي نكاد نحصرها دائما في إطار السياسة الدولية وأثرها على السيادة الوطنية ، احتراما للشق الثاني للعنوان الرئيسي لهذا الباب، عموما على رأس هذه المتغيرات يوجد التنظيم الدولي أو ما يعرف بدور المنظمات الدولية التي تتسم بالرسمية على مستوى العلاقات الدولية، كما هناك دور لبعض الحركيات الاقتصادية التي كثيرا ما تعتمد على بعض تقنيات القانون الدولي.

المطلب الأول: العولمة في إطار التنظيم الدولي

قبل أن تضع الحرب العالمية الثانية أوزارها دعت الولايات المتحدة حلفائها لمؤتمر عقد في مدينة "**بروتون وودز**" عام 1994، للتفكير في الأسس التي سيدار على أساسها النظام الاقتصادي.

وقد سيطرت على سير أعمال المؤتمر توازنات القوى التي نجمت عن الحرب، فكان من البديهي أن تصوغ أمريكا للعالم هذا النظام بما يحقق مصالحها.

وقد تمخض هذا المؤتمر ميلاد عدد من المؤسسات، تشكل في مجملها الركائز التي يقوم عليها النظام الاقتصادي الدولي وأهمها كل من صندوق النقد والبنك الدولي، كما استحدث مؤخرا ميلاد المنظمة العالمية للتجارة التي لها هي الأخرى وزن هام في هذا الطرح.

الفرع الأول: دور المنظمات الدولية المالية

تلعب بعض المؤسسات والمنظمات الاقتصادية العالمية والإقليمية، دورا كبيرا في مسار العولمة الراهن وهذا ما يجعلها تحتل موقعا خاصا في هذا الإطار.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

على رأس هذه المنظمات الاقتصادية العالميـــة نجد البنك الدولـــي لإعادة البناء والتنمية BIRD والمعروف باسم البنك الدولي BM ، وصندوق النقد الدولي FMI .

فصندوق النقد الدولي يقوم بدور الحارس على نظام النقد العالـــمي، أما البنـــك الدولي فيعمل على تخطيط ومراقبة التدفقات المالية طويلة المدى.

لقد بدأ البنك الدولي حياته العملية على مستوى البلدان المصنعة بتقديم قروض مالية لتمويل إعادة إعمار ما خربـــته الحرب العالمية الثانـــية ، ثم امتـــدت اهتماماته اللاحقة من خلال المساهمة في تقديـــم النصح والإرشـــادات فيما يخص رسم البنى التحتية للهـــياكل الاقتصادية في البلدان النامية.

ولذا ساهمت قـــروض البنك الدولـــي طويلة المدى في تغـــيير التركيـــبات البنيويـــة للمؤسسات المالية والاقتصادية خصوصا في البلدان النامية. أما صندوق النقد الدولي فكانت مهمته الأساسية هي الحفاظ على القيم الثابـــتة للعملات المالية وتقديم القروض الماليـــة القصـــيرة الأمد لإسناد البلدان التي تعاني من صعوبات مؤقتة في ميزانية مدفوعاتها.

وبدأت أدوار هاتـــين المؤسستين في التقارب أكثر فأكثر، ففي منتصف السبعينات من القرن العشرين عند اشتداد المنافسة من قبل البنوك التـــجارية وتخلي البلدان المتطورة عن سياسة معدلات تمويل (تصريف) ثابتة، دفع هذا الوضع إلى احتياج البلدان المصنعة لقروض المؤسسات الكبيرة.

فقامت المؤسستان خلال بضعة سنين بالتنافس بينهما، من خلال تقديم القروض الكبيرة للبلدان النامية التي تعيش تحت ضغط أزمات المديونية العالمية، وزاد هذا التقارب في الفعاليات نتيجة التغيـــرات الاقتصادية في العالم مما أدى في نهاية المطاف إلى خلق جـــو من الاحتـــكاك أو الخلاف العلني بين المؤسستين. والمثال المعروف لهذا الخلاف هو النزاع المشهور الذي تم عام 1998م عند إعلان البنك الدولي عن تقديمه قرض بقيمة 1,25 مليار دولار للأرجنتين في الوقت الذي حجب صندوق النقد الدولي عن مد يد المساعدة المالية للبلد. وتم حسم الخلاف العلني

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

من قبل أمريكا والبلدان الأخرى حول هذه المسأل

بـــ **كون كوردات** ([1]).

إذ ساهمت المعاهدة في الفصل نوعا ما بين فعاليات هاذين الكيانين في جـــوانب معينة، من خلال السماح لهما باستطلاع الاهتمامات المشروعة فيما يتعلق بسيـــاسات الاقتصاد الكلي و الترتيبـــات البنيوية للمؤسسات المالية وغيرها. ولم تكن معاهدة السلام بين الطرفين مثالية وإنما داعية للتعاون في بعض الجوانب دون الأخرى.

وأدت الأزمات الماليـــة لاسيما التي عرفتـــها بداية عام 1949 ،إلى قيام دعـــوات من خلال مساهمة أصوات مالية مرموقة في الحديث عن التحقيق في أدوار هذه المؤســـسات ، وربما الأهم الشروع في الحديث عن التفكير في نظام مالي عالمي جديد.

هذا النظـــام الدولي الجديد الذي يشكل جانبه الاقتصادي حصـــة الأســـد على مستوى العلاقـــات الـــدولية ، وذلك من خلال بروز خاصية جديدة ومستحدثة نوعا ما إذا ما قارنا هذا مع الوثيـــقة التأسيـــسية المحددة لاختصاصات وأدوار مؤسستي بروتون وودز ، هذه الخاصية تتمثل في اتساع الهوة على مستوى العلاقات الاقتصادية الدوليـــة بين حركيات التجارة الدولية وبالمقابل بين حركيات السيولة الماليـــة الدولـــية الرسمية التي كان عبؤها ملقا بالدرجة الأولى على عاتق صندوق النقد الدولـــي، وذلك بفضل بروز أقطاب وكيانـــات أخرى أصبح لها وزن لا يستهان به في إعادة رسم سياسات حركيات رؤوس الأموال والخدمـــات في إطار العلاقات بين الدول، سواء على المستـــوى الإقليمـــي الجهـــوية أو على المستوى الدولـــي، وهـــذا بفـــعل تأثيـــر توظـــيف التكنولوجيا على مستوى وسائل النقل الدولي بالإضافة إلى مساهمة الأنماط الجديدة لهذه الأساليب.

هذه الأقطاب والكيـــانات الجديدة تعد من أهم إفرازات العولمة وهذا على الأقل وبنوع من التواضع، ومن أبرزها الدور الفعـــال وغير المرتقب الذي أصبحت تقوم به الشركات التجارية العبر القومية المعروفة بالشركات المتـــعددة الجنسيات، بالإضافة إلى تأثـــير دور القطاع الخاص الذي ساعد في الرفع من وثيـــرة مساهمته في توسيع شرايين التجارة الدولية ، و استحداث أنماط جديدة وخطيرة نوعا ما على فكرة السيادة الإقليمية على نسق ما يعرف بالمناطق الحرة.

([1]) Financial times , 30 /9/1998 , p23.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

هذا من دون الإنكار بأن سياسات الـــدو
الخاصية الحديثة والمهمة على مستوى النظام الاقتصادي العالمي، وذلك من خلال قيـــام حكوماتها
وتوفـــر المناخ الملائم لعمـــل ونشـــاط مثل هاته الكيـــانات والمنظومات، وهذا من خلال توفـــير
الـــدعم والحـــماية الدبلوماسية للشركات المتعددة الجنسيات في نشاطاتها داخل دول الغير، والتي
معظمها من دول العالم النامي.

بالإضافة إلى رسم هذه الدول الكبرى إلى سياسات مشتركة فيما بينها، ولعل من أهمـــا لجوئها إلى
ظاهـــرة الاندماج الإقليـــمي و الجهوي، التي تقـــوم هي الأخرى على فكرة ضـــرورة استحداث
مؤسسات ومنظمات إقليمية تبدو من خلال المهام المسطـــرة لها أنها تقـــيم لتلـــك الدول نوعا من
الســـياسة الاستغنائية عن خدمـــات مؤســـستي بروتون وودز، لاسيما وأن مـــداها على المستوى
الجـــغرافي العالمي شهد انتشارا هائلا، سببه انتـــشار وتوسع مناطق نشاطـــات الشركات المتعددة
الجنسيات والقطاع الخاص.

لعل تقلص أدوار صندوق النقـــد الدولي والبنك العالمي على مستوى العلاقـــات المـــالية
ومن ثم التجارية العالميـــة، دفع بالبعض من المهتمين بشـــؤون الاقتصاد والعلاقات الدولـــية إلى
التصريح بأنه بات من الواضح أن صندوق النقد الدولـــي قد انحرف عن الأهـــداف والمهام التي
أسس من أجلها، وبأنه أصبح مجرد مؤسسة لمنح القروض شأنه في ذلك شأن البنك العالمي.

أمام هذه الوضعـــية الخطيرة على مستوى مسرح العلاقـــات الدولية باستحالة الرجـــوع
والعودة إلى ذات الظروف الدولـــية التي نشأت في كنفها مؤسستي بروتون وودز و أمـــام الزحف
المتزايد للأنماط السالفة الذكر من مظاهر العولمة الاقتصادية.

تحت هذه الظروف لجا الخبراء والمـــشرفين على كل من صندوق النقد الدولـــي والبنك
العالمي بالتنسيق مع نظرائهم على مستوى ما يعرف بالمنظمات العالمية المهتمة بشؤون التنمـــية،
إلى رسم إستراتيجية ذات بعد عالمي جديدة موجهة بالدرجة الأولى إلى بلدان العالم النامي.

هذه الإستراتيجية الجديدة تمثلت في إعادة النظر في اقتصاديات البلدان النامية التي تشكو
من ضعف وانحـــطاط على مســـتوى عداءاتها الاقتصادية على مستوى الاقتـــصاد الكلي، وعلى
مستوى خدمات الديون الناجمة عن القروض التي استدانت بها هذه الدول من صندوق النقد الدولي
والبنك العالمي ذاتهما.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

في هذا المسعى ساهـــم صندوق النقد، حـ
دولار في محاولـــة لتخفيف حدة الأزمات في آسيا وروسيا إذ لـــم يبق له من الاحتياط سوى 45 مليار دولار فقط ([1]).

وتعتبر التحديات المالية الجديدة في متغيرات الساحة الدولية أكثر عمـــقا، مما يصعب على البنك الدولي نتيجة ترتيبات وآليات عمله الداخلي في التجاوب الفـــعال مع الظروف الجديدة ، أخذ القرارات المناسبة والسريعة بتوفير قروض مالية للـــدول المحرومة أو المنهكة من القروض العالمية ويقترح خبراء المالية العالمية تشجيع التنمية الاقتصادية عبر استقرار الاقتصـــاد العالمي وإصلاح الهياكل البنيوية للمؤسسات المالية الكبيرة، لاسيما صندوق النقد الدولي والبنك العالمي .

ويتطلب تحقيق حدة الضغط الحالي على الاقتصاد العالمي في تطبيق السياسات الصحيـــحة للمايكرو ايكونميك (الاقتصاد الكلي) ، وثـــانيا خفض معدل فوائد الاستقراض في البنوك لأجـــل تصحيح الهياكل البنيوية للمؤسسات المالية. ويعني هذا إجراء التغيرات المطلوبة لأهـــم مؤسستين تتعامل مع الأسواق الصاعدة وأسواق العملات العالمية وهما صندوق النقد والبنك الدوليين.

وهناك دعوة ، كما اقترح **طوني بلير** رئيس وزراء بريطانيا، إلى إنشاء قسم مشترك بين المؤسستين العالميتين يعمل كجـــسر اتـــصال في تقريب وجهات النظر، والمساعدة على أداء أدوارهم بوضوح لفصل فعاليتهما المختلفة في الاقتصاد العالمي.

وربما الأهم هو أخذ القرارات السياسية المهمة لإجراء الإصلاحات المالـــية المطلوبة والنظر الثاقب للأمور العالمية الأكثر جوهرية.

وتتضمن هذه الأمور تقسيم المسؤوليات فيما يخص متابعة السياســـات الوطنية للبلدان وإدارة الأزمات العالمية وتقوية الأنظمة المالية. والأهم من ذلك هو تحديد سيطرة الكيانات العالمية المستحدثة في خـــضم العولمـــة ومقتضياتها، بوضع ترتيبات لـــعدم هروب رأس المال بين ليلـــة وضحاها من سوق لآخر.

هذا ويجب الإشارة إلى أن الغرب قد وضع آليات للتحكم في الاقتصاد الـــعالمي بناءا على اتخاذ جملة من التدابير، وأهمها:

([1]) Financial times , Idem.

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

أولا: توحيد النظام النقدي العالمي

إن هيمنة الدولار الأمريكي على وسائل الدفع العالمية، حيث يمثل وسيلة الدفع العالمية المقبولة التي حلت محل الذهب لتغطية إصدارات معظم عملات الدول، وخاصة دول العالم الثالث.

مع منح زمام المبادرة في هذا النظام للمؤسسات المالية الدولية مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي بوضع السياسات النقدية التي تخدم هيمنة رؤوس الأموال الغربية على اقتصاديات دول الجنوب والكتلة الشرقية ، بعد انهيار المنظومة الاشتراكية في سوق أوروبا بزعامة الإتحاد السوفياتي) .

ثانيا: التحكم في حركة رؤوس الأموال

من خلال أسواق المال العالمية التي تتركز في الولايات المتحدة بالدرجة الأولى وأوربا بالدرجة الثانية واليابان بالدرجة الثالثة، باعتبار أن هذه الحركة لرؤوس الأموال تتم السيطرة عليها من خلال السياسات التي تصفها المؤسسات المالية الأمريكية التي تتحكم بدورها في المؤسسات المالية الأوروبية واليابانية من خلال تملكها لمعظم أسهم تلك المؤسسات.

ومن أجل ذلك نجد الدعوة التي تتبناها المؤسسات المالية الدولية بتشجيع التخصيص، وبالسماح لرؤوس الأموال الأجنبية بتملك أسهم الشركات والسندات التي تصدرها الحكومات المحلية ، ما هي إلا وسيلة لتحقيق الهيمنة الاقتصادية الغربية على اقتصاديات تلك الدول.

وقد أخذ البنك الدولي بتوجيه من الولايات المتحدة بإجبار دول العالم النامي على إعادة هيكلة اقتصادياتها وفقا لهذه السياسة الليبرالية ، فاتجهت هذه الدول إلى الخارج لجذب رأس المال الأجنبي ، وتبني مفهوم القطاع الخاص من خلال استخدام آليات السوق الحرة ، و ما يتطلبه ذلك من تحجيم واضح للملكية العامة و زيادة الفوارق الاجتماعية ، و رهن أجيال المستقبل بالديون الخارجية.

الفرع الثاني: دور المنظمة العالمية للتجارة OMC

من بين المؤسسات التي يقوم عليها النظام الاقتصادي الدولي توجد المنظمة العالمية للتجارة ، حيث تعتبر الشريك الثالث لصندوق النقد الدولي ، و البنك الدولي في وضع السياسات العالمية للاقتصاد الدولي.

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

و تعتبر الأساس القانوني و المؤسساتي الالتزامات القاعدية الأساسية التي تحدد كيف تقوم الحكومات بصياغة و تطبيق قوانين و تعليمات التجارة المحلية . و كذلك توفر المنظمة المنتدى الذي من خلاله تتطور العلاقات التجارية بين الدول من خلال الحوار و التفاوض .

حيث أنشأت منظمة التجارة العالمية في 1995/1/1 كأحد النتائج التي أسفرت عنها جولة **الأورغواي** من جراء المفاوضات التجارية بين أعضاء اتفاقية **الجات** .

و لمنظمة التجارية العالمية محاور أساسية متعددة، تجعل منها إحدى المنظمات الدولية المتميزة، و يمكن إدراك معالم و مضمون هذه الأسس بالتعرف على الهدف من إنشاء المنظمة المذكورة ليتسنى بيان نطاق عملها ووضع الدول فيها و كيفية العمل على احترام قواعدها ([1]).

تقوم المنظمة على مبادئ الفكر الاقتصادي الذي ينادي بحرية التجارة ، فمهمتها الأساسية هي ضمان انسياب التجارة بيسر و بحرية و بشكل يمكن استقراءه ما أمكن ذلك . و قد عبر إعلان مراكش الموقع في 15 أفريل من عام 1994م الذي أقر إنشاء المنظمة، عن أن تحرير التجارة بهدف تقوية النظام التجاري و زيادة حجم التجارة العالمية .

إن السعي نحو إنشاء نظام تجاري متعدد الأطراف من خلال الجهود التي تم بذلها كان بهدف تحقيق حرية التجارة الدولية. حقيقة جاءت في ديباجة اتفاقية مراكش لإنشاء منظمة التجارة العالمية، حيث جاء فيها أن الدول الأطراف في هذه الاتفاقية تهدف إلى رفع مستويات المعيشة أو تحقيق العمالة الكاملة، و الاستمرار الكبير في نمو الدخل الحقيقي و الطلب الفعلي، و زيادة الإنتاج المتواصل و الاتجار في السلع و الخدمات بما يتح الاستخدام الأمثل لموارد العالم وفقا لهدف التنمية ، مع توخي الحماية البيئية و الحفاظ عليها، و دعم الوسائل الكفيلة بتحقيق ذلك بصورة تتلاءم و الاحتياجات المرتبطة بمستويات التنمية الاقتصادية في أن واحد ([2]).

([1]) محمود سعيد الدقاق و د. مصطفى سلامة حسين " المنظمات الدولية المعاصرة " ، الناشر منشأة المعارف بالإسكندرية، جلال حزي وشركائه ، د.ت ، ص 328.

([2]) محمود سعيد الدقاق ود. مصطفى سلامة حسين، مرجع سبق ذكره ، ص328 .

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

إن الهدف العام المتشعب الجوانب، الذ
التي مفادها أن الهدف الأساسي من إنشاء منظمة التجارة العالمية هو تحقيق حرية التجارة الدولية.

إلاّ أن كل اتفاقيات التجارة سواء في مجـــال السلع، أو الخدمات أو الملكـــية الفكرية يجمع فيما بينها اتجاه عام و مشترك، يتمثل في السعي نحو إزالـــة كل القيود و العوائق و الحواجز التي من شأنها أن تمنع تدفق حركة التجارة عبر الدول.

و لا يقتصر الأمـــر على مجـــرد حظـــر فرض القيـــود و ما في حكمـــها، بل هناك اتجاه نحو تقييد،أي استثناء يتم إقراره في هذا الشأن ، سواء بالنسبة لنطاقه ، أو لمدة سريانه ،حيث تقـــف أجهزة المنظمة لتمارس الرقابة الفعالة على أي إعفاء يقيد من حركة التجارة الدولية.

إن عالمية و شمولية عمل منـــظمة التجـــارة العالمية يفيد بأنه استحوذت على معظـــم النشاطات التي كان يمارسها كل من الصندوق النقـــد الدولي و البنك العـــالمي، إذ أصبح الاقتصاد العالمي خاضعا و لأول مرة للتنظيم الدولي في مجالات التجارة و النقد و المال .

فلقد حاول واضعوا اتفاقية مراكش و ملاحقها، إحداث نوع من الـــتوازن بين الدول في إطار تحديد مركزها في منظمة التجارة العالمية ، باعتبار أن نتائج جولة أورغواي بمثابة توافـــق بين المصالح التجارية للدول المتقدمة فحسب ، حيث لا تخرج عن كونها صفقة بين هذه الدول ،إذ راعت في المقـــام الأول الحـــفاظ على مصالحها ، دون أن تســـقط بصفة كاملة متطلبـــات الدول المتخلفة بأوضاعها المعروفة .

ومع ذلك لا يمكن التشـــكيك في أن ما تسعى إليه هذه المـــنظمة من تحرير للتـــجارة العالمية من أية قيود ، أمـــر لا يمكن أن يقـــوم دونما عدم المساواة فيما بين الدول في ظل حقيقة اختلاف المقدرة التنافسية بين الدول المتقدمة و الدول المتخلفة.

مما لا شك فيه أن جوهر الاتفاقات الدوليـــة التجارية المتـــعددة الأطراف يتمـــثل في سريان مبدأ التبادل في اقتـــضاء المعاملات التجارية فيـــها بين الدول، و لكـــن مثل هذا البعد يعد متناقضا مع احتياجات التنميـــة و التمويل و التـــجارة. فالمســـاواة بين دول غيـــر متـــساوية من الناحية الفعلية يؤدي إلى عدم العدالة ([1]) .

([1]) محمود سعيد الدقاق و د. مصطفى سلامة حسين ، مرجع سبق ذكره ، ص 334 و 335 .

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

شكليا يبدو النص التأسيسي للمنظـــمة الهدف الرئيسي من الاتفاقية العامة للتعريفات و التجارة السابقة، من خلال تمكين الدول العضو من النفاذ إلى أسواق باقي الدول الأعضاء ، و قيام كل دولة بتثبيت بنود تعريفاتها الجمركية إلى حدود مقبولة مع باقي الأطراف المتعاقدة بالاتفاقية ، بحيث لا يتم تغيـــير هذا الربط " التثـــبيت " إلا بعد الرجوع إلى بقية الأطراف و تعويض المتضررين منها بهذا التغيير .

لكن التفاوت الكبـــير في القوى السياســـية و المنافسة الاقـــتصادية، أمور تجـــعل بنود الاتفاقية تصب في مصلحة الدول الكبرى ، فقد أعلنت الولايات المتحدة عزمها على استـــغلال حق المطالبة بالتعويض أو فرض العـــقوبات التجارية في حالة الإخـــفاق في الوصـــول إلى حـــل مع المخالفين .

بل و الأخطر من ذلك هو أنه ولأول مرة في التاريخ الاقتصادي للأمم، تصبح السياسة التجارية للدول أمرا مستقلا من خلال اعتباره شأنا دوليا و ليس عملا من أعمال السيادة الوطنية ، إذ أصبحت الدول مقيدة بمجموعة من القواعد الملزمة و آليات التحكم الإجبارية ، حيث أن منظمة التجارة العالمية تحد من قدرة دول الجنوب على التصرف المطلق ضمن حدودها الوطنية.

إلى جانب إمكانية توفر هذه المنظمة على سلطات إقرار تشريعات لقوانـــيـــن دوليـــة، و سلطة قضائيـــة تلاحق الحكومات التي لا تنصاع لقراراتـــها، و قوة شرطية التي تمارسها على الدول والذي أخطرها على السيادة حق التفتيش داخل الدول.

من هنا عملت المنظمة العالمية للتجـــارة باعتبارها من أهم الركائز الأســـاسية للنظام الدولي الاقتصادي ، على التقريب في عناصر التداخل بين متطلبات العولمـــة والمبادئ الكلاسيكية لمفهوم السيادة الوطنية التي أقرها القانون الدولي العام .

ومن هنا كذلك يطرح التساؤل التالي: – هل بإمكـــان المنظمة العالمية للتجارة من لعب دور الحكم الذي يراقب لعبة التوازن بين حركيات التجارة العالمية التي تعد من أهم مظاهر العولمـــة في شقها الاقتصادي، وبين الدعوات الهادفـــة إلى حماية أهم خاصية قام عليها القانون الدولي العام ألا وهي احترام السيادات الوطنية للدول ؟.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

المطلب الثاني: ضبط الحر كيات الاقتصادية للعول

هذا الضبط يتم دائما في إطار تنظيمي يعتمد على بعض ادوات القانـــون والتنظـــيم الدوليين، لاسيما أسلوب الاتفاقيات الدولـــية بغض النظر عن مدى المصداقية الحقيـــقية لإرادة الدولـــة الوطنية موضوع إحدى أو كل هذه الحركيات التي تتسم بطابعها الاقتصادي وسنعالجها من خلال الظواهر التالية:

الفرع الأول: الشركات المتعددة الجنسيات

لسنا هنـــا بصدد تكرار ما قيل أعلاه بخصوص الشركات المتعددة الجنسيات باعتبارها من قوى العولمـــة ، وإنما نتعرض إليها الآن على أساس أنها متغيـــر من المتغيرات التي أدت إلى الربط بين السيادة و العولمة .

إذن من هذا المنطلق فإن الشركات المتعددة الجنسيات تعتبر العنوان البارز لظـــاهرة العولمة و المحرك الأساسي لها .

فظاهرة الشركات المتعددة الجنسيات ليست وليدة اليوم ، فهـــي تشـــغل الأذهـــان منذ السبعينات حيث لقيت في ذلك الوقت معارضة من بعض الدول المتقدمـــة ، لكنها فرضت نفســـها على مسرح الاقتصاد العالمي ، و كان لزاما على الدول الرافضة لها إعـــادة ترتيـــب أوراقها وفقا للمعطيات الجديدة و هنا يثور التساؤل التالي: ما الذي يميز هذه الشركات التي تتحكم في مفاصـــل الاقتصاد العالمي و التي بواسطتها تمت عولـــمة رؤوس الأموال و الإنتاج والـــتصريف و مجمل العمليات التجارية المالية.

إن ما يميز هذه الشركات هو الضخامة و نعرف ذلك من خلال رقم أعـــمالها، فعلى سبيل المثال حققت شركة " جنرال موتورز " الأمريكية عام 1996 مجموع مبيعات بقيمة 170 مليار دولار.

وتزداد هذه الشركات ضخـــامة بفضل قـــدرتها على الإدماج مع شركات أخـــرى أو ابتلاعها، والأمثلة في هذا المجال كثيرة ومتنوعة.

لقد عرفت مختلف القطاعات المصرفية في الولايـــات المتحدة خلال العشر سنوات الأخيرة سلسلة مع الإبداعات والاندماجات ضاعفت إلى حد بعيد قوة المواقع التنافسية للكبار في

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

عالـــم الأعمال الأمريكي على غـــرار" **بوينغ** " "**ومارنين مريتا**" في صناعة الطائرات.

وبعد أن انطلقت الظاهرة من الولايات المتحدة الأمريكية، اجتاحت البلدان الصناعية الأخرى، فهناك قرابة 250 عملية اندماج وابـــتلاع تحت خلال الفصل الأول من عام 1999م ، قدرت قيمتها ب 411 مليار دولار.

كما توجد الآن شركات ألمانية رائدة في هذا المجال وعلى رأسها العـــملاق الألماني الأمريكي " **دايلمر كريزلر** " وهي شركة سيارات وصناعة الطيران.

وكان آخر عملاق اقتصادي ظهر نتيجة صفقة إدماج فاقت قيمتها 360 مليار دولار بين " **أمريكا أون لاين**" و "**تايم وارنز**" الأولى تعد أهم الشركات المهتمة بخدمة الإنترنت " بينما تعد الثانية من أكبر الشركات المتخصصة في الاتصال والإعلام المرئي والمكتوب ([1]).

لا يقتصر نشاط الشركات المتعددة الجنسيات على نوع واحد أو ميدان واحد، وإنما تشتغل في أكثر من حقل، دون أي علاقة تجمع بين النشاطات المختلفة التي تقـــوم بها، والهدف من هذا التنويع يكمن أساسا في التقليص من إمكانية الخسارة.

فالشركة بذلك إن خسرت في نـــشاط، تعوض هذه الخـــسارة بالربح في قطاع آخر، ومثال هذا التنوع في النشاط نجد شركة التلفون والتلغراف الدولية التي تمتلك أيضا شركة فنادق **شيراطون**، وشركة " **تايم وارنز**" تشتغل في عدد كبير من شركات النشر والإعـــلام والملاهي من استوديوهات هوليود إلى شبكة س.ن.ن " CNN" وصولا إلى التلفزيون بالكابل.

وإذا كان هدف هذه الشركات هو الربح لا غير، فهي تســـقط من حـــساباتها ورقـــة المواطنة أو العرق بمعنى أن الكفاءة هي الشرط الأساسي في عمـــلها فهي ترحب بمن يحمل لها الجديد والشيء الإضافي بغض النظر عن جنسيته أو عرقه.

والواقع يشهد هجرة أدمغة كثيرة من داخل دول الجنوب إلى البلدان الصناعية للتعلم والعمل، ففي أمريكا مثلا وبالضبط في مقاطعة " **سانتا كلارا**" التي تحتوي على أهـــم الشركات المتطورة العاملة في مجال تكنولوجيا المعلومات، توافـــد إلى هذه المقاطعة عشرات الآلاف من

([1]) مجلة الجيـــش " العولمـــة الاقتصاديـــة " ، مرجع ســـبق ذكره ص 20 ، 21.

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

الهنود و الصينيين المختصين ، واستطاعوا أن وأسسوا شركاتهم الخاصة التي كبرت شيئا فشيئا مع مرور الوقت.

ويعتبرون حاليا من بين الأثرياء في هذه المنطقة، حيث يشكلون 70% من قائمة تضم 800 شخص ثري أعدتها مجلة " **فورتشن**" الأمريكية المتخصصة في عالم الأعمال ([1]) .

لقد أصبح الإنسان في وقتنا الحالي مجالا للاستثمار الحقيقي، وتهدف المجتمعات إلى إيجاد الإنسان العالمي الذي يتحكم في التكنولوجيا الحديثة بالقدر الذي سيتحكم فيه باللغات العالمية، باعتبار أن الشركات الاقتصادية لا تعترف بالحدود.

ولأن الشركات العابرة للقارات لا تعترف بالحدود فهي بإمكانها القيام بنشاطات مختلفة في دول مختلفة ، فشركة " **بيشينة**" مثلا تقوم باستخراج بعض المعادن من أستراليا وتحولها في الولايات المتحدة الأمريكية، وتنتج الألمنيوم في **الغابون** باستخدام الألومين المنتج بواسطة فروعها في غينيا، وهذه الشركات أيضا تعتمد على شركات أخرى في إنتاجها ويطلق على هذه العملية" شركة رأس بلا جسد" أي أن شركة تمثل الرأس وأخرى تمثل الجسد وتسمى كذلك بالشركة الواقعية، فبدل أن تقوم هذه الشركات وحدها بالإنتاج و التحويل و التسويق، فإنها تعتمد على التحالفات ، ومثال ذلك شركة " **فورد**" التي أقامت من ولاية **ميتشجيان** إمبراطورية صناعية تضم مركزا للقيادة، مكتب تخطيط، عمال إنتاج ومصانع .

ولما تبين لها أن هذه العمليات تتطلب نفقات باهظة، استعانت بشركات أخرى لتستخدم خطوط إنتاجها وبالتالي تحصل على بضاعة ممتازة بتكلفة أقل ويرى الدكتور "**ريتشارد روزكرينس**" مدير العلاقات الدولية في جامعة كاليفورنيا في دراسة تحمل عنوان " صعود الدولة الواقعية " أن أفضل مثال للشركات الواقعية هي شركة **نيستله** السويسرية التي تقوم بتصنيع 98 %من إنتاجها خارج سويسرا.

والجدير بالإشارة أن مجال عمل هذه الشركات تجاوز الميدان الاقتصادي إلى العمل على التأثير في القرارات السياسية وثقافة الناس وطرق عملهم، مما جعل كثيرا من الاقتصاديين والمهتمين بظاهرة هذه الشركات، يخلص إلى أن هذا النوع من المؤسسات يشكل استعمارا بأسلوب يناسب وعي الشعوب وتطورها، ومن هنا تظهر جليا مسألة الربط بين أهم حركية من

([1]) مجلة الجيش مرجع سبق ذكره ، ص 21.

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

الحركيات الاقتصادية للعولمـــة ومسألة السيـــاد

مقومات السيـــادة ولنا في البند الأول المشترك بين العهدين الدوليين للحقوق السياسية والمدنية والحقوق الاجتماعية لعام 1966 ، الذي يشير بأنه لا يجوز بأي حال من الأحوال حرمان شعب ما من حقه في التمتع بتقاليده وثقافته الخاصة به ([1]) .

إن طموحات هذه الشركات غير مقصورة على الصعيد التجاري فحسب، بل تأثيراتها حافلـــة بالنتائج الدبلوماسية العالمـــية، ففي عقود الخمسينات والستيـــنات والسبعينات، نذكر على سبـــيل المثال الـــدور الذي قامـــت به بعض الشركـــات الأمريكية في أحداث 1972م ، إذ في **الشيـــلي** أدت إلـــى سقـــوط نظـــام **سلفادور الندي** ذي التوجـــه الماركسي، أو العمـــل الـــذي قامـــت بـــه (British feroling) عام 1953م في إسقاط حكومة " **مصدق**" في إيران حين أمم مصافي النـــفط وآبـــاره. وفي عام 1997م شاركت " **الف** الفرنسية " التي تسيطـــر على ثـــلثي إنتاج النفط في **الكونغو**، في الانـــقلاب الذي أطاح بالرئيس المنتخب " **باسكال وليســـوبا** " لأنه أراد كسر عملية الاحتكار التي تقوم بها هذه الأخيرة، بالتفاوض مع شركات النفط الأمريكية.

بل في بعض البلدان كنيجيريا، فإن شركة النفط **(شل)** هي بمثابة الحكومة الفعلية، ففي مقابلة مع الدكتور "**أوبن سراويو**" شقيق " **كن سراويو**" – الزعيم السياسي الذي أعدمته السلطات النيجيرية– في إطار انتقاده لشركة **(شل)** ، علق بأن **(شل)** بطبيعة الحال هي التي تحـــكم فعليا ، هذا معروف جدا في نيجيريا .

و يرى" **بيرأوجين** "رئيس منظمة الشفافية العالمية ، و هي منظـــمة تهتم بمراقبة الفساد المالي و الإداري على المستوى العالمـــي، أن نسبة كبيرة من الفساد المنتـــشر في دول العالـــم الثالث هي من صنـــع الشركات المتعددة الجنسيات التي تتركـــز مقراتـــها في الـــدول الصناعية ، وتعمل على تقديم رشاوى كبيرة لمسؤولي الدول المختلفة من أجل الفوز بالصفقات.

---

(1) أنظر المادة الأولى من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية ، والمادة الأولى من العهد الدولي للحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية.....

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

الفرع الثاني: المبادلات الحرة و برامج إعادة الهيكلة

لقد أثرت عملية المبادلات الحرة في ضبط الحركيات الاقتصادية للعولمة، نفس الشيء يقال بالنسبة إلى برامج إعادة الهيكلة.

أولا : مناطق التبادل الحر

لجأت عدة بلدان ، بعد الحرب العالمية الثانية ، إلى إستراتيجيات الحماية الاقتصادية للحد من تدفق المنتجات المصنعة في الخارج بغية تشجيع التنمية المتمحورة على الداخل . بيد أنه منذ مطلع السبعينات ، و بتحريض إستراتيجيات تنموية روجها اختصاصيون مثل رجل الأعمال **روبرت مكنمارا** المدير السابق لشركة **فوردموتور** والمدير السابق للبنك الدولي BM، و بتحريض من صندوق النقد الدولي FMI أيضا ، لجأت بلدان العالم الثالث إلى التخلي عن القومية الاقتصادية ، و على السعي للخروج من التخلف باعتماد سياسة تشجيع الاندماج المتسارع في الاقتصاد العالمي.

ويرى المدافعون عن هذه الوجهة التنموية أن البلدان النامية تكبر فرصها في النجاح بقدر ما تترسخ فيها البنية التحتية الجاذبة للشركات المتعددة الجنسيات. قد تتخذ هذه البنى التحتية شكل المناطق الحرة للتصنيع، والمنطقة الحرة هنا هي المنطقة التي يتم فيها تصنيع أو تحويل المواد المستوردة من الخارج بدون ضرائب، والتي تكون المواد المصنعة منها معدة للتصدير مباشرة، ويدعى البعض أن لإستراتجية المناطق الحرة نتائج إيجابية على الاقتصاد الوطني لأنها تتيح المجال للوصول إلى التكنولوجيا المتطورة ([1]).

لقد شجعت المنظمات المالية العالمية المؤسسات الخاصة ، مثل مؤسسة **فورد** و بعض المصارف الخاصة على إقامة المناطق الحرة في السبعينات، و دفعت هذه المؤسسات ببلدان العالم الثالث إلى استدانة القروض الضخمة لتأمين كلفة إقامة مثل هذه المناطق الحرة، فكان لابد لهذه البلدان من إقامة الأبنية الضخمة وأبنية مصانع التجميع والمطارات وتمديدات الغاز والماء والكهرباء والمكاتب الحكومية والمخازن والطرقات ....لجذب المستثمرين الصناعيين الأجانب

([1]) جوزف عبد الله ، مرجع سبق ذكره ، ص 9.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

وليتم بعد ذلك تأجير هذه المنشآت بأسعار زهيـــدة ضرورات خلق الأجواء الملائمة، وكانت الأمـــور تقضي تقديم تسهيلات مالية إضافية، الإعفاء من الضريبة لعـــدة سنوات ، تســـهيل انـــتقال الأرباح، الإعـــفاءات الجمركية، التعريفـــة التفاضلية، التمويل وقروض لبناء هذه المناطق .

كانت حجة الإقناع لدى المقرضين كبيرة، ولهذا تكاثرت المناطق بسرعة هائلة. وكانت لها تسميات مختـــلفة باختلاف البلدان مثل مناطـــق تشجيع الاســـتثمار، مناطق الإعفاء الضريبي و مناطـــق التـــبادل الحر، و لا يتردد البعض عن القـــول في وصفها أنها معسكرات فعلية للعمل بالسخرة.

ومن مخاطـــر نشاطات الشركات المتعددة الجنسية في نشاطاتها في مثل هذه المناطق، نجد أن القانون المطبق هو قانـــون الشركات المتعددة الجنسية. كما أن معايير الصحة والسلامـــة معدومة فيها عمليا، وكذلك معايير حماية البيئة. ولم يكن مسموحا فيها بوجود النقابات المستقلة عن الدولة أو عن أرباب العمل.

لم تنتظر الشركات المتعددة الجنسيات نشوء المناطـــق الحرة حتى تعمل على استثمار الموارد الطبيعية (المناجم ، المنتجات الزراعية ، الغابات) واليد العاملة بأرخص الأجور في بلدان العالم الثالث، بل ان المناطق الحرة سرعت في نمو هذه الشركات ، وتوسعها في نشاطاتها بإعادة تموضع شبكات الإنتاج الخاصة بها.

لقد سهل نمو المناطق الحرة نمو المؤسسات الأجنبية في شتى البـــلدان، وأعطى لهذه المؤسسات القدرة على المفاوضة من جديد, وهذه القدرة تستند على المنافسة بين أرباب عمال هذه المؤسسات الموزعين في مختلف البلدان من خلال نقل المصانع إلى حيث تكون الأجور أدنى، مما أدى إلى التخفيض من مستوى شروط العمل.

ولعل مثل هذه الممارسات التي لها آثار وخيـــمة على الصيد الاجتماعي العمالي، الذي من المفروض حسب توصيات منظمة العمل الدولية ينبغي أن يكون حكرا على الدولة ، يتبين مدى خطر هذه المناطق على عنصر السيـــادة الاقليمة، سواء من منظورها الجـــغرافي أو الموضوعي (علاقة القوانين المتعلقة بالحماية العمالية بالنظام العام الوطني).

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

ثانيا : اتفـــاقيات التبادل الحر:

أ – في القـــارة الأمـــريكية:

بدأ العمل بهذه الاتفاقيات في القـــارة الأمريكية، إذ أن اتفاقـــية التبادل الحر ALE الثنـــائية بين كنـــدا والولايات المتحـــدة الأمريكية التي دخلت موضـــع التطبـــيق في 01/01/1989، هي التي أطـــلقت عملـــية الدمـــج الاقتصادي على مستوى البلدان الأمريكية كما هي معروفة اليوم. وفيما بعد أصبحت الاتفاقية ثلاثية بدخول مكسيك في مفاوضات من أجل اتفاقية التبادل الحر في بلـــدان أمريكا الشمـــالية ALENA والتي وضعت موضع التنفيذ في 1994/1/1.

وفي كانـــون الأول من نفس العـــام 1994 شرعت القـــمة الأولى لرؤســـاء الـــدول والحكومات الأمريكية بمفاوضات غرضها إقامة منطقة التبادل الحر في البلدان الأمريكية ZLEA لتدخل حيز التنفيذ عام 2005 ([1]) .

تـــمتاز هذه الاتفاقيات بجملة من النقاط المشتركة يتم التفاوض بشأنها في حلقات مقفلة بعيدا عن ضجيج المنتديات البرلمانية، وهي تلغي التعريفات الجمركية على كثير من السلع وتخفف من سياسة الحماية الاقتصادية للحكومات، وتكرس حقوقا جديدة للمستثمرين.

إن هذه الحقوق الجديدة تبـــلغ إلى حد انتهاك سيـــادة الـــدول لأنها تسمـــح للمؤسسات المستثمرة بمقاضاة الحكومات من أجل المطالبة بدفـــع التعويضات، إذا ما أقـــدمت الحكومات على وضع سياسات اقتصادية ترى مثل هذه المؤسسات أنها تضر بمصالحها، وبالمقابـــل نجدها تستفيد بالعديد من المزايا كافلاتها من اختصاص القضاء المحلي.

ارتفعت الأصوات بوجه هذه الاتـــفاقيات أثناء المفاوضات و بشـــأنها كانت معارضة الحركة النقابيـــة **الكندية والكيبيكية** صارمة بـــوجه اتـــفاقيات الـــتبادل الحر، التي أقدمـــت عليها السلطات الكنديـــة بمجملها. و لكن أمام الأمـــر الواقع اتجهت المعارضة وجهـــة المطالبة بإجراء تعديلات في مضمون مثل هذه الاتفاقيـــات لتـــدخل فيها مسائـــل عدة مـــثل حـــقـــوق العاملات

([1]) Philippe Moreau Defarges ," l'Ordre mondial" , 2eme édition Armand Colin , Paris 2000 , p152.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

والعاملين والحقوق الإنسانية وحقوق الإنسان وحقو
لتكون هذه الحقوق مساوية لحقوق المستثمرين.

وأثناء المفاوضات حول اتفاقية التبادل الحر في بلدان أمريكا الشمالية ALENA، اثر انضمام المكسيك إلى كندا والولايات المتحدة، أدت المعارضة الشعبية في هذه البلدان الثلاثة إلى وضع اتفاقيتين موازيتين لاتفاقية ALENA. تناولت هاتان الاتفاقيتان موضوعي العمل والبيئة، وكانت بمثابة أولى الخطوات في الاتجاه السليم، ولكنهما كانتا رمزيتين أكثر مما هما اتفاقيتان تتمتعان بآليات تنفيذية.

وعلى نفس خطى اتفاقيتي التبادل الحر فإن المفاوضات من أجل إقامة منطقة التبادل الحر في البلدان الأمريكية، كانت تستهدف بسط نفوذ الرأسمال الكبير على مجمل هذه البلدان.

وفي غضون ذلك تم توقيع اتفاقيات ثنائية بين كثير من هذه البلدان، مثل كندا وشيلي، كما أنه ثمة مجموعات من البلدان التي وقعت اتفاقيات لإقامة أسواق مشتركة مثل **ميركوسور** MERCOSUR بين دولتي الشيلي وبوليفيا، أو تم إحياء اتفاقيات قديمة مثل معاهدة أندين PACT ANDIN الذي يجمع بين كل من دول: **البيرو، الأكوادور، كولومبيا ، فينيزويلا ، بوليفيا** ، ولنا أن نتساءل ما إذا اعتبرت مثل هذه الاتفاقيات الأخيرة بمثابة إستراتيجية للتعاون التنموي مواجهة لنظيراتها ALENA ، أم لها ذات الصفات الخطيرة ([1])

ب- في مناطق أخرى متفرقة من العالم :

وفي مناطق أخرى من العالم تم تطوير وتنظيم أشكال متنوعة في ترسيخ المبادلات التجارية ، فالإتحاد الأوروبي UE مثلا يضم خمسة عشر بلدا لها مؤسسات مشتركة لإدارة الاقتصاد والمجتمع، وهذه البلدان تعيد النظر دوريا في اتفاقيات الوحدة الأوروبية، بنوع من السيادة فيما بينها، وطورت في ما بينها عملة مشتركة هي الأورو EURO.

لقد استفت هذه البلدان شعوبها حول اتفاقية **ماستريخت** Traité de Maastricht. وهي تتفاوض من أجل التوفيق بين سياساتها الاجتماعية، الذي يتناول إلى جانب مبادلات السلع كذلك المسائل المتعلقة بتنقل الأشخاص والخدمات ورؤوس الأموال .

([1]) Philippe Moreau Defarges , " L'Ordre mondial " , Idem.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

وإلى الغرب من **أمريكا** تستمر المباحثات بينها كندا والولايات المتحدة المكسيك وشيلي من جهة، والصين وتايوان واليابان واستراليا وإندونيسيا وكوريا الجنوبية وغيرها من جهة أخرى، وذلك في إطار ملتقى للتعاون الاقتصادي لبلدان آسيا والمحيط الهادئ المعروفة بالإنجليزية ببلدان APEC. وهنا تلعب بعض القوى الاجتماعية أدوارا ممتازة و حاضرة وتسعى لفرض نفسها كقوة مستقلة، بغرض تمرير للحكومات المفاوضة مطالبها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، بغية التقليل من شدة آثار العولمة الاقتصادية الجارفة.

ج – التبادل الحر على المستوى الكوني :

في الوقت الذي تستمر فيه المساعي لتوسيع التبادل الحر على المستوى الإقليمي ، تنشط بعض الحر كيات من نفس تلك الجهات وفق أبعاد أكثر شمولية، لسعي من عولمة عمليات التبادل الحر، الأمر الذي خلق جو من التخوفات ، مما جعل المجموعة الدولية تعمل على إدخال مثل هذا المستوى من التعميم إلى حظيرة المعاملات الرسمية بمعنى جرها إلى المنظمات الدولية لاسيما داخل منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OCDE، التي أفضت من خلال مفاوضات عسيرة إلى تبني الاتفاق الجماعي حول الاستثمار AMI .

لقد دبر مفاوضو البلدان الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية مشروع وإستراتجية يستهدفان اعتماد ميثاق فعلي لحقوق المستثمرين ، الذي تنطبق أحكامه بداية على البلدان الموقعة عليه، ثم على البلدان الأخرى غير الموقعة التي ستنضم إليه لاحقا.

إن من شأن هذه الاتفاقية أن تحول دون قدرة أي حكومة على إعاقة حرية انتقال رؤوس الأموال ولو تطلب ذلك بعض الالتزامات التي قد تتخذها حكومة ما، على حساب مصالحها وثقافاتها وحقوقها الاجتماعية.

هذه الاتفاقية أثارت موجة من الاعتراضات ظهرت في كل مكان من بلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية. ففي **كيبك** الكندية مثلا ، انطلقت عملية سلامي SALAMI ذات البعد الاجتماعي المناهض للعولمة لتعبئة الرأي العام، حول مخاطر هذه الإستراتيجية الجديدة في تشجيع حركية التبادل الحر.

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

ذلك أن التبادل الحر يزيد من حدة المن
السوق التي يزعم أنها تتيح تنويعا أفضل للثروة، تؤدي في الحقيقة إلى تغيير جذري في شروط العمل وفي السياسات الاجتماعية، كاشتداد المنافسة بين العاملات والعاملين في بلدان مختلفة .

ثالثا: برامج إعادة الهيكلة

لقد وجدت نفسها مثقلة بالديون، تلك البلدان الفقيرة التي اعتمدت تنمية لاقتصادياتها الموجهة نحو تشجيع التصدير وإقامة المناطق الحرة أو التخصص الزراعي ،وكذلك قصد تبني البنية التقنية الرامية إلى جذب الشركات المتعددة الجنسيات، وهذا عندما تدنت أسعار منتجاتها.

لم يعد لديها المداخيل اللازمة لإيفاء ديونها. وهكذا اضطرت هذه البلدان في مطلع الثمانينات إلى إعادة التفاوض حول ديونها، وإلى الحصول على قروض جديدة.

وعلى هذا الأساس فرض صندوق الدولي والبنك الدولي عمليات إعادة الهيكلة، التي تنطوي على العناصر الأساسية التالية:

- **تخفيض المصاريف الحكومية:**

وذلك بحجة مواجهة العجز ، وهكذا تلجا إلى تخفيض نفقاتها عبر كل قطاعات النشاط الحكومي، لاسيما الصحة والتربية، والبرامج الاجتماعية ، وهذا ما يؤدي إلى فقدان كثيف لفرص العمل

-إزالة العوائق أمام التجارة الدولية:

مثل إلغاء التعريفات الجمركية، مما يفسح المنافسة بين السلع المستوردة والمنتجات المحلية و ازدياد حالات الإفلاس.

- **اضطراب أسعار السلع والخدمات التي تطال اليد العاملة:** إن التخلي عن سياسة دعم بعض السلع الأساسية (الخبر- الرز- المحروقات) يؤدي إلى جانب ارتفاع أسعارها تدني سلم الأجور ن وتكون الحصيلة انخفاضا حادا في مستوى المعيشة.

- **خصخصة المؤسسات العامة:**

وهذا يعني بيعها في السوق العالمية وبما أن عدة بلدان تعرض مؤسساتها العامة إلى البيع ، عمدت المؤسسات الأجنبية إلى شرائها بأسعار منخفضة، كما أن المبالغ الناجمة عن البيع

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

تذهب إلى البلاد الغنية في صورة تسديد فوائد الدي
بكاملها من عدة خدمات أساسية، ويفقد البلد السيطرة على قطاعات السياسة الاقتصادية

- دعم عمليات التصدير :

إن سياسة تطوير الزراعات الأحادية المكثفة بـــشكل واسع (البن، القطن، الأناناس، الحبوب،...) على حساب الزراعة المتنوعة من أجل السوق المحلية يجبر البلد على استيراد ما كان ينتجه سابقا، وبما أن بلدان الشمال تتحكم في شبكة التســويق العالمية ، وبما أن البلدان الفقيرة تعرض جميع منتوجاتها المعدة للتصدير دفعة واحدة ، تنهار الأسعار.

كما تقوم سياسات برامج إعادة الهيكلة على عناصـــر ثانوية أخرى تختلف حدة توافرها من بلد لآخر مثل **ارتفاع نسبة الفائـــدة** إذ تصبح القروض صعبة المـــنال بالنـــسبة للمؤسسات المحلية الصغيرة و المتوسطة ، و على صغار الفلاحين ، مما يعرض مثل هذه المؤسسات المحلية إلى حالة الإفلاس .

إلى جانب **انهيار أسعار العملات** الذي لا يـــؤدي بالضرورة إلى زيادة حجم التصديـــر المبني على التركيز على المنتوج القومي الأساسي (بحكم قلة تنوع المنتجات المعدة التصديـــر) ، وهذا يقضي بدوره حتما إلى ارتفاع السلع المستورة كالوقود ، الأسمدة ، الأدوية....

باختصار، ينخفض مستوى معيشة السكان في البلدان الفقيرة بانخفاض مردود الصادرات أو استمراره، و يستمر الدوران في حلقة الدين المفرغة تأزما، بينما تكون هذه البلدان بموجب مثل السياسات لا تعمل سوى على الزيادة في غنى البلدان الغنية.

و في الحقيقة حتى لو لم تكن حكوماتنا خاضعة مباشرة للبنك الدولي و لصندوق النقـــد الدولي فإن ذلك لا يحول دون التزامها بتوجيهاتهما، ومن هنا تتبنى طوعا سياسات إعادة الهيكلة دونما حاجة إلى أن تفرض عليها فرضا.

إن الممونين الغربيون يصفون العولمـــة بأنها تقتضي القدرة على المنافسة، وعليه تكون شعارات النظام العالمي الجديـــد تحت تسميات مظللة مثل: إعادة البناء، الإندماج – العقلنة– مواكبة العلـــوم الهندسية، المرونة، المنافسة، وهذا ما تكون ترجمته الملـــموسة غالـــبا في إقفـــال المصانع والمستشفيات ، اتفاقيات التخفيض بالجملة، التهديد بنقل (أو نقل) المصانع نحو بلدان اليد العاملة التي فيها اليد العاملة الرخيصة.

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

وهكذا تخفض أهم مستويات العيـــش المستويات لاسيما في قطاع الصحة والتعليم والبرامج الاجتماعية (التأمين ضد البطالة، الضمان الاجتماعي، السكن....)، إلى جانب تخفيض من حجم العامـــلين في القـــطاع العام وكـــذا تخفيض الرواتب في كل مستويات الوظيفة العامة المركزية والإقليمية والمحلية والبلدية.

ففي مطلع الثمانينات ارتفعت نسبة فوائد الديون إلى 21% مما ساهم في تضخم الديون الراهنة على حكومات البلدان السائرة في طريق النمو وفي إتاحة الفرصـــة بالنسبة للـــممولين من خلال تمكنهم من إملاء السياسة الاقتصادية والاجتماعية على الحكومات.

إن مسالة فعالية السلطة أو الحكومة كأحد أهم خاصية ينبغي أن تتـــصف بها سيـــادة الدولة الوطنية من منظور القانون الدولي العام، تفيد بأنه ينبغي على الدولـــة أن تـــوفر الاستقرار والأمن اللازمين لضمان حياة شعبها، ولنا أن نتساءل عن هذه الخاصية التي قد تتنافى مع غالبـــية إفرازات الحركيات الاقتصادية التي قدمتها العولمة في طبق لا يثير بالكاد حتى شهية الدول النامية، الأمر الذي يفـــيد بأنه حتى بالنسبة للآثار الخارجية للسيـــادة من منظـــور ذات القانون (كحـــق الدولة في الإشراف على ثرواتها الطبيعية) ، أمورا تبدو قد مضى عليها الزمن.

المبحث الثاني: المتغيرات السياسية و تأثيرها على مسألة الربط

إن المتغيرات السياسية التي أثرت على مسألة الربط و التداخل بين العولمة و السيـــادة عديدة و متشعبة بتعدد و تشعب مجالات و ميادين مظاهر العلاقـــة بين المفهومـــين، إذا كنا نعني بمدلول "السياسية" المدلـــول الموسع للكلمة الذي يشمل إضافة إلى العلاقـــات الســـياسية مجمـــوع العلاقات الاجتماعية و الاقتصادية و الثقافية، و غيرها من مجالات الحياة الدولية و الوطنية .

لذلك فضلنا معالجة هذه المتغيـــرات من خلال تأثير ظاهـــرة العولمـــة على الدولـــة داخليـــا و خارجيا . و من ثمة الكشف عن محاسنها و مساوئها بالنسبة للدولـــة نفسها بغض النظر عن موقف القانون الدولي العام الذي لا يزال صامتا بالنسبة للعديـــد من الانشغالات التي تطرحها هذه المتغيرات السياسية.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

المطلب الأول : أثر العـــولمـــة على الدولـــة

لقد شغل تأثيـــر العولمة على مفهوم السيادة ووضعية الدولة القومية حيزا لا يستهان به من اهتمامات المحللين السياسيين في رؤيتهم للعولمة التي تهدف إلى جـــعل الشيء على مـــستوى عالي، أي نقلـــه من المحدود المراقب إلى اللامحدود الذي ينائى عن كل مراقبة . و المحدود طبقا لهذا التعريف يؤكد على دور الدولـــة القومية ،التي تتمتع بسيـــادة وطنية كاملة تستطيع من خلالها توفير الحماية الداخلية و الخاصة، أما اللامحدود فهو النطـــاق العالمي، حيث تسعى العولمـــة إلى إلغاء حدود الدولة القومية في المجالات الاقتصادية و المالية و التجارية و تعميم نمط مـــعين مـــن الأفكار ليشمل الجميع.

الفرع الأول: الأثـــر الداخلـــي

إن تأثير العولمة أصبح واضحا على الدولة ما دام أنها تهدف إلى اعتـــماد الديمقراطية الليبرالية السياسية وحقوق الإنسان والحريات الفردية، بحكم أنها تهدف إلى الدعوة إلى توحيد القيم الاجتماعية كقضايا تدور حول: المرأة والأســـرة وتوحيد أنـــماط الاســـتهلاك في الذوق والمأكـــل والملبس والمشرب والتفكير، وهذا كله يتعارض في معظم الحالات مع السياسة المحلية التي تتخذها الدولة الوطنية، والتي قد يتقلص دورها ويتأثر في جملة بارزة من العناصر أهمها:

أولا: مشكلة الحكم :

إن العولمة قد تبدو على خلاف الحكم ، لأن الثاني يتم عن طريق الانتخاب وفـــق قواعد معينة معروفة، ومادام أن العولمـــة أضحت واقعـــا يفرض نفسه على السيـــاسة و رجال السياســـة فالدولـــة في هذه المرحلـــة بالذات فقـــدت جزءا من وظائفها باعتبـــارها مصدرا للقرار و لا يتـــم أي شيء بدونها ، لكن هذه المعطيـــات تبين أن الدول يضعف دورها بحكم هذه المؤشرات .

ثانيا: المواطنة و القومية :

الملاحظ بشكـــل نسبـــي أن عنصر المواطنة بدأ يتـــجه نحو الانفصـــال عن الدولة ، فالعولمـــة بحكم منطقـــها أفضـــت على مدى القـــرن العـــشريـــن كلـــه إلى حركـــة هائـــلة

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

للسكان، وغيرت من وجهة المجتمعات المتقدم الثقافات ([1]) .

ويتجلى هذا الواقع من خلال الإقامة و العمل و التنقل في العالم من أجل إبرام الصفقات أو حتى إبرامها عن طريق أدوات الاتصال (الفاكس أو الحاسوب) .

ثالثا: تغيير النزعة القومية: وهذا نتيجة مباشرة لضعف العلاقة بين الدولة و المواطن ما دام أن الدولة ليست الوحيدة التي تخاطب المواطن فهناك عدة خطابات يتلقاها من قبل كيانات مستقلة ، زيادة على ذلك فإن هناك عوامل أخرى شجعت هذه الظاهرة ، منها الضم و الانفصال الذي يمس الإقليم، فضلا عن ذلك فإن الدولة في الوقت الحالي ليست قادرة على فرض مشروع حضاري في هذا الشأن .

و مما ساعد على ذلك عدم وجود إيديولوجية واضحة تتبناها الدولة أو على الأقل قادرة على تطبيقها .

كل هذا أدى إلى تحول الهويات السياسية الكلية إلى الاهتمام بقضايا البيئة ، الجريمة ، حقوق الإنسان، نمو المنظمات غير الحكومية التي وصل عددها إلى حوالي30 ألف منظمة سنة 1993.

و النتيجة أن الولايات المتحدة الأمريكية تريد أن تفرض النموذج الرأسمالي كطريقة توحد كل دول العالم، التي ينبغي لها تطبيق السياسة الأمريكية فيما يرضي هذه الأخيرة.

و هذا ما أظهره المفكر الأمريكي الياباني الأصل **فوكوياما** في كتابه " نهاية التاريخ " الذي أظهر فيه أن انهيار الاتحاد السوفيتي و أوروبا الشرقية هو إثبات لصحة المنهج الرأسمالي على إثر الحرب الباردة، من خلال نجاح القدرات التكنولوجية الأمريكية و كذا مؤسساتها و نظامها.

و تبعا لهذا الرد فالعولمة ظاهرة تبرز ثمرة التقدم التاريخي، التي هي رمز لانتصار النظام الديمقراطي النابع من التجانس في القيم الرأسمالية الديمقراطية .

([1]) فالح عبد الجبار " معنى العولمة " مقال منشور بمجلة النهج ، مركز الأبحاث والدراسات الاشتراكية في العالم العربي الإيديولوجي ، العدد 17 عمان – الأردن 1998 ، ص99 .

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

و حسب هؤلاء فإن العولمة كمفهوم م
الذي أقام العلاقـــة بين الدولة و المجتمع و مكن الدولة من التوسع في الداخل و الخارج ، منطلقة من فكـــرة نفـــاذها انطـــلاقا من فكـــرة الدولـــة المتدخلـــة في بادئ الأمر التي اهـــتمت ببرامج الرعاية الاجتماعية .

مما جعل بعض أنصار العولمة ينتقدون هذه السياسة كونها أجلت تحقيق العولمـــة ولأنها اعتمدت على الوسطية في الطرح على خلاف الغاية التي تتوخاها العولمة .

فالعولمة من الناحية الســـياسية هي إسقاط للأنظمة التي لا تطبق الديمـــقراطية، الأمر الذي يستتبع معه عولمة القانـــون الدولي و الشرعية والديمقراطية و حقوق الإنـــسان وغيرها من المفاهيم السياسية.

أما إذا تطرقنا إلى أثر العولمة على العالم العربي فإننا نكون أمام الحقائق التالية التي تظهر سهولة خضوع العالم العربي للعولمة، والتي من مظاهرها:

_ إن اقتصاديات الـــعالم العربـــي هي اقتصاديات صـــغيرة غيـــر قابـــلة للمنافســـة و بذلك تبقى سياسة الحماية هي الصورة الوحـــيدة التي بيد الدولة.

_ تبعية الأسواق العربـــية للخارج .

– عجز الدول العربية من الناحية الغذائية، الذي قدر ما بين سنوات 1980–1995 ب: 180 مليار دولار، يقابله استيراد الدول العربية 60% من الواردات الغذائية في الـــعالم، و يزداد العجز الغذائي سنويا حيث كان يقدر بـــ : 600 مليون دولار في التسعينـــات إذ وصل إلى 16 مليار دولار في أواسط التسعينات ([1]).

– ازدياد المديونية باســـتثناء دول الخليج، التي بلغت 256 مـــليار دولار، تدفع عنها حوالي 20 مليار دولار كخدمات للديـــون، أما حجم الأموال العربية المـــستثمرة بالخارج فـــيقدر بحوالي 700مليار دولار إذ ترتب على هذا الوضع ارتفاع نسبة البطالة في العـــالم العربي التي تقدر ما بين 15 –25 %.

---

(1) د مفيـــد حلمي " تحديات خدمات العولمة وضرورات التكـــامل الاقتصادي العربي" مجلة النهج ، مركز الأبحـــاث والدراسات الاشتراكية في العالم العربي ، الإيديولوجي العدد 17 عمان – الأردن 1998 ، ص 121.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

- ضعف الإنفاق على البحث العلمي في الجزائر مثلا تقدر ب 0,1 % و في مصر 0,7 % ، في حين أن الدول المتقدمة تتراوح فيها النسبة ما بين 2-4 %، و أن 70 % من البعثات العربية الدراسية لا ترجـــع إلى وطنها . و أن الأبحاث العربية التي نشرت خارج الدول العربية تقدر بـــ : 60% من إجمالي البحوث العربية .

- النمو السكاني المتزايد الذي يقدر بـــ : 3 % سنويا .

- عدم وضع برامج طويلة الأمد، و عدم القدرة على التحكم فيها .

و رغـــم هذا فإن هناك عددا من المعطيات الايجابيـــة التي قد تشجـــع الدول العربية وغيرها ممن هي في وضعيتها ، في انتهاج إستراتيجية محددة لمواجهة الزحف المتسارع للعولمة، ومن أهمها:

أ- المساحة الإجمالية للعالم العربي التي تقدر بمليار و نصف هكتار، أي ما يقابل 10 % من أراضي العالم .

ب-يبلغ عدد السكان بحوالي250 مليون نسمة أي 4,5 % من سكان العالم .

ت- يملك العالم العربي 62 % من الاحتياط البترولي العالمي و 28 % من إنتاج النفط الخام و 12,5 % من الغاز الطبيعي .

ث-يبلغ الناتج الإجمالي للعالم العربي بـــ 350 مليار دولار.

ج-تبلغ الصادرات السلعية بين 140-150 مليار دولار بينما قدرت الواردات بـــ 125 مليار دولا، و تساهم الدول العربية بنسبة 9 % في التجارة الدولية([1]) .

و رغم هذا فإن الدول العربية ستكون سهلة لتأثير العولمة نتيجة تأثير بعض المعطيات العالمية مثل احترام تطبيق حقوق الإنسان، احترام التعددية في ظل الديمقراطية، توقيع أغلب الدول على اتفاقية منظمة التجارة العالمية ، فضلا عن ذلك هناك عامل وحدة الأسواق الماليـــة والنقديـــة و استعمال شبكة الإنترنت.

---

(1) د مفيد حلمي " تحديات خدمات العولمة وضرورات التكامل الاقتصادي العربي" ، مرجع سبق ذكره ، ص 124.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

كما أن العلاقات في ظل العولمة أصبحت تتسم بالتشابك و التداخل المتبادل بين الدولة القومية، بهدف تحقيق المصلحة المشتركة بين الدول خاصة في المجال الاقتصادي، وتبعية الدول النامية للدول القوية بسبب عدم قدرة الدول النامية على إشباع الاحتياجات الأساسية لمواطنيها . كما أصبحت الوسيلة الأكثر فاعلية في تحقيق انتقال السلع و رأس المال و المعلومات و الأفكار هي الشركات متعددة الجنسيات و المنظمات الدولية غير الحكومية التي تتخذ العالم كله مسرحا لعملياتها.

و يعني ذلك إعادة توزيع و تغيير الأوزان النسبية للفاعلين في النظام الدولي لصالح مؤسسات المجتمع المدني على حساب الدول و المنظمات الدولية الحكومية.

و الواقع أن الشركات متعددة الجنسيات سعت إلى احتواء الدولة وتسخيرها لخدمتها، إذ جعلت الدولة ،على حد تغيير أحد الباحثين، تقتنع بدور مديرة المنزل house keeper حيث أصبحت حكومات الدول النامية تتعرض لضغط مضاعف، فمن ناحية هي مطالبة مثل الحكومات في الدول المتقدمة بأن تقوم بوظيفة التدبير – وفق ما تمليه إرادة الشركات متعددة الجنسيات– في مواجهة متطلبات المؤسسات الدولية، و من ناحية أخرى فإنها لا تعتبر شريكا في الاستفادة من مهارات وخدمات الشركات متعددة الجنسيات لأن هذه الاستفادة مقصورة على الدول المتقدمة التي تقع فيها مراكز تلك الشركات.

و من بين التطورات الدولية التي صاحبت العولمة، هناك تغير هيكل النظام الدولي من نظام ثنائي القطبية تسيطر عليه قوتان عظيمتان هما الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي، إلى نظام أحادي القطبية تنفرد الولايات المتحدة الأمريكية بالسيطرة عليه . و من هنا أثيرت تساؤلات حول أفضل نظام يمكن من خلاله ضمان أمن سيادة الدولة القومية، إذ ذهب البعض إلى أن النظام الأحادي القطبية يؤدي إلى انتهاك سيدات الدول ، و على سبيل المثال لم يكن من الممكن أن يحدث لسيادة العراق ما يحدث لها الآن من انتهاكات لو استمر النظام الدولي الثنائي القطبية. و يرى آخرون أن العولمة ستؤدي حتما إلى قيام نظام دولي جديد متعدد الأقطاب و أن هذا النظام هو الذي سيحفظ سيدات الدول بقدر أكبر من النظامين الأحادي و الثنائي القطبية ([1]) .

---

(1) بثنية حسنين عمارة " العولمة وتحديات العصر وانعكاساتها على المجتمع المصري "، القاهرة دار الأمين2000 ، ص 24.

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

و لابد من الإشـــارة هنا إلى أن البعض [illegible] لمفهـــوم " السيادة الوطنية " في ظل حالة الانحسار، و التي تعرفها الدول و الأمم بفعل العولمة ، فتظهر هذه الصيغ أحيانـــا من خلال إعطاء دور مركزي للمنظـــمات الدولية أو من خلال ما يتـــم التعبير عنه بإيجاد هيئة حاكمة بدون حكومات، تضبط آليات عمل العولمة ، و هذا يعني أن تتخلى الدولة عن سيادتها السياسية أو على الأقل عما تبقى منها.

و يرى آخرون، ضمن نفس المنطق من التفكير، ضرورة إيجاد بنى " إقليمية " و ليس " دولية " على الأسس نفسها ، فمثل هذا الأمر يبدو أكثر واقعية و قابلية للتحقيق ، المثال الذي يتم تقديمه في هذا الإطار كأفضل تعبير عن الاندماج الإقليمي هو " الإتحاد الأوروبي" ، و هناك أيضا مثال أقل اندماجا كمنطقة التبادل الحر في شمال أمريكا و التي قامت بموجب الاتفـــاق الموقع في منتصف عقد الثمانينات الماضي بين الولايات المتـــحدة، كندا، المكسيك، و الذي يتطلع الأمريكيون لتعميمه كي يشمل بلاد أمريكا اللاتينية كلها، إلى جانب نماذج أخرى محفزة في آسيا هما "مجموعة أمم جنوب شرق آسيا" و "المجلس الاقتصادي في آسيا– المحيط الهادي".

لكن هذا كله لا يـــعني بأن هذه الصـــيغة الجديدة للتكامل و الاندماج ينبـــغي أن تؤدي بالضرورة إلى تشكيل دولة فيدرالية ما فوق الوطـــنية أو ما فوق القومـــية كما يقول "**شارل آلبير ميشاله**" في بحثه حول العلاقة بين "السيادة الوطنية" و "العولمة" .

هناك إذن انتقال من "الدولة –الأمة" إلى مرحلة ما بعد القومية مما يؤدي إلى ضرورة التفكـــير بإعادة توزيـــع السلـــطة السياسية على الصعيد العالمي، و بالوقت نفـــسه إعادة التفكـــير بالديناميكية السياسية للسوق الذي أصبح عالميا ذا أسس كونيـــة، أو تأكيد هيمنة مفـــهوم القوة وما يتضمنه من سيطرة، و ضمن هذا الســـياق يبرز مفهوم "الهـــيئة الحاكمة الدولـــية"، و التي تعرفها **جوزيفا لاروش** المشرفة على إنجاز كتاب "العولمة تتحدى السيـــادة"، بأنها (تبدو كمجموعة من الضـــوابط الناتجة عن تعدديـــة القـــوى و المكـــونات الفاعلة في إطار العولمة والتي أصـــبحت نشاطاتها متداخلة جدا، و يبقى إيجاد آليـــة ضبط المبادلات الدوليـــة مطلوب لاسيما في ظل غياب القواعد المشتركة واستمرار حالة اللامساواة بل و تفاقمها بين الدول مما يخلق واقع التبعية([1]).

---

(1) جوزيفا لاروش و آخرون "العولمة تتحدى السيادة" (مفهوم الحكومة العالمية) ، مركز الدراسات الدولية و الاستراتيجية، المطبوعات الجامعية الفرنسية ، باريس 2003م ، ص 3.

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

ومن خلال هذا الطرح تبـــدو الرؤى السياسية الج
الســـوق في العلاقـــات الدوليـــة و في ظل التداخل الكبيـــر بين ما هو اقتصادي وما هو سياســـي،وانتفاء الفصل–تقريبا –بينما هو داخلي و ما هو دولي.

الفرع الثاني: الأثـــر الخارجي

للعولمة عدة جوانب تظهـــر من خلال القطاعات التي تؤثـــر عليها، و النشاطات التي تستهدفه بلوغها، و بذلك تبرز العولمـــة كواقع اقتصادي و ثقافي و حضاري و ثورة تكنولوجية .

أولا: أثـــر العولمـــة على الاقتصـــاد

أغلب الذين يتناولون العولمـــة بالدراسة ربطوها دوما بالناحـــية الاقتصادية، و كأن العولمة ظاهرة اقتصادية ولا غير، غير أن أبرز مظاهر هذه العولمة تكمن في الجانب الاقتصادي لأن الدافع الحقيقي وراء تجسيدها، يرجع للتـــقدم التقني القائم علـــى ضرورة تحريـــر الأســـواق و الخصخصة و توزيع الإنتاج عبر القـــارات من خلال الاستثمار و التكامل بين الأســـواق،الأمر الذي يؤدي إلى الانتشار المتزايد للمبيعات و الإنتاج و التصنيع، و بالتالي إقرار تقسيم جديد للعمل الدولي.

إن عولمة الاقتصاد التي كانت انـــطلاقتها الرئيـــسية في التسعينات، نتيجة للربط بين رؤوس الأموال العالمية ، وبين أسواق المنتـــجات و الخدمات ، دفعـــت بالدول إلى المســـارعة في تأسيس منظمة التجارة العالمية القائمة على سياسة التنافس، وإلغاء الحواجز و انتقال الإنـــتاج عن طريق تفتح الاقتصاد الوطني على سياسة الاقتصاد العالمي.

هذا وان ازدياد عدد الـــشركات الذي وصل إلى 400 ألف شركة أدت إلى تقليص دور الدولـــة و القضاء على القطاع العام في عدد كـــبير من الدول أو على الأقل الحد منه الذي سيزول حتما، مع العلم أن هذه الشركات المتعددة الجنـــسيات لا تساهم في التشغيل إلا بنسبة 7% من اليدالعاملة في العـــالم، ولا تتـــجاوز نسبة الضرائب التي تؤديها إلا 4% من مجـــموع الضرائب في العالم بينما تحتكر 80% من حجم التجارة العالمية ([1]) .

([1]) عبد الهادي بوطالب ، " لا بد من تكامل العولمة والهوية ليكون العالم واحدا ومتعددا" ، مقال بملتقى العولمة والهوية ، أكاديمية المملكة المغربية للدورة الأولى ، الرباط 7 – 9 ماي ،1997 ص 123.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

و الملاحظ أن عدد ضـــخم من هذه ال

مختلف القارات الخمس استجابة للمزايا التي توفرها الدول المضيفة من حيث حجم السوق أو وفرة اليد العاملة المؤهلة أو الرخيصة، إضافة إلى وجود تمويل محلي و نظم ضريبية مشـــجعة، سواء وجدت بشكل منفرد أو جماعي ([1]) .

لقد أصبحت هذه الشركات تسيطر على العالم من حيث سعة النشـــاط ونوعيته، حيث تسيطر على أغلب الإنتاج العالمي، وعلى ثلث الاستثمارات الأجنبية المباشرة والثـــلثين من نسبة المساهمة في التجارة الدولية.

وهذا كله أدى إلى تقليص المسافات بين الدول وعدم الاهتمام بالحدود السياسية ، مادام الصراع بين النزعـــة المحلية وأنصار العولمـــة يظـــهر الإستراتجـــية الحقيقية للشركات المتعددة الجنسيات، و تأثيرها على المنظمات الخاصة غير الحكومية منها مثل النقابات والاتحادات المهنية التي غالبا ما تحبذ التطلع إلى نظيراتها على المستوى عبر القومي .

و في ظل هذا الطرح فإن الدول تريد أن تكون هي الأداة الفعالة في العلاقات الدوليـــة التي تجاوزتها الشركات، و قـــيدت من دورها خاصة عندما ســـعت هذه الدول إلى الإقليـــمية التي تستهدف نوعا من التكامل في السياسات في ظل سوق مشتركة، لكونها في النهاية وسيلة –السوق المشتركة– للحـــفاظ على أي شيء من شأنه هذا البعد أن يخفف من شدة العولمة على هذه الدول الإقليمية .

و هذا يؤدي إلى القول بأن الإقـــليمية ليست حلا وسطا بل هي في نهاية الأمر مقاومة للعولمة نفسها و زيادة على ذلك فان المحلية تعد أيضا ظاهرة ضد العولمة .

ثانيا: أثر العولمة على الثقافة و الهوية

تعتبر هذه القضية من أخطر القضـــايا في الوقـــت الحالي باعتبار أن جعل الشعـــوب في ثقافاتها تابعة لغيرها من خلال انسلاخها عن أصلها عن طريق التغريب الثقافي و الحضاري ، فاللـــغة الوطـــنية مثلا أصبحت عاجزة عن مواكبـــة التقـــدم الحضـــاري من حيث المصطلحات المستخدمة. كل هذا يجعل المجتمعات تحت التأثير السلبي للعولمة الثقافية.

---

(1) د.مفيد حلمي " تحديات خدمات العولمة وضرورات التكامل الاقتصادي العربي" ، مرجع سبق ذكره ، ص 106.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

ذلك أن الدول وإلى حد كبير لا تقاس تحكمها في الشـبكات الاقتصادية و التكنولوجية و الإعلام و الاتصـال، و مقـدار ما تعقـده من مؤتمرات علمية و ما تتوصل إليه من اختراعات و ما تقوم به من دراسات ميدانية ، وغيرها من مظاهر الثقافة

و النتيجة التي تترتب على ذلك هي حتما ازدياد وثيرة النفقات الخاصة بالبحث العلمي في الدول المتقدمة، في مقابل الضعف الكبير في ميزانية الدول النامية المخصص لذات الغرض.

إن ما يلفت الانتباه هاهنا هو مدى الخطورة في تشـويهه الثقافات المحلية على حساب فسح المجال أمام الثـقافات الغازية التي قد لا تتماشى والأعراف المحلـية لاسيما تلك القائمة منها على أساس عقائدي وأخلاقي، كتلك المحاولات الرامية إلى تمرير بعض الأفكار والمظاهر الخبيثة كالنزعة الجديدة التي طرحت في مؤتمر **بيكين** حول المرأة والتي مفادها إمكانية الاعتراف بوجود جنس ثالث لا ذكر و لا أنثى ضمن منظومة حقوق الإنسان المعاصرة.

ومع ذلك لا تزال معظـم أهـم المنظـومات المؤسـساتية التي قامت تحت مباركة ورعاية القانون الدولي العام ، تحتفظ بحق الاعـتراف بما تلعـبه الـثقافات المحليـة مـن أدوار على مستوى هذه الكيانات القائمة على أسـاس احترام السيادات الوطنية، ومن جـملة ذلك اعتماد خمسة لغـات رسمية بالنسبة لصياغة ميثاق منـظمة هيئة الأمم المتحدة ، واعتماد قاعدة التوزيع الجغرافي العادل في اختيـار القضـاة الدوليين العاملين على مستوى محكمة العدل الدولية كأعلى هيئـة قضائية تابعة لمنظمة الأمم المتحدة، بان يراعى في اختيارهم محاولة التنويـع في أغلـب الحضارات والثقافات العالمية.

نسجل في هذا الإطار عمل بعض الدول القوية على التـسابق من أجل تعزيز انتشـار لغتها وثقافتها العريقة عبر أكبر عدد ممكن من السيـادات الوطنية الأخرى، لاسيما تلك التي كانت تربطها بها أنمـاط معينة من أشكال الاستعمـار المباشر، كدفاع فرنسا على لغتها عبر ما يعرف بمجموعة الدول الفرانكفونية التي لا تمثل سوى 3% من دول العالم.

ضمن نفس السيـاق تتبع بريطانيا سياستها الحمائية على هذا النمط العولمـي تجاه ما يعرف بدول الكومنولث.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

خلال اجتماع اليونسكو بالمكسيك انتقد [illegible] المجال، قائلا : "إني أستغرب أن تكون الدول التي [illegible] إلى الثورة ضد الطغيان ، هي التي تحاول أن تفرض ثقافة شمولية وحيدة على العالم أجمع، إن هذا شكلا من أشكال الامبريالية المالـــية و الفكرية الذي لا يحـــتل الأراضي و لكن يصادر الضمائـــر ومناهج التفكيرو اختلاف أنماط العيش".

و في نفس السياق عارض الرئيس الفرنسي شيراك إقامة مطعم (ماكدونالد) في برج إيفل تقديســـا لنمـــط المعيشة الفرنسي. وأن النرويج في بدايـــة الأمر عندما عارضت معاهـــدة **ماستريخت** فإنها كانت تدافع عن هويتها المستقلة عن الهوية الأوروبية الموحدة، وتحفظ سنغافورة –رغم تقدمها في المجال الاقتصادي– على الاستعمال غير المراقب على مستوى شبكة الانترنت خوفا من الانحلال الثقافي، وفي النفس السياق تقريبا فإن كوريا الجنوبية سنة 1997 كانت مسرحا لإضرابات واضطرابات دفاعا عن حقوق العمال التي تتنافى تماما مع عولمة الاقتصاد.

لذا فإن الصراع يبقى دائم ويومي بين العولمـــة والهويـــة ، إذ قد وصل التأثير إلى البيت الداخلي (المطبخ ، التأثيث ، الحلويات و آلات المطبخ...) و كذلك طريقـــة الاحتفالات ، و خاصة أعياد الميلاد ورأس السنة المسيحية و ظـــاهرة الاختلاط في الحفلات ومراسيم الزواج و شرب الخمـــر و البيبسي والكوكاكولا . و في هذا السياق يرى أنصار العولمـــة بأن الدول – المحافظة أن صحت هذه الكلمة– عليها أن تقيم الفرق بين العولمة والهوية، إذ الهوية تعني فكرا رجعيا، و العولمة تعني فكرا تقدميا).

و بطرح موضوعي يرى البعض الآخر من أنصار العولمـــة غير المتـــشددين بأنه لا يوجد تناقض بين العولمة و الهوية فالعولمة تعتمد على سيـــادة العلم، بينما يكون من حق كل واحد أن يحتفظ بهويته كما شاء، و على الطريقة التي يريدها و لو تعددت الهويات داخل هذه العولمة([1]).و مثالها ما يحدث في دول الصين و اليابان و كوريا و إسرائيل، التي تأخذ من العولمة

([1]) ناصر الدين الأسد ، الهوية والعولمة ، مقال منشور بملتقى الهوية والعولمة ، أكاديمية المملكة المغربية، الدورة الأولى الرباط7_9 مايو 1997م ، ص70.

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

ما يلائمها كترجمة علماء ومفكرين هذه الدول للك
الهويـــة بمقاومة كل الأفكار التي تعمل على إذابة الشخصية الوطنية .

إن سياسات (الحمائية) مثل هذه لا تكـــون مجدية إذا لم تعـــتمد سياسات محلية عقلانية متمسكة بالعقيدة و اللغة و العادات و التقاليـــد ، مادام أن العولمة تستهدف تهميش الثقافـــة الوطنية واللغة الوطنية .

إن دعاة العولمة الثقافية يعتبرون سياسة الحمايـــة الداخلية الرامية إلى التشبث بالثقافة الوطنية و العادات و التقاليد الوطنية ، من قبيل سياسات الانغلاق والتأخر الحضاري و لكن بنظرة عكســـية ، يتضح لنا أن دعاة العولمـــة يستهـــدفون الوصول إلى إقامـــة غزو ثقافي على سائـــر الثقافات الوطنية لهذا جاء رد الفعل .

ثالثا: أثـــر العولمـــة على الاتصال و الإعـــلام

العولمة حسب أنصار العولمة التكنولوجية هي بمـــثابة ثورة تكنولوجية تم بلوغها بعد المرور بالرأسمالية الصناعية التي تعني وجـــود تنمـــية صناعية يســـرت الوصول إلى الفضـــاء الخارجي، انطلاقا من تلاحم الشبكات المتنوعة والاتصال و الاقتصاد و التكنولوجيا، الذي أدى إلى تقليص المسافات بين الدول، و عدم إقامة أهمية للحدود السياسية و بالتالي خرق للسيادات الوطنية، و بذلك تصبح العلاقات خاضعة لتنافس يحتدم بين أنصار النزعة المحلية و أنصار العولمة .

و حســـب هذا الاتجاه ما دام أن العولمـــة ثورة تكنولوجية فهي بذلك ظـــاهرة تخرج الدولة من دورها التقليـــدي إلى دور جديد نتيـــجة الاعتمـــاد على شبـــكة الانـــترنيت التي تبرز التجـــارة الإلكترونيـــة و انطلاقـــا من عامـــل الإعلام فإننـــا نجد أنفســـنا أمام حقيقـــة مـــفادها تدويل الإنتاج و الاستثمار و التجارة و الخدمات، الـــذي ينعكس على أسلوب الإنـــتاج و التسويق و الدعاية و الإعلان و الاستهلاك ([1]) .

ففي مجال الاستهلاك السينمائي تشـــير جريدة **لوموند** الفرنسية إلى استخدام الولايات المتحدة أسلوبا جديدا لترويج صادرتها ، نابعا بالدرجة الأولى من البرامـــج التلفزيونية و قـــد أدى

([1]) السيد ياسيـــن " مفهـــوم العولمة " ، مقال في العرب و العولمـــة ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ،1997 ، ص67 .

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

هذا الاستخدام إلى نتيجة مفادها أن أوروبا في الفتر
الأمريكية من 56% إلى 76% .

و على الشاشـــة حوالي 50 دولة أوروبيـــة ، تـــبين أن الأفـــلام الأمريكيـــة تمثـــل حوالي 53 من مجموع البرامج أمام تراجع أوروبي في هذا السيـــاق بتسجيل خسارة قدرت بحوالي 4 مليار دولار ترتـــب عنها فقـــدان 250 ألـــف فرصـــة عمل.

أما في مجـــال الإعلان ن الدراسات تشير إلى أن الإنفـــاق في هذا المجال كان سنة 1997 قد بلـــغ لدى الدول العظمى مستويات عالية ففي الولايـــات المتحدة الأمريكية 87,9 مليار دولار و في اليابان 40,7 مليار دولار ، و في ألمانيا 23,8 مليار دولار، و بريطانيا 12,6 مليار دولار، وفرنسا 10,5 مليار دولار([1])

إن تأثير الإعلان و الدعاية واضحين على أنماط الاستهلاك المحلية من لباس وشرب والفنون مما يفيد في النهاية إلى الدور الخطير الذي قد تلعبه عولمة الاتصال والإعلام على الثقافة والهوية المحليين.

إن وسائـــل الاتصـــال و المعلـــوماتية تسيطر على العالم حيث انعكست على الإنتاج و التسويق، مما قد يفيد في الوقت نفسه بالدور الايجابي الذي تلعبه عولمـــة وسائل الاتصال، ولنا في هذا الإطار أن نشيد بالدور الجبار الذي لعبه انتشـــار عبر مدى واسع من العالم ثقافة استعمال الهاتف النقال و كان آخر هده التحسينات الوضع الذي أحدثه النقال في الجزائر على مستوى تنشيط السوق وفي قطاعات الخدمات، هذا الأخير الذي شاع استعماله كثيرا ففي الولايات المتحدة نجد أنه يستخدمه واحد من ستة أفراد شعـــبها، ويقل هذا العدد قليلا في أوروبا بحيث يصل إلى واحد من عشرة.

هذا و يظـــهر أن الدول الغربية تنفق أموالا كبيرة من أجل تحسيـــن قدراتها في مجال الاتصال و الدعاية و في مجال البحث حتى تسيطر أكثر على العالم.

أما في مجال التدريب و التأهيل ، فتقدر الأموال المستثمرة في هذا القطاع حوالي 200 مليار دولار سنويا، و تظهر المعلومات إلى أن ثلاث شركات تزيد ميزانـــية تدريبها على المليـــار

([1]) د.مفيد حلمي ، مرجع سبق ذكره ، ص 107 .

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

دولار سنويا، لذا فالتطور التكنولوجي يعمل على [illegible] انخفاض الطلب في السوق الداخلية ، نتيجة لزيادة البطالة ، و انخفاض القوة الشرائية لشرائح واسعة في المجتمع .و من الثورة التكنولوجية التي أصبحت تخترق المسافات والحواجز و الحدود دون ترخيص، هناك قطاع المعلوماتية الذي يمثل 29% من الناتج القومي في الولايات المتحدة الأمريكية وبفضل هذا القطاع فإن الولايات المتحدة تغزو العالم بالأدوات و البرامج ([1]) .

أما بخصوص مدى التنافس القائم بين الدول الكبرى على السيطرة وإحكام القبضة على استعمال وتوظيف تكنولوجيات الإعلام والاتصال، فنجد في سياق اللغات المسيطرة على أكبر شبكة إعلامية في العالم المعروفة بشبكة **الانترنيت، أن** الإحصائيات تشير إلى أن 88% من معطيات الإنترنت تتم باللغة الإنجليزية و9 % بالألمانية و2% بالفرنسية و1% موزعة على بقية اللغات ([2])

في حين تزايد عدد مستخدمي الإنترنت الذي يفوق20 % كل ربع سنة، ففي 1995 بلغ عدد مستخدمي الإنترنت أكثر من 4.8 مليون، مع الإشارة بأن أكثر من مليون نصف المليون منهم يوجدون خارج الولايات المتحدة الأمريكية ، مما يشير إلى فكرة التنافس التأثيري المشار إليه أعلاه بين الدول الكبرى في احتكار هذا النوع من التأثير العولمي .

و تشير الدراسات الحديثة بأن الأمية العالمية بلغت نسبتها حوالي 5/1 من سكان العالم و أن الأغلبية الساحقة منها مرجعها المعلوماتية ووسائل الاتصال إما لعدم استعمالها أو لاستخدامها بأدنى الحدود والمستويات.

و في هذا المسعى يشير المفكر الأمريكي **فيردمان :** " أن العولمة أمر واقع ، على اللاعبين إما الانسجام معه و استيعابه ، أو الإصرار على العيش في الماضي ، و بالتالي خسارة كل شيء ، ذلك أن الخيارات باتت اليوم أضيق مما كانت عليه في الزمن الماضي ، و أنه لابد من قبول الأمر الواقع " ، "وبأن العولمة فرصة تاريخية لكسر طوق التخلف عن الدول النامية" ([3]) .

([1]) فالح عبد الجبار، مرجع سبق ذكره ، ص 109 .

([2]) محمد الحبيب بلخوجة ، مرجع سبق ذكره ، ص125 .

([3]) محمد الحبيب بلخوجة ، مرجع سبق ذكره ، ص 99 .

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

و عليه فإننا نلاحظ أن الثورة الهائلة ف
التي صاحبت العولمـــة و أدت إلى انتهاك سيـــادة الدولـــة ، فقد ترتب عليها تقريب غير معهود للمسافات بين مختلف منـــاطق العالم ، و أدى ذلك إلى أن أي حدث يقع في أية منطقة من العالم يكون له صداه في غيره من المناطق دونما اعتبار للحدود السياسية أو لمبدأ السيادة الإقليمية.

كما أدت الثورة الاتصالية إلى الارتفاع الكبيـــر في نسبة السكان، داخـــل كل مجتمع أو أمة، التي تتفاعل مع العالم الخارجي و تتأثر به في نمط حياتها و تفكيرها.

كما أدت متغيرات العولمة إلى إعادة تشكيل خريطة و موازين القوة في النظام الدولي بما يـــرجح أوزان القـــوة الاقتصادية و العلمـــية و التكنولـــوجيا علي حساب القـــوة العســـكرية و الديمغرافية ، و لكن دون أن تفقد هذه الأخيرة مجمل ثقلها بالطـــبع . كما أعيد تربيت الأولويات على جدول أعمال النظام الدولي فتراجعت القضايا التقلـــيدية التي كانت تحـــتل مرتبة الصدارة في مرحلة الحرب الباردة ، مثل قضايا الصراع بين الشرق و الغرب أو حتى بين الشمال و الجنوب.

و تـــقديـــم قضايا جديـــدة متعـــددة باتت تواجهها الجماعـــة الدوليـــة مثـــل مشكـــلات الطاقـــة، و التلوث البيئي و التصحر والتضخم و الإرهاب و حقـــوق الإنسان ، و أسلحة الدمـــار الشامل ،

و هي القضايا التي تتطلب جهدا دوليا جماعيا لمواجهتها ، – التي لم يكن لها أن تروج لولا تأثير وسائل الإعلام والاتصال– مما يتطلب بدوره التعامل مع مفهوم السيـــادة من منظور جديـــد ([1]) .

كما أدت العولمة إلى خلق جو من التكامل الاقتصادي العالمي من خلال الزيادة الكبيرة في درجة تنوع السلع و الخدمات المتبادلة بين الأمم ، و تنوع مجالات الاستثمار التي تتجه إليـــها رؤوس الأموال من بلد إلى آخر، بالإضافة إلى النمو الكبير في تبـــادل المعلومات والأفكـــار بين الدول .

ومن هنا يمـــكن أن نســـتخلص بأن العـــولمة هي نـــظام يقفز على الدولة و الأمـــة و الوطـــن و يســـعى إلى إنشـــاء كيـــانات كبيـــرة كالشركات متـــعددة الجنسيات ، إلا أنـــه في المـــقابل يـــعمل على التفتيت و التشتيت ، حيث إن إضعاف سلـــطة الدولـــة و التخفيـــف من حضورها لصالح العولمة يؤديان حتما إلى استيـــقاظ أطر الانتـــماء السابقة على وجود الدولـــة ،

([1]) حسن نافعة ، "نظرة على العلاقات الدولية في القرن العشرين " (صعود و انهيار التنظيم الدولي الحكومي) ، القاهرة ، كلية الاقتصاد و العلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ص16–18.

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

كالقبـــيلة و الجهة والتعصب و المذهب، و النتـــيـ
في النهـــاية خطرا على عنصر السيـــادة ذاته ([1]) .

المطلب الثاني: تقييـــم التأثيـــرات

سارت غالبية المتغيرات التي صاحبت العولمـــة، في اتجاه تقليص نطاق تطبيق مبدأ السيادة الوطنية ، إلا أن بعضها كان له تأثيرات إيجابية، و من هذا المنطـــلق سنوضح أهـــم هذه التأثيرات .

الفرع الأول: التأثيرات الإيجابية

قادت التأثيرات الإيجابية في مجمـــلها إلى تدعيم قدرة الدولـــة و سلطتـــها في مجـــال مباشرتها لبعض أهم وظائفها سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي.إذ فتحت التطورات الراهنة البـــاب واسعا أمـــام زيادة قـــدرة الدولـــة على التوســـع في ممارسة المعنى الإيجابي للسيـــادة ، و المتمثل في سلطة إبرام التصرفات القانونـــية تنظيما لعلاقاتـــها مع الدول الأخرى و مع غيرها من أشخاص القانون الدولي.

كما أتاحت العولمـــة الراهنة للدول النامية فرصـــا أفضل لتفاعل أكثف مع العديد من الفاعليـــن الدوليين من خلال الاستـــفادة من ثمـــار الثورة الثقافية والاتصالية ، والتسلح بمنطـــق الشرعيـــة الدوليـــة و باحترام القانون في الدفاع عن قضاياها ([2]) .

وهناك تأثيرات ذات طبيعية إيجابية و سلبية في أن واحد ، فالنظـــام الجديـــد للمسؤولية الدولية الذي من شأنه أن يجعل الدولة مسؤولة دوليا في مواجهة دول أخرى لمجرد حدوث ضرر أو حتى مجرد مخالفة التزام دولي معين مما يعتبر تضييقا لنطاق السيادة الوطنية ، له أيضا مظهره الإيجابي المتمثل في تعزيز هذه السيـــادة ، حيث يســـوغ للدولة المتضررة من جراء فعـــل معين منسوب إلى دولة أخرى المطالبة بإصلاح هذا الضرر طالما تحققت له شروطه

([1]) محمد عابد الجابري ، قضايا في الفكر العربي المعاصر " ، بيـــروت ، مركـــز دراســـات الوحـــدة العربيـــة 1997 ، ص135.

([2]) جلال أمين "العولمة والدولة " ، مرجع سبق ذكره ، ص 183.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

الموجبة . و بعبارة أخرى إذا كان من شأن هذا ا
سيادة دولة ما ، إلا أنه يقود في المقابل إلى تعزيز سيادة دولة أخرى .

إن التطور الذي لحق سلطات الدولة الشاطئية بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار عام 1982م التي أضافت إلى مسافة الـ 12 ميلا التي مثلت أقصى عرض مسموح به قانونا للمياه الإقليمية لكل دولة شاطئية مسافة أخرى تمتد إلى 200 ميلا بحريا تباشر الدولة عليها وفي نطاقها سلطاتها، كنتيجة للتقدم التكنولوجي الهائل الذي شهده العالم خلال العقود الأخيرة، وما ترتب عليه من زيادة في قدرات الدول في مجال استخراج الثروات من البحار واستغلالها بكفاءة أكبر، ولعل في عولمة وسائل الاتصال والإعلام وازدهار تدفقات التجارة الخارجية أثر في هذا التطور ([1]).

ومن إيجابيات العولمة ما تضمنه اتفاقية منظمة التجارة الدولية التي تستهدف:

أولا : تخفيض الضرائب الجمركية.

ثانيا : تشجيع المنافسة بين الدول والشركات.

ثالثا : محاربة ظاهرة إغراق السوق.

رابعا : توسيع مجال التجارة، ليشمل الخدمات والمعلوماتية والاتصالات والمواصلات.

خامسا : فتح الأسواق العالمية أمام السلع ومنتجات الدول المختلفة، ونجم عن تطبيق هذه السياسة ارتفاع حجم حصة الدول النامية من التجارة من 23% إلى46% ، وترتب عن ذلك تدفق رؤوس الأموال الخاصة على الدول النامية الذي يرجع أساسا إلى سياسات هذه الأخيرة.

سادسا : عدم التمييز في المعلومات بين الدول.

سابعا : تحديد قواعد السلوك التجاري.

ثامنا : تحريم الدعم الداخلي لسعة معينة.

([1]) د. أحمد الرشيدي ، " التطورات الدولية الراهنة ومفهوم السيادة" ، مرجع سبق ذكره ، ص21.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

زيادة على ذلك فإن ربط العالم بشبكات الانترنت ب
ومتى شاء، فضلا عن ذلـــك توحيد العالم اقتصاديا وسياســـيا وثقافيا إبـــعاد الصراعات الحالية.

هذا ما يمكن قوله باختصار عن أهم مظاهر الاستحسان الناجمة عن آثار العولـــمة، بقي لنا أن نتطرق إلى ما خلفتـــه من إفرازات سلـــبية لاسيما تـــجاه الدول الناميـــة التي لتـــزال تعاني من ضعف قدراتها الدفاعية لاسيما على الصعيد الاقتصادي.

الفرع الثاني: التأثيـــرات السلبيـــة

تسببت التطورات الراهنة للنظـــام الدولي المعاصر في ظل عصر العولمـــة، في أزمة طالت كل أنماط الدول ، وطرحت نفسها بأشكال مختلفة على تلك الأنماط. فإذا كانت أزمة الدولـــة الماركسية اللينينية، هي أزمة انهيار للنموذج الشـــيوعي، فإن أزمة الدولة الديمقراطية اللـــيبرالية تتجسد في أزمة الحزب السياســـي الذي هو عماد تعدديتـــها، كما أن أزمة الدولـــة البيـــروقراطية تتمحور حول ضعف الفعالية و العجز عن بناء قطـــاع عام قادر وكفـــؤ.

عموما هذه الأزمات تغذيها مصادر داخلية وأخرى خارجية دوليـــة نعرضها فيـــما يلي:

أولا – المصادر الداخلية:

أ- أنتجت سياسات التحريـــر الاقتصادي ارتخاء في قبضة الدولة على أصولها، فلم تعد علاقاتها بها علاقة المالك بما يملك، بل علاقة المنظم بوحدات تتبع إدارته.

ب-أدى نمـــو المجتمع المدني إلى تهميش دور الدولة من خلال سحب بعض الوظائف منها بنقلها لفاعلين آخرين، فقد بدأت تلك الظاهرة في مجالات الصحة و التعليـــم و الثقافـــة و النقل و المواصلات و البريد، ثم امتدت إلى إدارة السجون و خدمات الأمن الخاصة.

ت -أدت العولمة إلى تهديد الثقافة و الحضارة المحلية من خلال الاتجاه إلى نشر ثقافة كونية و نمط معين من الأفكـــار ليشمل الجميـــع، مما أدى إلى إيـــجاد حـــالة مـــن الاغتراب بين الفـــرد و تاريخه الوطني و موروثـــاته الثقافيـــة و الحضارية. كما أدت

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

إلى الضغط علـــى الهوية و الشخصية

إطار هوية و شخصية عالمية ([1]) .

ثانيا: المصادر الخارجية

أ- أسفرت ظاهرة تشكيل التكتلات الإقليمية عن نقل جزء من سلطات الدولـــة إلى هياكل الكيانات غير القومية .

ب- أنهت الثورة الاتصالية احتكار الدولة للمعلومة التي أصبحت من السهل الحصول عليها من مصادر متعددة .

ت- فرضت شروط التعاون الدولي صياغات محددة لقواعد اللـــعبة السياسية الداخلية و قررت مؤسسات التمويل الدولية منح مساعداتها للدول أو منعها إياها بضرورة تبنيها الديمقراطية و التنشئة على ثقافة حقوق الإنسان.

ث- لم تعـــد هناك خطـــوط فاصلـــة بين الشأنيـــن الداخلـــي و الخارجي (أو بـــين مسؤولية الدولـــة و مسؤولية المجتمع الدولي) ففكرة السيـــادة المطلقة لم تعـــد مقبـــولة كما سبق توضيحه. و لم يعد إطلاق يد الأنظمة الحاكمة في تحديد نطاق الشـــأن الداخلي أمرا مســـلما به كما كان في الماضي، بل أصبح تدخـــل المجتمع الدولـــي في بعض الأمور التي كانت في الماضي شأنـــا داخليا، أمرا مقبـــولا بل يراه البعض ضروريا وواجبا ([2]) .

و من هنا أعيد إحياء حق التدخل الإنساني لكن في قالب جديد ، و هو ما يعد أخطـــر التطورات ما بعد الحرب الباردة عموما، من حيث تأثيره على سيادة الدول بسبب الطبيعـــة غيـــر المنضبطة وغير المقننة التي يتم بها ممارسته هذا الحق، ولأنه يعكس اختـــلال التـــوازن الدولـــي لصالح الولايات المتحدة بعد انهيار الإتحاد السوفياتي.

---

(1) أحمد الخضيري ، مرجع سبق ذكره ، ص 74-94.

([2]) حسن نافعة ، مرجع سبق ذكره ، ص 16-18.

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

ج-نجحت بعض الشعـــوب بعد كفاح ومؤسسات قابلة للمساءلة من الشعب ، ولكن انتـــشار الشركات المتعددة الجنسيات سمح ببـــروز ظاهرة عدم المساءلة بالنسبة لهذا النوع من الكيانات، فهي لا تخضع للمساءلة و لا تتسم بالشفافية ، وبالتالي هناك عجـــز ديمقراطي تجاه هذا النـــوع ليس فقط في أوروبا، وإنـــما أيضا في الولايات المتحدة واليابان، وجميع اقتصاديات العالم المتأثرة بالعولمـــة.

ح- أصبحـــت الدولـــة مســـؤولـــة مســـؤولية دولية مبـــاشرة ليس فقط عن أفعالـــها غيـــر المشروعة التي يترتـــب عليها حدوث ضرر مادي للـــدول الأخرى أو لمواطني هذه الدول وإنـــما تســـاءل أيضا عن أفعالها المشروعة التي تصدر عنها إعمـــالا لمبدأ السيـــادة وفي نطاقها الإقليمي التي يترتب عليها حدوث ضرر للغير.

وعلى سبيل المثال فإن قيام دولة ما بإزالة الغابات من مساحات شاسعة داخل إقليمـــها يجعل هذه الدولـــة مسؤولة دوليـــا في مواجهـــة الدولة أو الدول التي قد يتسبب هذا التصرف في إحداث خلل ظاهر للتوازن البيئي داخل إقليمها ، ويحق للدولة المتضررة في هذه الحالة أن تطالب باقتضاء التعويض المناسب.

خ- ظهور مؤسسات أمنية ذات مجال حركة عالمي ، أبرزها حلف الناتـــو الذي أصبح مؤسسة ذات صبغة عالمية ، ففي قمة الحلف الخمسينية التي عقـــدت في واشنطـــن في أبريل سنة 1999 ، أقر قادة دول الحلف بضغط من الولايات المتحدة الأمريكية، مفهـــوما إستراتيجيا يتيـــح لقوات الناتو الحق في العمل في أي مكان في العالم بخلاف ما أقرته الفقـــرة الخامسة من ميـــثاق الحلف عام 1994م المتعلقة بتقييد التحرك داخل نطاق منطقة اليورو الأطلنطي، بل أصبح الحلف يتحرك دون تفويض من الأمم المتحدة حسب ما شاء.

ويهدف الحلف في الوقت الراهن إلى فرض التزامات – من خلال بعض الاتفاقيـــات الدولية الخاصة بمناهضة أسلحة الدمار الشامـــل- تلقائيـــا على الدول الغير الموقـــعة عليها مثل الاتفاقية الخاصة بمكافحة الأسلحة الكيماوية. و هناك آليـــات مقترحة لتنفيذ تلك الالتـــزامات منها

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

مراقبة التسلح والإنذار الممكن وشفافية التدريبات

ذلك انتهاكا لسيادة الدول التي تفرض عليها تلك الالتزامات ( ).

د- أدت العولمة إلى إيجاد مصادر قانونية منافسة لسلطة الدولة في مجال التقنين، فالمعروف أن قدرة الدولة على تقنين سلوكيات الأفراد تعد أحد مظاهر السيادة التي تمارسها على جميع القائمين على إقليمها. لذا فإن فكرة التقنين ظلت ترتبط بالدولة في المقام الأول وذلك لما تملكه من مقومات مادية قادرة على وضع القاعدة القانونية موضع التطبيق.

ولكن مع ظاهرة العولمة ظهر أشخاص جدد قادرون على إيجاد القواعد التي يرونها ومن هنا كانت الأصوات التي نادت بإيجاد قانون مستقل لتنظيم حركة التجارة الدولية ، فالعولمة جاءت لتؤكد أن حق تنظيم السلوك وضبط حركة تعاملات الأفراد لم يعد حكرا على الدولة وحدها، كما ساعد على نشأة هذا القانون تأكيد دور القضاء الخاص(التحكيم) في الفصل في منازعات التجارة الدولية بعيدا عن القضاء الوطني. ولذا انتشرت مؤسسات التحكيم سواء الإقليمية أو الدولية، التي تعطي القدرة على إيجاد القواعد التي تفصل في منازعات التجارة الدولية بعيدا عن القوانين الوطنية.

ذ-ظهرت في ظل العولمة قوانين عابرة للحدود فإذا كان الفكر القانوني التقليدي يرى بأن التشريع يعد مظهرا من مظاهر سيادة الدولة فانه قد حصر قوة التشريع هذه بتلك الحدود الجغرافية لتي تملكها الدولة، ولكن في ظل فكرة العولمة ظهرت القوانين الاقتصادية العابرة للحدود. ففي الولايات المتحدة الأمريكية توجد قوانين تراقب المنتجات الإستراتيجية وتمنعهما من الوصول إلى أيدي الدول المناوئة لها. فعلى سبيل المثال وفي مجال المعلوماتية، تعطي الولايات المتحدة الأمريكية للقوانين التي تراقب حركة المعلوماتية ، أثرا غير إقليمي بحيث تمتد هذه القوانين إلى جميع العقود التي ترد على المعلوماتية الموجهة إلى بعض البلاد التي تضعها الولايات المتحدة الأمريكية على القائمة السوداء ، سواء كانت هذه المنتجات أمريكية أم لا، ولاشك أن هذا الأثر المتعدي لتلك القوانين يمثل إحدى آليات تذويب فكرة السيادة. ومن أجل إضفاء نوع

([1]) محمد مصطفى عرفي ، " العرب وعولمة الناتو " ، جريدة الأهرام ، (القاهرة) 2001/3/23 ، ص3.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

من المشروعية لمثـــل هذه التشريعـــات المتعديـــ الإنســـان وعملـــيات التجـــارة الدوليـــة.

وهكذا يتضح لنا وجود علاقة طردية بين المتغيرات التي صاحبت العولمة وتقلص السيادة الوطنية. إلا أن التأثيرات السلبية للعولمة على سيادة الدولة ليست بدرجة متساوية على جميع الدولة، فالدول النامية عرضة للتأثر بدرجة أكبر من الدول المتقدمة، خاصة في المجالين الاقتصادي والثقافي .

فقد أصبحت الدول النامية محاصرة من الداخل بمـــجتمع مدني يتمتع بدعم عالمـــي، وبعجز متزايد في الوفاء بالاحتياجات الأســـاسية لمواطنـــيها، أما خارجـــيا فأصبحت محاصرة بصندوق النقد الدولي وسياسات الدول الكبرى، مما يثير تساؤلات بشأن حدود الســـيادة والأدوار المنتظرة للدولة في ظل هذا الوضع.

ففي الوقت الذي كانت فيه كثير من الدول النامية تعاني من التهميش الاقتصادي لعدم قدرتها على المنافسة وتذويب ثقافتها الوطنية في الثقافية الكونية، نجد أن هناك شعـــوبا و ثقافات أخرى شتى في العالم لا تخشى العولمـــة، فاليابانيون مثلا لا يخافونها بل يتفاعلون معها، فهم لم يتـــأثـــروا في خصائصهـــم الثقافـــية وسماتهـــم القويـــة بالغرب ، بل أن إنجازهم الاقتصادي يســـاعد على توليد الثقة في عنصر اختلاط ثقاتـــهم المحليـــة بالثقافـــات الأجنـــبية لاسيما منها الغربية ([1]) .

وهكذا فإن هناك علاقة عكسية بين تقـــدم الدولة ومدى تأثرها بمتغيـــرات العولمـــة ، وبعبارة أخرى هناك تأثيرات متفاوتة للعولمة تجاه الدول من وجهة نظر مدى احتفاظها بسيادتها الوطنية .

عمومـــا إن مختلف المتغـــيرات التي ساعدت في فهم واســـتيعاب مواطـــن العلاقـــة والتداخل الممكنين بين مفهوم الســـيادة الوطنية والعولمة كظاهرة مستحدثة، من منظور ما تشهده عمليا الساحة الدولية، المؤثرة في غالب الأحيـــان ضمن وثيرة هذه التداخلات والتضاربات ، إلا أنه لا ينبغي الوقـــوف على هذا الحـــد من الفوضى التي تنشا من جراء تلك الاصطدامات التي

([1]) مركز الأهرام للدراسات السياسة والإستراتجية ، التقرير العربي ، القاهرة ، 1999، ص75.

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

قامت بفعل تزايد وثيـــرة تلك المتـــغيرات ، ونقص والأساليب الحفاظ على الأقل على بعض أهم مكاسب السيـــادة الوطنية الكلاسيكية ، التي يقـــوم عليها القانون الدولي العام نفسه، الأمر الذي يقودنا إلى الحديث عن مسألة جد حساسة ومصيرية للغاية بالنسبة للسيادة الوطنية ألا وهي مسألة رهـــانات العولمـــة.

Your complimentary
use period has ended.
Thank you for using
PDF Complete.
Click Here to upgrade to
Unlimited Pages and Expanded Features

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

الفصل الثاني: رهـــانـــات العـــولمـــة

لقد تنامت درجات الحس الجماهيري وكذلك الوطني على مستوى العديـــد من السيادات الوطنية ، فدول العالم الثالث وجدت نفسها في وقت مؤخر من الزمن لا تقوى سوى على هضـــم و تقبـــل جـــل التأثيـــرات السلبية التي جاءت بها العولمة، وهذا من جراء تفحص وضعـــية شتى القطاعات الحيوية لدى مجتمعاتها، بل أنها لاحظت بنوع من التعجب و الاستفهام أن الدول الرائدة في رسم السياســـات العولمية هي في حذ ذاتـــها تضطر إلى وضع ونـــهج سياسات حمائـــية تجاه العولمة وتأثيراتها.

فهذه دول الاتحاد الأوروبي حين تفاوضها ككتلة موحدة في إطار الاتحـــاد الأوروبي ، تصر على شرط احترام الثقافات المحليـــة للدول الأعضاء بل المحافظة عليها باعتبارها ثراتا لها ، بخصوص انضمامها إلى حظيرة المنظمة العالمية للتجارة ، كما أن الولايات المتحدة و حتى بعض الدول من الاتحاد الأوروبي الرائـــدة لا تزال تعتمد سياسة دعـــم القطاع الزراعي ، مخلـــة بذلك بمبادئ المنافســـة الحرة وحرية حركية المنتجات التي تصر على نجاحها المنظمة العالميـــة للتجارة كأهم مظهر من مظاهر العولمة الاقتصادية!.

عموما يبدو أن هذه المخاطر التي يستوجب رفع التحدي بشأنها تتصف بطابعها السياسي وكذلك بطابعها الاقتصادي.

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

المبحث الأول: التحديات السياسية

لقد أفرزت السياسة الدولية المعاصرة العديد من القيم والتغيرات التي تشكل معظمها موقعا من مواقع التحدي ، في إطار مقاومة خطابات العولمة السياسية من منظورها العام (السياسة– الاجتماعية – الثقافية ...) ، غير أنه ثمة حالة نموذجية هامة و خصوصية أصبحت تفرض نفسها مؤخرا ضمن الملفات الساخنة للتحديات السياسية للعولمة، فإضافة إلى اتصافها بأنها تشكل نقطة تداخل بين الحياة السياسية الدولية و الحياة الوطنية للدولة الوطنية، فإنها تتصف بطابعها القانوني كونها تجسد إحدى أهم مواضع القانون الدولي العام ، ومع ذالك سوف نعالجها من منظور سياسي أكثر فأكثر، ألا وهي مسألة حقوق الإنسان .

المطلب الأول: تحديات العولمة في مجال تطبيق حقوق الإنسان

علاقة العولمة بحقوق الإنسان علاقة متشابهة بشكل كبير، حيث تؤثر العولمة بتجلياتها السياسية و الاجتماعية و الثقافية تأثيرا عميقا على حقوق الإنسان في كل هذه المجلات.

من هذا المنطلق سوف نتعرض إلى نقاط التداخل التي تثيرها العلاقة بين حقوق الإنسان و العولمة ثم لتحديات هذه الأخيرة في مجالات حقوق الإنسان.

الفرع الأول : نقاط التداخل بين حقوق الإنسان و العولمة

إن العولمة في إطارها النظري يدعو إلى تزايد التبادل و تحقيق الاعتماد المتبادل على مستوى العالم ، و إدارة المصالح المشتركة للبشرية، إذ تبدو وكأنها أصبحت ضرورة لا غنى عنها للتعامل مع كثير من قضايا حقوق الإنسان بعد أن اتسعت هذه الحقوق وتشابكت على المستوى العالمي ، فقد أصبحت حقوق الإنسان جزءا من القانون الدولي . ولم تعد الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في أي مكان من العالم، من الشؤون الداخلية للدولة بل أصبحت تدخل في اهتمام المجتمع الدولي ككل وتتطلب تدخله، وان كانت معايير هذا التدخل مازالت تثير الكثير من الجدل([1]) .

([1]) محمد فائق " حقوق الإنسان في عصر العولمة " (رؤية عربية) مجلة "منبر ابن رشد للفكر الحر"– برلين – 24 مارس 2000 . ص1.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

وقد اتسعت دائرة حقــوق الإنسان لتش
محدود، وإنما يكون ذلك على مستوى الكوكب، من الحــق في الســلام الذي أصبح يحتاج إلى ترتيبات أوسع نطاقا من الدول المتنازعة .

كذلك الحق في التنمية الذي تثار فيه مسؤولية الدول القادرة حيال الدول التي تنعدم فيها إمكانيات التنمية لنقص الموارد . و كذلك هناك الحق في بيئــة نظيفة فما يحدث من حرائــق في غابات الأمازون يؤثر على العالــم أجمع .

ومع التطــور المذهل في العلــم و اختصار عوالــم المسافة و الزمن و تملك الإنسان لمقدرات مجاله الحيوي، إذ ظهرت الحاجة الملحة لترشيد المعرفة و العلم و التكنولوجيا لتكون في خدمــة الإنسانية كلها و في خدمــة كل الأجيال، حتى لا تنحصر التكنولوجيا على حساب هزيمــة الإنسان و الإنسانية نفسها، أو لحساب جيل على حساب الأجيال الأخرى .

و من أجل ذلك كله تبدو الحاجة إلى النــظرة الكوكبية حتى و نحن نتصرف محليا ، و إن كان البعض يعكس هذه المعادلــة بأن يكــون البعد الكوكبي ماثلا دائما أمامنا فقد تشــابكت المصالح إلى حد بعيد.

ولكن هذا الإطار النظري للعولمة شيء ، والعولمــة التي ظهرت وعرفناها حتى الآن على أرض الواقع شيء آخر، فقد هيمنــت الأسواق على عملية العولمــة مما أدى إلى أن تحتكــر شعوب و أقطار بعينها فــوائد العولمــة و نتائجها الإيجابية ، و تترك ســلبياتها لشعوب و أقطار أخرى حرمت من هذه الفوائد.

فالعولمة كما رصدناها في العقدين الأخيرين ، هي اتجاه متعاظم نحو تخطي الحدود ، أي التعامل دون اعتداد يذكر بالحدود السياسية أو الانتماء إلى وطن محدد أو دولة معينة ، و دون حاجة إلى إجراءات حكومية. و يظهر ذلك بشكــل واضح في الشركات المتعددة الجنسيات ، و في انتــقال رأس المال الذي يظهر بوضــوح في استخدام بطاقات الائتمان و للعولمــة شقين أولهما:

شق واقعي أو مادي جاء نتيجة التطــور العلمي و التكنولوجي الهائل و ما ترتب عليه من ثورة في وسائــل الاتصال و الإعلام و انتشــار المحطات الفضائية التي تبث برامجها في كل

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

أنحاء الكوكب و لكل البشر على هذا الكوكب دون الهائلة التي تجسدها شبكة الإنترنت .

و هذا الجانب من العولمة ليس مطروحا للقبول أو الرفض فهو واقع أصبح أحد ظواهر العصر الذي نعيشه ، وليس أمامنا إلا أن نقبل به و لكن علينا أن نعرف كيف نتعامل معه لنكون أكثر تأثيرا في عالمنا.

أما الشق الثاني للعولمة فهو شق قيمي، جاء نتيجة الطابع التوسعي والتنافسي لنمط الإنتاج الرأسمالي الذي فرض اقتصاد السوق على العالم، المعزز بالمنظمة العالمية للتجارة.

و هذا الجانب هو الذي يثير كثيرا من المخاوف و الشكوك. خاصة و أن جولة الأورغواي جاءت ضربة قاضية للدول النامية، حيث فرضت الدول الصناعية الكبرى شروطها المجحفة فحررت التجارة و انتقال رؤوس الأموال، و لكنها فرضت حماية مبالغ فيها للملكية الفكرية بما يجعل نقل التكنولوجيا و المعرفة أمر باهض التكلفة بالنسبة للدول النامية.

كما نجد أن عالمية حقوق الإنسان تتأثر بالعولمة، و ذلك لأن العالمية شيء مختلف عن العولمة، فالعالمية لا تنهي دور الدولة و لا تسعى للتقليل من شأنها، كما أن العالمية تضع على الدولة التزامات معينة وهي تحتاج لدور الدولة لتنفيذ هذه الالتزامات .

هذا بعكس العولمة التي تحد من دور الدولة و سلطاتها لتضعف تأخير الحدود السياسية و السيادة. و العالمية توحي بالمشاركة حيث يتم التعاهد أو التوافق بين المجتمع الدولي على أهداف محددة أو مفاهيم معينة مقابل التزامات يقبلها الجميع ، و هي تعني الانفتاح على الآخر و تعبر عن الأخذ و العطاء .

أما العولمة فهي تسيد أوضاع معينة على العالم أجمع أي أنها تعتمد على التحول من الخارج ، فلن تتغير الاقتصاديات –على سبيل المثال– لذلك لابد من فرضها من خلال المؤسسات الدولية و الضغوط الخارجية من أجل تحويل هذه الاقتصاديات و إدماجها في النظام العالمي و ليس اعتمادا على الدينامية الذاتية ، و هي بذلك اختراق للآخر و سلب لخصوصياته .

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

فإذا انتقلنـــا من التعميم إلى التخصيص فإن الإلتزام الذي أقرها المجتمع الدولي من خلال أكثر من الإنســـان تعني الالـــتزام في هذا المجال بالمفاهيـــم التي مائـــة اتفاقيـــة و إعلان و عهد دولي ، و تعني أن حقـــوق الإنسان كل لا يتجزأ .

أما العولمة في مجال حقوق الإنسان فتعني تعميم مفهوم حقوق الإنسان في ثقافة الدولة الأقوى التي هي حاليا الولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها ثقافة الأمة الصاعدة و الساعية للهيمنة على مستوى العالم كله.

هذا كما أنه في الوقت الذي خلقت العولمـــة فيه الثروة والرفاهية غير المسبوقين ، فقد صاحب ذلك المزيد من الفقر وعدم المساواة والإستثناء في العديد من الدول والمجموعات والأفراد على حد سواء. وعلى حد قول الأميـــن العام للأمم المتحدة **كوفي عنان:** " يجب أن يولد السعي من أجل التطور والإشتراك في العولمة وإدارة التغيير ضمانا لحقوق الإنسان بدلا من العكس" ([1]). وقد سببت العولمة توسعا في النهج التقليدي لحقوق الإنسان بعدد من الطرق، وهي:

أولا: ينظر إلى التنمية والفقر بشكل متزايد من وجهة نظر دولـــية لحقـــوق الإنسان. ولذلك أصبحت قضـــايا مثل المساعدة الخارجية والديـــن وأثر النظـــام الإقتصادي الدولـــي على السياسات الاجتماعية المحلية، موضع نقاش من زاوية حقـــوق الإنسان، ويتضمن منهج حقـــوق الإنسان هذا الإلتزام والمساءلة بالنسبة للدول المانحة.

ثانيا: يتوسع التركيز على قانون حقـــوق الإنسان من المفاهيم التقليدية لمسؤولية دولية بحد ذاتها ليشمل إلتزامات ومسؤوليات ممثلي غير الدول (كالمؤسسات المالية الدولية والشركات) في تعزيز وحماية حقـــوق الإنسان.

ونتيجة لذلك، لا يمكن الإستغناء عن الفهم الأساسي لدور المؤسسات الدوليـــة المختلفة ذات العلاقـــة والمؤسسات الرئيسية الثلاثة التي يجب النظر فيها والتي هي في هذا الصدد: البنك الدولي وهي منظمة حكومية تمثل أكبر مصدر للمساعدة التنموية في العالم، وصندوق النقد الدولي الذي يقوم بمراقبة سياسات أسعار الصرف لأعضائها من خلال تقييم السياسات الإقتصادية والمالية لكل دولة كما يقوم هذا الصندوق بربط متطلبات محددة للسياسة كشروط لمنح القرض لدولـــة من الدول، ومنظمة التجارة العالمية وهي منظمة دولية حكومية تتعامل مع قواعد التجارة بين الدول.

([1]) وثيـــقة الأمـــم رقـــم أ / 54 / (1999) ، الفـــقرة 275.

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

كما تم تتناول مسألـــة العولمـــة وحقـ

ظهرت في السنوات الأخيرة دعوات ملحة من الجمعية العامة ومفوضية حقوق الإنسان والمفوضية الفرعية لحقوق الإنسان من أجل إستكشاف أبعاد العولمـــة فيما يتعلق بحقـــوق الإنسان.

ففي عام 1999 أقرت مفوضية حقـــوق الإنسان بأن العولمة ليست عملية إقتصاديـــة وحسب بل هي مسألة تشمل الأبعاد الاجتماعية والسياسية والبيئية والثقافية والقانونية التي تؤثر في حقـــوق الإنسان والتي قد تختلف من دولـــة إلى دولة. وإستنادا إلى ذلك قامـــت المفوضية الفرعية بتعييـــن مقررين خاصين للقيام بدراسة حول مسألـــة العولمـــة وأثرها في التمتع الكامل بحقـــوق الإنسان.

وقد تم تقديم تقرير برلماني يطالب بإعادة تأطير مفهوم سياسات ووثائق التجارة الدولية والإستثمار الدولي.

وقد أقامت المفـــوضية الفرعية لحقوق الإنسان قبل إنعقاد جلستها منتدى حول الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافيـــة في تموز لعام 2002، المعروف باسم" المنتدى الإجتماعي" ، الذي كان الهدف من إجرائه مناقشـــة معظم القضايا الهامة التي تـــؤثر في تنمية العالم المعاصر. وخصوصا تلك المتعلقة بالعولمة وأثرها على الناس، والفقر والتنميـــة والتعاون والتمتـــع الكامل بالحقوق الفردية.

وقد ناقشت لجنة الحقوق الإقتصادية والإجتماعية والثقافية أثر العولمـــة على الحقوق الإقتصادية والإجتماعية والثقافية في 11 أيار 1998 تحت عنوان " العولمـــة وأثرها في التمتع بالحقـــوق الإقتصادية والإجتماعية" . وخلصت اللجنة إلى أن العولمة قد أدت إلى تغييرات أساسية في المجتمعات، ورغم أنها ليست متناقضة مع الحقوق الإقتصادية والإجتماعية والثقافية، فيجب أن تكملها من خلال تقاليد حقوق الإنسان لضمان عدم إغفال أهمية هذه الحقـــوق، وبتاريخ 17 كانون الأول لعام 1998 ، قررت الجمعية العامة عقد قمـــة الألفية للأمم المتحدة وطلبت من الأمين العام تقديم تقرير حول العولمة وأثرها في التمتع الكامل بكافة حقـــوق الإنسان ([1]).

([1]) قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم أ / قرار / 53/ 6202/ 1998.

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

ويعد هذا التقريـــر المقـــدم في الجلسة [illegible] دراسة شاملة لأثر العولمـــة. وتخلص الدراسة إلى أنه بينما تقدم العولمـــة إمكانية تعزيـــز وحماية حقـــوق الإنسان من خلال التنمـــية الإقتصادية والثروة المتزايدة والتفاعـــل الأكبر بين الشعـــوب والثقافـــات ، والفرص الجديدة للتنمية ، فإن التمتع بهذه الحقوق لا يتم بشكل متساو.

كما تذكـــر الدراســـة أنه في الوقت الذي تصاغ فيه الأهداف والبرامج للتعامل بشـــكل مناسب مع المشكلة، فإن إستيراتجية تحقيق هذه الأهداف تكمن في الإعتراف بأن مبادئ ومعاييـــر حقوق الإنسان ينبغي تبنيها كإطار للعولمة لا يمكن الاستغناء عنه ([1]) .

الفرع الثاني : تحديات العولمة في مجالات حقوق الإنسان.

سنحاول هنا أن نوضح مدى تأثير العولمـــة في مجالات حقـــوق الإنســـان السياسيـــة والإقتصادية والثقافية.

أولا: العولمة والحقوق السياسية والمدنية:

مما لا شك فيه أن الحقـــوق السياسية والمدنية تدعمت كثيرا في عصر العولمـــة بعد أن أصبحت حقوق الإنسان هي بحق لغة العصر، وذلك لعدة أسباب :

– التطور المذهل في تكنولوجيا الإتصـــال، وثورة المعلومات و انتقال الخبر بما في ذلك أخبار الإنتهاكات وكذلك الوصـــول إلى المواطن العادي عبر الفاكـــس والإنتـــرنت ، علاوة على وسائل الإعلام المختـــلفة التي جعلت جميـــع الناس في كوكبنا يعيشون في رؤية ومسمع من بعضهم البعض ، وبالتالي لم يعد من الممكن إخفـــاء الإنتهاكات التي تحدث لحقـــوق الإنســـان، وهذا يعتبر تطورا هاما كما أنه أصبح من المستحيـــل إقامـــة الأسوار الحديدية مرة أخرى حول أي مجتمع من المجتمعات بفضـــل هذه الثورة في الإتصال والمعلومات.

– لقد أمكن لمنظمات حقوق الإنسان في العالم بما فيها منظمات العالم الثالث من عمل " مجمـــوعة شبكـــات لحقـــوق الإنســـان متعددة الجنسيات" تضـــم معظم جمعيـــات ومنظمـــات حقـــوق الإنســـان في الكوكب مدعومـــة من الحكـــومات الغربيـــة ومؤسسات التمويـــل الغربي

([1]) ليـــا ليـــفين "حقـــوق الإنسان" أسئـــلة و إجابـــات ، منشورات اليونسكو 2004 ، ص 78.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

وأصبح من الممكن أن تجيش منظمات حقـوق الإنسان ومساندة نشاط حقـوق الإنسان([1]) .

وتعتبر هذه الشبـكات نواة حقيقة لقيـام مجتمع مدني على مستوى الكوكب، ولقد لعبت الإنترنت وأدوات الإتصـال الحديثة بما فيها الفاكس والتـلفون المحمول والميديـا العالمية الدور الرئيسي في إقامة هذه الشبكـات.

-إلا أن هنـاك ثمـة إشكالـية تولـدت عن رفض بعض حكـومات الـدول الناميـة لمنظمات حقـوق الإنسـان وحتى ملاحقتهـا باستمـرار، الأمـر الذي دفـع الكثـير من هذه المنظمـات إلى أن تستمد حمايتـها وتمويلهـا وأولياتها من الخـارج ، حتى أصبحت تبـدو وكأنهـا إمتـداد لمنظمـات في الخارج وفقـدت التفـاعل الحقيـقي مع المؤسسـات الوطـنية والشعبية وكذلك مع الحكومات العربيـة .

ورغم النجـاح الذي تحققه هذه المنظمات نتيجة الضغط من الخارج وإستجـابة كثير من حكومـات العالـم الثالـث إلى هـذه الضغـوط الخارجية، إلا أن ذلك لا يحـدث التراكـم المطلـوب داخليا ليجعـل التقـدم في مجال الديمقراطية وإحتـرام حقـوق الإنسان سياسة ثابتة غير قابـلة للإرتداد.

-لا شـك أن ثورة التجارة العالميـة ضاعفـت من نقـاط الإتصـال بين المجتمعات المتفتحة والمجتمعات المنغلقـة، و لا شـك أن مثـل هذا الإحتكـاك والتعامـل مع مؤسسـات التمويـل الدوليـة والبنـوك يـدفـع إلـى التقـدم في مجـال الوعـي بالحريـات الأساسيـة والديمقراطيـة، وخاصـة أن معظـم الدول والمؤسسـات العالميـة الغربيـة المهتمة بعمليـات التحـول إلـى إقتصـاد السـوق مثـل الولايـات المتحـدة وصناديـق التنميـة وفي مقدمتـها صنـدوق النقـد الدولـي والبنـك الدولـي بالإضـافة إلى مجموعة الدول الأوروبية، تربط بين المسـاعدات التي تقدمـها للدول الناميـة وبين سجل حقـوق الإنسـان والتحـولات الديمقراطية في هذه الدول، وبطبيعة الحال فإن إزدهار الديمقراطية يـؤثر إيجابيا على حقـوق الإنسـان.

([1]) محمد فائـق ، مرجع سبق ذكره ، ص 4 .

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

ولكن هناك مشكلة حقيقية تواجه هذ
حقوق الإنسان، الذي أتت به رياح العولمة العاتية. وهو أن النظام الدولي القائم حاليا ليس نظاما ديمقراطيا حيث توجد فيه دولة عظمى واحدة هي الولايات المتحدة الأمريكية، تريد أن تفرض قوانينها ونمط إستهلاكها وثقافتها على العالم أجمع ، فظهرت المعايير المزدوجة والإنتقائية في مواجهة قضايا حقوق الإنسان أو المشاكل الإنسانية ، ويظهر ذلك جليا في فرض الحصار على شعب العراق وإستمرار هذه السياسية رغم ما تشكله من إنتهاك جسيم لحق الشعب العراقي في الحياة والذي وصل إلى ما يمكن إعتباره إبادة الجنس.

وقد أدى هذا الحصار إلى زيادة القمع والقهر الذي يعاني منه الشعب العراقي، بل أن هذا الحصار أوجد المبرر لاستمرار هذه السياسة القمعية. لقد أساءت الولايات المتحدة إستخدام حق التدخل لأسباب إنسانية وتعسفت في مسلكها كدولة عظمى وخرجت على قواعد القانون والمواثيق الدولية، وفي نفس الوقت تستخدم الولايات المتحدة حق الفيتو في مجلس الأمن حتى الآن لحماية إسرائيل من أي قرار يدينها أو يوقع عليها عقوبة نتيجة أعمالها الوحشية ومذابحها ضد الشعب الفلسطيني العربي.

نفس مشكلة الانتقائية والمعايير المزدوجة في كل من الصومال وبورندي والشيشان وأماكن أخرى كثيرة من العالم.

ثانيا: العولمة والحقوق الاقتصادية:

رغم ما بشر به الكثيرون من أنه في ظل العولمة وتحرير قوى التنافس ، سوف توجه الموارد البشرية والمادية إلى المواقع الإنتاجية (وهو ما يعرف بالإتجاه الكفء للاقتصاد) وسوف يترتب على ذلك تزايد مضطرد في حركة الإنتاج بالمعنى الواسع ، على الصعيد الدولي بما يشبع إحتياجات البشر بشكل أفضل.

إلا أنه في ظل العولمة إتجه العالم نحو إستقطاب شديد في الفقر الذي إتسعت دائرته بشكل مخيف (حيث يعاني 841 مليون نسمة من الجوع ، و 2 بليون آخرون يعانون من سوء التغذية).

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

كما يتجه العالم إلى تركيز شديد في ال
أيضا داخل الدولـــة الواحدة. ويرجع ذلك لعدة أسباب أهمها هيمنـــة الأسواق على عملية العولمـــة وتكريسها لزيادة الربح دون إعتبار يذكر لما يعكسه ذلك على حقوق الناس.

وجاء في تقرير **التنمية البشرية لعام** 1999 أن الآثار الجائرة المترتبة على العولمـــة التي توجهها الأسواق ويوجهها تحقيق الربح أوسع وأعمق من البيانات المتكررة ، حيث أنها تمس جميع جوانب حياة الإنسان" ([1]) .

كما يضيف التقرير بأن الرعاية التي تمثل قلب التنمية البشرية غير المرئي " مهددة لأن السوق العالمية التنافسية الموجودة الآن تفرض ضغوطا على ما يلزم لأعمـــال الرعاية من وقـــت وموارد وحوافز، وهي أعمال بدونها لا ينتعش الأفراد ومن الممكن أن ينهار التماسك الاجتماعي"، ومما لا شك فيه أن هذه الأوضاع تؤثر على تراكم القدرات الإنسانية للمجتمع التي تعتبر الآن أهم للتنمية من تراكم رأس المال.

والسبب الثـــاني ناتج عن طبيعة التطور التكنولوجي نفسه وظهـــور الآلات المتطورة الموفرة للوقت والجهد الإنساني، مما جعل المشروعات الكبيرة التي تطبق أساليب التكنولوجيا تلغي من الوظائف أكثر مما تخلق من هذه الوظائف، وتجري باستمرار عمليات " Re-engeneering " على نطاق واسع في مجالات العمالة في مختلف الشركات الكبرى وقد أدى ذلك إلى إلغـــاء كثيـــر من الوظـــائف وإلى خفض هائل في عنصر العمـــل. ففي الولايات المتحدة على سبـــيل المثال تم القضاء بالفعل على مليون وثمانمائة ألف وظيفة في قطاع الصناعات التحويلية كان يعمل بها 120 ألف عامـــل في عام 1980 وانخفض عددهم إلى 20 ألف فقط عام 1990 ينتجون نفس القدر من المنتجات.

وبطبيعة الحال يترتب على ذلك وجود جيش من العاطليـــن وكذلك تخفـــيض أجـــور ومرتبات العمال والموظفين وتقلص الكثير من المزايا والحقوق التي كانوا يحصلون عليها.

يلاحظ أيضا أنه في الثورات الصناعية السابقة كانت مكاســـب الإنتـــاج الناجمـــة عن التقدم التكنولوجي يتقاسمها جميع المشتغلين في الاقتصاد القومي مع اختلاف النسب.

([1]) محمد فائـــق ، مرجع سبق ذكره ، ص 6-7.

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

أما الآن فإن ثمـــار زيادة الإنتاج الناتج
من الأفراد ، والذين يمثلون تحديدا رجال الإدارة العليا وحملة الأسهم وحملة المعرفة.

ويترتب على ذلك زيادة مطردة في فئـــات ما تحت خط الفـــقر، وتهميش هذه الفئات وتركيز الثروة في أيد قليلة.

وإذا كانت الحقوق السياسية والمدنية قد استفادت من عصر العولمة كما سبق وأوضحنا فإن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية لم تأخذ نفس القدر من الاهتمام.

إن من حق الإنسان أن يتحرر من الفقر، وسوف تظل العدالة الاجتماعية قيمة من القيم التي يتحتم علينا وعلى المجتمـــع الدولـــي أن يتمسك بها، فتوازن المجتمـــع أمر ضروري لإيجاد الاستقرار الحقيقي وتحقيق الأمن ومقاومة العنف شرط أساسي لإقامة مجتمع ديمقراطي([1]).

ثالثـــا: العولمـــة والحقـــوق الثقـــافيـــة:

إذا انتقلنا لبحث آثار العولمة على الحقوق الثقافية، فسوف نجد الأمر أكثر تعقيدا وأكثر إثارة للجـــدل بين الخصوصية والعالمـــية، وبين ما هو محلـــي وما هو كوكبي، وبين التعددية والتوحيد في نظرة شاملة لما هو كوني، فالقيم المرسخة في ضمير الشعوب هي التي تـــشـــكل رؤيتها ونظرتها للعالم ومن هنا تأتي أهمية الثقافة بالنسبة لقضايا العولمـــة.

ووفقا للمواثيق الدولية، فللإنسان الحـــق في التمتع بثقافتـــه الخاصة واستخـــدام لغـــته والمجاهرة بدينـــه، أي أن تكـــون له خصوصيته الثقافية التي تعني التبايـــن لاختلاف السلالـــة أو اللغة أو الدين في لإطار الثقافة والفكر على مستوى الوطن والمنطقة والحضارة.

إلا أن التفاوت الهائل في الإمكانيات الثقافية التي ارتـــبطت ببعض الحضارات تثـــير الكثـــير من المخاوف، لما في ذلك من تهديد للخصوصيات و لثقافـــات أخرى لا تمـــلك هـــذه الإمكانيـــات.

و تتـــفوق الولايات المتحدة الأمريكية في نسبة ما تصدره من مادة ثقافـــية و ترفيهية (كتب و أفـــلام السينما – و الموسيقى – و برامج التلفزيون – و ال s'ofware) ، إلى حد أن صادرتها من هذه المادة تســـبق جميع صادراتها من أي قطاع آخر، و هذا ما يدفـــع الولايـــات

([1]) محمد فائـــق ، مرجع سبق ذكره ، ص8.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

المتحدة إلى الإصرار على أن تعامـــل السلع الث
بمعنى ألا تفرض عليها قيـــود تمييزية بعكس فرنســـ و دول أخرى التي تعتبـــر أن العولمـــ
الثقافية خطر إستراتيجي يهدد هويتها .

أما في العالم الثالث فمشكلة العولمة الثقافية تكاد تكون في اتجاه واحد نتيجة الإمكانيات الهائلـــة للولايات المتحدة و الدول الصناعية الكبرى في هذا المجـــال و التي جعلت دول العالم الثالث في وضع الملتقى دائما .

ففي مجال ثـــقافة الإعلام ذكرت إحصائيات منظمة اليونسكو، أن شبكات التلفزيـــون العربـــية تســـتورد ما بين ثـــلث إجمالـــي البـــث (كما في سوريا و مصر) ونصـــف هـــذا الإجمـــالي كما في (تونس و الجزائر) أما في لبنان فإن البرامج الأجنبية تزيد على ذلك حيث تصل النسبة إلى58% من إجمالي البث، و 96 % من مجموع البرامج الثقافية، ولاشك أن هذه الأوضاع تثير مخاوف الكثير في منطقتنا باعتبارها تهدد الهوية التفافية التي هي حق من حقوق الإنسان.

يزيد من هذه المخاوف خروج عدة نظريات متعجلة في أعقاب سقوط حائط برليـــن ، تبشر بانتصار الليبرالية الجديدة و الحضارة الغربيـــة ووجوب تعميمها لتشمل العالم أجمع ، مثل مقولة "**نهاية التاريخ**" التي خرج علينا بها "**فوكو ياما**" ، و مقولة " صدام الحضارات " التي خرج علينا بها "**صامويل هنتجتون**".

و رغم هذه المقولات لم تستند إلى تحليل موضوعي، لما سيكون عليه شكل النزاعات في القرن الواحد و العشرين، إلا أنها أثارت الكثير من المخاوف لأنها صدرت عن جهات معتمدة داخل الولايات المتحدة الأمريكية فجاءت و كأنها تنظير لسيـــاسة الهيمنة الأمريكية خاصة و أنـــها تميزت بالعداء الشديد للإسلام .

كما تجدر بنا الإشارة إلى قضية حقوق الإنسان في الوطن العربي، التي أصبحت ربما من أهم القضايا المطروحة على الســـاحة، و ليس ذلك فقط لتردي حالة حقـــوق الإنسان في هذه المنطقة الإستراتيجية من العالـــم، و إنما أيضا لالتباس المفاهيـــم في مجتمعاتنا العربية. فمـــازال البعض يعتقد أن حقوق الإنسان مفهوم دخيل على الثقافة العربية، صاغه المجتمع الغربي لتحقيق مآرب سياسية.

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

و يستدل أصحاب هذا الرأي على ذلك مع قضايا حقــوق الإنسان في المنطقة، و بجانب [illegible] المرجعي لحقوق الإنسان الذي يتنازعه تياران، يرى أحدهما ضرورة الالتــزام الكامل بالعهــود و المواثيق الدولية كمرجعية حاسمة لحقوق الإنسان، بينما يرى الآخر تعارض المفاهيم الدوليــة مع الخصائص الدينية و الثقافية و الحضارية السائدة في بلدان أخرى، ففي البلدان العربية مثلا يتم اتجاه البعض لتوظــيف هذه الاختلافــات في العراك السيــاسي القائــم بين التيــارات العــلمانية و التيــارات الإسلامــية.

ثم هناك الجدل حول عالمية حقــوق الإنســان ذاتها، و ما يجره ذلك من تدخــل في الشــؤون الداخلية للدولة، فلا يغيب عن الأذهان كيف استغلت حقــوق الإنســان لتفكيك الاتحــاد السوفيتي و دول أوروبا الشرقية. و قد أسفر هذا اللبس عن انصراف بعض الحكومات العربية عن الانضمام إلى الاتفاقيات الدولية الخاصة بحقــوق الإنسان، كما ظهر أيضا في موقف الدول العربية من الميثاق العربي لحقــوق الإنسان و الذي صدر من خلال جامعة و لم تصادق عليه سوى دولة واحدة فقط .

و تقف المنظمة العربية لحقــوق الإنسان مع المفاهيم التي جاءت في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان و منظومة الإعلانات و العهود و المواثيق الدولية المنبثقة عن الأمم المتحدة و ذلك اعتقادا منها أنه لا يوجد تعارض بين هذه المواثيق و جوهر الثقافة العربية و الإسلامية و ما أتت به الأديان السماوية الأخرى .

و رغم أن عبارة حقوق الإنسان استخدمها الغرب أولا، إلا أن مضمون وجوهر هذه الحقوق جاء نتيجة نضــال إنساني طويل و ثورات إنسانية و عالمــية كان للغرب و المسلمــين مساهماتهم الهامة في تأكيد هذه الحقــوق .

كما أن الإعلان العالمي لحقــوق الإنسان لم يكن مجرد وثيقة غربية أو مجرد أفكــار غربية فرضت على الدول، و لكنها جاءت نتيجة مفــاوضات و جهود إنسانية شارك فيها المجتمع الدولي كله شرقه و غربه، شماله و جنوبه، بكل حضاراته و ثقافاته من خلال الأمم المتحدة ، فهو بالتالي عمل إنســاني يمــثل الحد الأدنى من التوافــق بين كل هذه الدول بحضاراتها و ثقافــاتها المختلفة.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

و الغريب أن كل الجهود الجادة و المـ
الإنسان إسلامـــية، توصلت إلى أن الإسلام أمر بهذه الحقـــوق قبل أن يتحدث بها الغرب ، بل أن الإسلام توسع فيها واعتبرها أنها ليست مجرد حقوق و إنما هي في حكم الإسلام واجبات تلـــزم المسلم الأخذ بها، و هذا يزيل التناقض فمن يؤمن بالأشمـــل و الأعم يقبل بما هو أدنى لتعمـــيمه دوليا ، و لا يمنع ذلك من أن نذهب إلى ما هو أبعد منها إقليميـــا ليؤكد العرب والمسلمين تأكيـــد خصوصياتهم التي هي ربما أوســـع من الحد المتفق عليه دوليـــا .

و لكن الملاحظ أن المواثيق التي تصيغـــها الحكومات تعـــمل بعكس ذلك، فالميـــثاق العربي لحقوق الإنسان جاء هزيلا و أقـــل كثيرا مما نصت عليه المواثيـــق الدولية، و كذلك جاء إعلان القاهرة الصادر عن المؤتمر الإسلامي (حقوق الإنسان في الإسلام) .

و الحقيقة أن معظم الذين يأخذون الخصوصية في مجال حقوق الإنسان نقيضا للعالمية، يفعلون ذلك للإفلات من الالتزامات الدولية في هذا المجال. ففكرة العالمية قي مجال حقوق الإنسان هي التي نقلت حقوق الإنسان من مجرد شأن من الشؤون الداخلية لتصبح جزءا من القانون الدولي.

و فكرة أن جميع البشر يدخلون القرن الجديد وهم يمتلكون منظومة من الحقوق غيـــر القابلة للتصرف، و التي لا يمكن إنكارها باعتبارها حق مكتسب منـــذ ولادتهم ، هي فكرة تستحق أن يتمسك بها وأن يناضل من أجل جعلها حقيقة.

و عالمية حقوق الإنسان كما أكدت قرارات مؤتمر **فيينا** العالمي لحقـــوق الإنســـان لا تتعارض مع فكـــرة التـــنوع الثقافي و الخصوصية الثقـــافية التـــي هي أيضا حق مـــن حقـــوق الإنســـان و الشعوب.

و نستخلص مما سبق أنه إذا كن يراد بالفعل أن تكون العولمـــة لصالح البشر حقـــيقة يجب أن تتخذ حقوق الإنسان لتكون المؤشر الرئيسي لتوجيه مسار العولمـــة، و لا شك أن أخطر ما يواجه البشرية في مجال العولمة هو النظر لهذه العولمـــة على أنها عولمـــة اقتصادية فقط دون بعدها الإنساني فلا يمكن قبول فكرة هيمنة الأسواق على عملية العولمـــة ليكون الربـــح وحده هو أساسها في غياب الاعتبارات الإنسانية وحقوق الإنسان، كما أنه لا يمكن أيضا قبول فكرة استخدام علاقـــات القوة السياسيـــة لفتـــح الأسواق قسرا، فالأوربيون و الأمريكيون –على سبيل المثال–

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

يدعمون الزراعة في بلادهم، و لكنـــهم لا يترددو
ضغط الســـوق المفتوحة مما يزيد من تبعية هذه الدول و يؤثر بالتالي على حقـــوق هذه الشعوب ومعانـــاتها .

هذا من جهة و من جهة أخرى فمع اعتقادنا بأنه من غير الممكن تجاهل آليات السوق أو القفز فوقها، فإنه من الخطر تصور أن قوى السوق أو العلم والتكنولوجيا سنوفر لنا طريقة شبه أوتوماتكية التوازنات التي لا نستطيع تحقيقها .

إن السوق و العلم و التكنولوجيا كلها أدوات من صنع الإنســـان و هي بكل تأكـــيد لها كفاءة لا يمكن إنكارها، و لكن علينا أن نظل مدركين أنها مجرد أدوات و أنها وسيلة و ليست غاية في حد ذاتها، كما ينظر إليها الآن بعد أن فرضت على المجتمعات البشرية، و تسببـــت في تراكم أزمات لا مخرج معروف لها حتى الآن، منها التفرقة الاجتماعية و الهوة التي تتجدر بين الأغنياء و الفقراء وكذلك الحروب البلهاء من أجل التحكم في مصادر الطاقة و المياه الشحيحة وصولا إلى عصابات المافيا و الربط بين تجارة المخدرات و العنف.

و أخيرا فلقد أصبح العالم في حاجة إلى مشروع عالمي تلتقي عنده شعـــوب الأرض بتمايزها الذي يحفظ هويتها يقوم على أساس المساواة، ليكون هدفه تحقيق السلام و التقدم للبشرية كلها، و يكون هذا المشروع قـــادرا علـــى توفـــير إدارة جيـــدة للشـــؤون المشتركـــة لكوكبـــنا good global gouvernance ، و لا يعتقد أن تكون هناك مبادئ أساسية يمكن أن يرتكز عليها هذا المشروع أفضل من المبادئ التي ارتكز عليها قيام الأمـــم المتحدة في أعقاب الحرب العالمية الثانية، عندما كانت مخاطر الحرب ما زالت ماثلة أمام العالم .

إن العالم أمام مقترف طرق، فإما أن تكون العولمـــة هي الانقاد الحقيقي للبشرية بأن يأخذ بعدها الإنساني و تكون بالفعل لصالح البشرية كلها أو تتجرد العولمة من هذا البعد الإنساني و تستمر هيمنة الأسواق و سياسة الربح وحدها المحرك الوحيد العولمـــة، فتصبح العولمـــة بذلك مرحلة جديدة من مراحل الهيمنة بعد الاستعمار و الاستعمار الجديد و الإمبريالية .

إن ما حدث في **سيـــاتـــل** يعطينا الأمل في أن التغيـــير ممكن لصالح البعـــد الإنساني و أن العولمة ليست قدرا تتحكم فيه دولة واحدة أو عدد قليل من الدول .

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

المطلب الثاني : التحديات في ظل إفرازات السياسة

سنعالج في هذا المطلب تحديات العولمة في ظل إفرازات السياسة الدولية المعاصرة و ذلك من خلال العولمة و رهاناتها السياسية ثم ننتقل لنلقي الضوء على إستراتيجية التعامل مع العولمة، دائما في إطار مفرزات السياسة الدولية المعاصرة المعقدة والمتشابكة .

الفـــرع الأول : العولمة و رهاناتـــها السياسيـــة

قبل أن يشيع استخدام العولمة ، سيطر على مجال العلاقات الدولية بعد زوال الحرب الباردة مفهوم لم يعش طويلا هو مفهوم النظام العالمي الجديد . و قد صيغ مفهوم النظـــام العالمي الجديد على مراحل متتالية ، و كان يشار بأن بدايته جاءت نتيـــجة المطالب التنموية التي طالبت بها الدول النامية في السبعينات من القـــرن العشرين، البارزة أسسها من خلال موضـــوع الخطاب التاريخي الذي ألقاه الرئـــيس الراحل هواري بومدين باسم جمـــيع البلاد الطامحة لإنجـــاز مرحلة التصنيع، في الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1974م .

ثم تحول في مرحلة ثالثة إلى مجال العلاقات الدولية الإعلامي، فأصبح يعرف بالنظام الإعلامي العالمـــي الجديد، فقد استخدمته هنا أيضا الدول الناميـــة في مساعيها لتوســـيع دائـــرة مشاركتها في صوغ المعلومات و الإعلام الدولـــي. و كما كان مفهوم النظام الاقتصادي العالمـــي الجديد يعلن احتجاج العالم الثالث على صيغة التوزيع غير العادل للثروة بين الأمم و يطالب الدول الصناعية الكبرى بالاعتراف بالتبادل غير المتكافئ على مستوى عالمي .

و قد أثـــارت موجـــة الاحتجـــاج المتـــواصل للبلـــدان الفقـــيرة ضد النظـــام العالمي القائـــم خوفا كبيـــرا لدى الدول الصناعية، و دفعتـــها لإعادة بناء علاقـــات التضـــامن فيما بينهما و تعزيـــز تحالفهـــا العســـكري و السيـــاسي في إطـــار حلـــف الأطلـــسي.

أمـــا الولايـــات المتـــحـــدة التـــي كانـــت القـــوة الأكـــثـــر تطـــرفـــا فـــي رفـــض الحديـــث عـــن إعـــادة النـــظـــر فـــي نظـــام العلاقـــات الدوليـــة ، فقـــد اعتبـــرت مشـــروع العـــمـــل لإقـــامـــة نـــظـــام إعـــلامـــي عالمـــي جـــديـــد مـــؤامـــرة شيـــوعية تهدف إلـــى فرض الرقـــابة علـــى حربـــة الإعـــلام و الـــرأي ، و قـــررت بنـــاءا علـــى ذلـــك الانسحاب

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

من منظمة اليونسكو احتجاجا على تبنيها هذا المشـ
الأسبق لليونسكو "**أحمد أمبو**" على الرحيل عن المنصة الثقافية العالمية ( ) .

و قد وضعت الدول الصناعية عامة و واشنطن خاصة بردود فعلها هذا، حدا لجميع الآمال المعقودة على فتح مفاوضات دولية حول أهم القضايا التي تخص مستقبل البشرية ، و في مقدمتها قضية التنمية المرتبطة بصيغة توزيع الثروة و الاستثمارات و الخبرة العلمية و التقنية ، و من وراء ذلك لمصداقية مفهوم النظام العالمي ذاته كموضوع للبحث و المساءلة، لكن لم تمر فترة طويلة قبل أن يبعث هذا المفهوم من رماده و يدخل ميدان العلاقات الدولية أقوى مما كان عليه في أي حقبة سابقة .

فبعد نهاية الحرب الباردة ، و منذ بداية التسعينات من القرن العشرين ، سوق يدخل هذا المفهوم إلى مسرح العلاقات الدولية بثياب ومضامين جديدة من أهمها ظاهرة العولمة.

فالدول الصناعية هي التي أصبحت تستخدم عبارة النظام الدولي في مواجهة الدول النامية و ليس العكس ، كما أنها نجحت في تحويل مجال استخدامه من المسائل الاقتصادية والإعلامية و الثقافية نحو المجالات السياسية و الجيوسياسية ، بما يتلاءم مع مقتضيات العولمة، التي لاشك أنها جاءت لتخدم مصالح الدول القوية على كافة الأصعدة.

و لكن الآمال التي كانت معقودة على النظام السياسي العالمي الجديد الذي وقفت وراءه الدول الكبرى لم تعش أكثر من بضع سنوات، فلم تزد مساعدة الدول الصناعية تعاونا من أجل مواجهة مسائل التنمية ، و لم تتعمق سيرة الديمقراطية ، و لم تعمل الدول الكبرى كما وعدت على تطبيق القانون الدولي .

إن ما حصل كان العكس من ذلك تماما ، فقد رافق نشوء ما سمي بالنظام العالمي الجديد بانفجار الحروب الداخلية و العرقية في العديد من البلاد الفقيرة، و بازدياد شراسة الدول الصناعية في سعيها لاقتسام الأسواق و مناطق النفوذ و الموارد العالمية على نحو أساليب العولمة الاقتصادية، في مواجهة تصاعد وثيرة المنافسة بينهما لتحسين صادرتها على حساب غيرها و تجاوز أزمة البطالة الخانقة التي تعرفها مجتمعاتها ، و هذا ما دفع بنقاد الدول الكبرى و سياساتها إلى وصف النظام العالمي الجديد بالنظام الاستعماري الجديد .

([1]) برهان غليون ، مرجع سبق ذكره ، ص 7.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

إن التساؤل الذي يطرح في إطار العلا
وجهة نظـــر سياسية هو هل بإمكان العولمـــة أن تعـــود إلى زيـــادة فرص التنميـــة الاقتصادية الاجتماعية و إلى التحول نحو الديمقراطية لدى مجتمعات الدول النامية . ؟

لقـــد اصطدمت في الإجابة على القســـم الثاني من التســـاؤل وجهتا نظـــر لا تزالان تتصارعان حتى الآن، الأولى: إن العولمة بقـــدر ما تضعف من سيطرة الدولة الوطنيـــة علـــى فظاءاتـــها الثقافيـــة و الإعلامية و تقلل من قدرتها على تكوين قاعدة اجتماعية واسعة من الزبائن السياسيين، و تربط مصير التنمـــية فيها بالسوق العالمـــية، سوق تدفع لا محال إلى توسيع فرص و آفاق التحولات الديمقراطية في العالم الثالث.

أما وجهة النظر الثانية التي يدافع عنها تيار نقد العولمـــة وريث الاتجاهات اليسارية الماركسية و النقدية عمـــوما، فهي ترى العكس تمامـــا فكما يشيـــر إلـــى ذلك "**هانـــس بيـــتر مارتيـــن**" و"**هارالد شومان**" في كتابهما المترجم للعربية "فـــخ العولمة" –الذي يعتبر مرجعا في هذا المجال–، بأن العولمـــة تشكل أكبر تهديـــد للنظام الديمقراطي، ليس في البلدان الناميـــة فقط و لكن حتى في البلدان الديمقراطية الناضجة في إشارة إلى البلدان الصناعية الكبرى ذاتها.

و الســـؤال الذي يطرح هنا هل العولمـــة تسمح لنا بالتفـــاؤل بمصيـــر الديمقراطية ، أم أنـــها بالعكس تشكـــل أكبر تهديدا لهذه الديمقراطية، ينطلـــق أصحاب وجهة النظر الأولى من فرضيتـــين رئيسيتيـــن أولهما أن الدول الكبرى الديمقراطية معنية بتحقيق الديمقراطية في البلدان الناميـــة على سبيل تعميم نموذجها الاجتماعي السياسي، و توسيع دائرة انتشار قيم الحرية الفردية التي تؤمـــن بها، وثانيهما أن الرأسماليـــة هي السائـــد منذ الآن في العالـــم كلـــه وهي تفترض و تتطلب ما يمكن اعتباره سوقـــا سياسية تقوم على قاعـــدة التنافس بين أفراد النخبـــة الاجتماعية على الوصول إلى مناصب المسؤولية، و هذا يعني أنه بقدر ما تتجه الأمور في اتجاه الليبراليـــة الاقتصادية و تتـــوسع دائرة النفوذ و السيطرة الغربية، ترتفع حظوظ تحقيق الديمقراطية في البلاد النامية ! ! ! .

هذا وكما أنه كل التجارب الحديثـــة الناجحة أو شبه الناجحة التي نشأت في القـــرن العشرين ، دلت على أنه من الصعب تحقيق تنمية رأسمالية في البلاد النامية في إطار المنافسة

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

الدولية من دون إتباع سياسات قمعية،هي وحدها ا
على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي، وبطاعة كلية تنظم على الصعيد السياسي، فالليبرالية الاقتصادية تتطلب حتما هنا الاستبداد السياسي .

إن عصر التوافق بين نظام الحرية الاقتصادية ونظام الحرية السياسية قد ولى منذ زمن طويل، ولكن هذا لا يمنع بالتأكيد أن تسعى الدول الكبرى إلى رفض الصبغة الديمقراطية والتعددية الشكلية على نظم قمعية في الجوهر، تتحكم بها نخب محدودة مرتبطة بالخارج، وتقوم بتنظيم الأمن والاستقرار فيها أجهزة أمنية تستخدم خبراء من الدول الديمقراطية ذاتها.

و بالرغم من أن الميل سيكون قويا لتبني ديمقراطية إجرائية شكلية في نظم تخفي استبداد الأقلية، إلا أن التناقض سوف يستمر و يتعمق بين المعايير المرجعية و بين الواقع القاصر عن تحقيقها، مما سوف يقود بالضرورة إلى تعديلات و تغيرات داخل نظام العولمة ذاته، فالعولمة لا تزيد فرص الديمقراطية و لا تنقصها في الواقع ، و لكنها تقضي على الأسس التي تقوم عليها النماذج الكلاسيكية منها .

إن مستقبل الديمقراطية في العولمة و من ورائها المجتمعات الإنسانية يتوقف على حصيلة الصراع بين القوى التي تجسد في برامجها أولوية السياسة و المجتمع ، أي منطق التضامن الإنساني و تنظر إلى هذا التضامن فيما وراء الحدود الوطنية و القوى التي تجسد منطق التوسع الاقتصادي و أولوياته ، و التي تضع نجاعة الدول القومية موضع الشك و التساؤل .

فبقدر ما تنجح قوى المقاومة الدولية للعولمة الليبرالية في التطوير الحثيث لمؤسسات التضامن العالمي ما فوق الوطنية، و تحقق مكاسب سياسة مستمرة تسمح لها بالتقييد التدريجي لرأس المال القائم على التنافس الحر، وتقود من الناحية المقابلة إلى منطق الإجماع البشري القائم على أولويات أخلاق التضامن و التعاون و الانسجام ([1]) .

---

(1) برهان غليون ، مرجع سبق ذكره ، ص 9 .

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

الفرع الثاني: إستراتيجية التعامل مع العولمة أو

هناك اختلاف كبير بين المحللين، في النظر إلى الطريقة التي ينبغي إتباعها للتعامل مع العولمة أو لإدراك خطر الهيمنة العالمية التي تنشأ في سياقـــها، فمنهم من يرفضها باسم عولمـــة بديـــلة لم يتضح بعد تماما ما هو مضمـــونها و لا كيف يمكن الوصول إليها، و منهم من ينـــادي بعكس ذلك أي الانخراط السريـــع و الكامـــل فيها، لما تتضمنه من فرص وإمكانـــيات للتقـــدم و النمو لجميع الشعوب.

إن موقف الرفض يتفق تماما مع تحليل العولمـــة بأنها تمثل موجة استعمارية جديدة ، و بالتالي ليس من الممكن أن يتوقع المرء منها أي أثر إيجابي على الشعوب التي ستخضع لهيمنة الدول المستفيدة منها، بينما يتفق موقف الدعوة إلى الاندراج السريع فيها مع الاعتقاد بأن العولمة إطار جديد للعلاقات الدولية، يتاح من خلال تكثيف فرص التبادل التجاري ووضع مبدأ الأفضليات المقارنة موضع التطبيق، باعتباره من أهم فرص التنمية العالمية الشاملة.

إنما في بلدان العالـــم الثالث عموما و منها البلاد العربية يبدو من الواضح أن الموقف من العولمة يتجه نحو المقاومة و المواجهة، وأن هذه المواجـــهة تتخذ شكلين رئيسيـــن، الأول هو المقاومة عن طريق تجاهل ما يجري واعتباره مجرد حركة خارجية لا تعني مثل هذه المجتمعات، وغير ذات أهمية مع السعي إلى الحفاظ على البنيات والهياكل التقليدية المعروفة، أما الثاني فهو في مواجهتها باسم عولمة بديلة تحل محلها.

إن العولمة تتضمن إستراتيجيات الهيمنة الدولية من دون أدنى شك، ولكنها تشكل أيضا دافعا لتطورات إيجابيـــة تقنية وعلمية بمثل ما هي ثمرة لها، فهي بقـــدر ما تخلقـــه من تحديـــات ومخاطر تهدد بتفكيك المجتمعات التي تخفق في السيطرة على آلياتها أو التحكم الجزئي فيها، تفتح أيضا أفاق جديدة للإنسانية عامة وللمجتمعات الفقيـــرة إذا عرفت كيف تستخدمها وتستفيـــد منها، فالمشكلة لا تنبع من أن العولمـــة لا تحمل في طياتها أي مكاسب جديـــدة وإمكانيات مجزية، ولكن تنبع من أن المكاسب الاقتصادية والسياسية والثقافية التي تنطوي عليها، تنزع إلى أن تكون جميعا من نصيب أولئك الذين يسيطرون على آلياتها ومحركاتها ومصادر تقدمها الرئيسية.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

ولا يعني كون العولمة جزءا من إستراتيجية الدول الراسمالية الكبرى لتجديد الهيمنة العالمية وما تتضمنه من عنصر ذاتي الذي مفاده أنه باستطاعة الدول النامية أن ترفضها وتبقى بمعزل عن تأثيراتها المادية ، كما لا يعني الاعتراف بما يقف ورائها من ثورة تقنية علمية كمكتسبات موضوعية إيجابية، ومن هنا يبدو أنه باستطاعة هذه الدول أن تواجهها وأن تنجح في تعديل مجراها ونتائجها على الأقل بما يفيد إمكانية السيطرة عليها.

إن الدول التي لا تنجح في التأقلم مع الواقع الجديد تعرض بالفعل سياداتها إلى الانتقاص وربما الزوال نهائيا، كما أن لبداية تبلور على مستوى الساحة الدولية لمشروع اشتراكي ديمقراطي لإصلاح العولمة وتكييفها مع الحاجات الإنسانية، تأثيرات غير متناهية ترمي إلى تحسيس الدول الهشة بالمخاطر الناجمة عن الإدارة الاقتصادية للعولمة الليبرالية، في صورة تنطوي على تضخيم موجة الاعتراضات من خلال تصور نمط جديد من التعامل مع عناصر العولمة،أي مع نتائج تطبيق المعلوماتية والإعلامية وثورة الاتصالات على الاقتصاد، وما يترتب عنها بذلك من آثار ايجابية على سيادات الدول .

إن علاج الرأسمالية في ظل السياسة الدولية المعاصرة لا يكون بالقضاء على منطق السوق الاقتصادية، و إنما بإيقاف حريتها ، حيث تبدأ حرية المجتمع مع بناء الانسجام الاجتماعي و التضامن الجماعي الذي لا بقاء لمجتمع من دونهما ، كما أن علاج العولمة لا يكون إلا بالقضاء على السوق العالمية و تعزيز شروط بناء الأسواق الوطنية .

يبدو من خلال ذلك أن المطلوب هو بلورة سياسات ، والدعوة إلى وضع أطر دولية تتمتع بمؤسسات، تعمل على وقف آليات العولمة المهددة لوحدة المجتمعات و انسجام المجموعة الدولية.

هذا كما أن جميع المجتمعات التي تطمح إلى التغلب على المشاكل التي تطرحها العولمة مدعوة إذن إلى الذهاب أمام مجموعة دولية تحترم فكرة القومية الوطنية ، و ما تتطلبه من قواعد دولية عادلة للتعامل الدولي في شتى ميادين العلاقات الدولية ، و لعل هذا يتأتى بدءا بالدعوة إلى إقامة منظومة عالمية جديدة قائمة على المفاوضات الجماعية و البحث عن حلول

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

مشتركة و متناسقة للمشكلات المحلية و الدولية مع
لا للمسائـــل الداخليـــة و لا للمسائـــل ذات الطابع العالمـــي المباشر، في إطار البقـــاء في سجن السياســـة الوطنية الضـــيقة .

قد يقول البعض أن دول الأقطاب التي تسيطر على نظام العولمة الجديد، تدعي العمل وفق أفق المصالح العالمـــية، و لكنها تستخدم في الواقع معايير مزدوجة ، إذ من جهة هي تدعو إلى تقليص سيادة الدول الوطنية في الوقت الذي تظهر غيرة لا مثيل لها على سيادتها و مصالحها الخاصة ، ومن جهة أخرى تطالب بتطبيق حقوق الإنسان لتبرر التدخل في شؤون الدول الصغرى و تكافح انتشـــار الأسلحة الذرية في الوقت الذي تبدي فـــيه حرصا هائلا على الاحتفاظ بقوتـــها النووية، و لا تكف عن تطوير برامجها الذرية بالسر و العلانية.

إن تعميـــم المبدأ الأخلاقي على جمـــيع الدول و فرض مفهـــوم احترام اختصاصات السياسة العالمية التي ينبغي أن تكـــون ثمرة مفاوضات تشترك فيها جميع الأطراف، مما يقتضي وجود حد أدنى من الإجماع الدولي فيما وراء مجال التنافس و التنازع على الهيمنة العالمية، فكما هو الحال في الصراع على السلـــطة داخل الفضاءات الوطنية ، لا بد أن يخضع الصراع للهيمنة الدولية و مركز القيادة و السيادة العالميتين لقواعد تضبط سلوك الدول و تمنعها من تجاوز أصول ينبغي تحديدها بدقة .

من هنا نستشف من خلال عرض إستراتيجية التعامـــل مع العولمـــة ، وأو بما يحلو للبعض بتسميتها بالعولمة البديلة إيمانا منهم أنه ليس هناك بد لإلغاء العولمة مادام أنها مولودة من رحم السياسة الدوليـــة المعاصرة ، بأن المحاولة التي مصدرها الدول العظمى التي على رأســـها الولايات المتحدة الأمريكية، الرامية إلى فرض بأن تعتبر العولمة من مقتضيات النظـــام الدولـــي الجديد، أصبحت فلسفة عقيمة وغير مبنية على أسس مقنعة، هذا على الأقل ما بينه الواقع الدولي من خلال التوزيع غير العادل للثروة وتقســـيم العمل على المستوى الدولي ، بالاظافة إلى الواقع الداخلي للمجتمعات التي تعاني من غياب التنمية لديها ومن غياب عنصر سيـــادة القـــرار المحلي لدى قوادها.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

ومن هنا بات من الضروري أن يعاد نوع من الشيخـــوخة في هياكلها الكلاسيكية التي لا تبدو أنها قد توفر الحماية اللازمة للسيـــادات الوطنية التي كانت يوما ما هي السبب في قيامها.

فليس من الممكن بناء عالـــم موحد و متفاعل و متواصل تجمعـــه مصالح واحدة، إذا سمحت دولة ما أو تلك التي تجد في وسعها فعل ذلك بتدميـــر مستقبل شعوب وأجيـــال كاملة إذا كان في ذلك تحقيقا لمصالحها الحيـــوية لما تملـــكه من قـــدرات ووسائـــل التفـــوق الإستراتيجي و العسكري، من خلال منع المجموعة الدولـــية من الاعتراض على مشاريعها و خططها كما هو الحال اليوم مع الشعب العراقي .

إن استبعاد التفكير بمثل هذه السياسة هو الذي يفسر إخفاق المنتدى الاقتصادي العالمي لعام 2000 الذي عقد في 2 فيفري لسنة 2000 المعروف بمنتدى **دافوس** السويسري، و من قبله بأشهر مؤتمر منظـــمة التجارة العالمية في سياتل في التوصل إلى حلول مقبولة بشـــأن السياســـة الاقتصادية العالمية.

إن غياب التفاهم بين الدول الصناعية و الدول الفقيرة حول رؤية موحدة للإشراف على عملية العولمة الاقتصادية التي تقف وراءها الدول الأكثر تصنيعا، هو الذي يفسر تزايد المعارضة الأهليـــة للعولمـــة و يشـــجع المنظمات غير الحكومية كما حصل في دافوس على المطالبة بوضع مسائل علاقة العولمة بالفقر و إخضاع قواعد السوق إلى القيم الإنسانية و إلغاء ديون الدول الفقيرة على طاولة المفاوضات ، بعد أن بينت الإحصاءات بأن ما يزيد عن 59 دولة على الأقل قد شهدت تراجعا في مستوى الدخل الفردي منذ عام 1990 بسبب العولمة .

بعدما استعرضنا التحديات في ظل إفرازات السياسة الدولية المعاصرة سوف تنتقل الآن لإلقاء الضوء على التحديات الاقتصادية للعولمة .

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

المبحث الثاني : التحديات الاقتصادية للعولمة

إن ما توصل إليه إلى حد الآن معظم الباحثون و المهتمين بشؤون العولمـــة و آثارها التغيرية، هو كون الجانب الاقتصادي لها هو من استطاع أن يكتب له النجاح، لاتساع مداه وفـــق وثيرة شمولية سواء على مستوى العلاقـــات الدولية النوعيـــة و الكمية منها، وفق مناهج و فلسفة العولمـــة ذاتها، بمعنى آخر أصبحت العولمـــة الاقتصادية هي الأكثر حركية و نفـــوذا في عالمنا المعاصر مما يـــطرح في هذا المستوى، العديـــد من الانشـــغالات المرتبطة بظـــاهرة العولمـــة الاقتصاديـــة التي ينبغي أن ترفع بشأنها كذلك التحديات، و لعل من أهم مواطنها تلـــك الانشغالات المتعلقـــة بالتنميـــة و مقاومـــة شبح الإمبريالية و ما مدى تأثيرهما الايجابي على توثيق النسيـــج الاقتصادي و الاجتماعي للدولـــة القومية و من ثم على مصير الســـيادة الوطنيـــة ذاتها .

المطلب الأول : العولمة الاقتصادية وميادين القلق

إن مسألة القلـــق ومخاطرها الناجمـــة عن مطالب وآثـــار العولمـــة غير المرغوب فيها بالنسبة لدول العالم النامية لاسيما تلك الدول السائرة في طريـــق النمو التي قطعت شوطا لا بأس به في مجالات التنـــمية المتشعبة ، قد أفرزت تحديات حديثـــة العهـــد على تلك الدول بأن ترفعها لمجابهة سياسات الدول الغربية المصنعة أو ما صدر عنها من أنماط، والمؤسسات الناجمة عنـــها من خلال أنظمتها السياسية وحتى الاقتصادية المهيمنة على ثروات العالـــم والمستحوذة على حصة الأســـد في حركيـــة رؤوس الأمـــوال و الخدمات على المستوى العالمي بأكمله.

الفرع الأول: شبح ظاهرة التكتلات الإقليمية

لعل الجدية التي تمتاز بها جل التكتلات الإقليمية لدى دول الغرب الغنيـــة على مستوى كافة الأصعدة السياسية والاقتصادية ، مقارنة بتلك التي تندمج في إطارها معظم الدول السائرة في طريق النـــمو أو الدول المتـــخلفة، إذ تمتاز بهشاشة أســـسها وقصر مداها الرؤيوي للسياسيات الاقتصادية وحتى الجيوسياسية في ظل العولمـــة الزاحفة.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

إدراك من أن الدول الغربية كانت جد مقتنعة

جانب من جوانب العولمـــة ألا وهو الجانب الاقتصادي الذي قطع شوطا معتبرا منذ نهاية الثمانينات إلى يومـــنا هذا ، متناسيـــة في سبيل ذلك بعض أهم الفـــروقات والخلافات التي كانت تستحوذ على سياساتها الوطـــنية والتي كانت تعود إلى عوامل عدة أهمها اللاتجانس على مستوى الثقافات المحلية.

ففي جدلية العلاقة الممكنة بين ظاهرة العولمـــة و ظاهرة الاندماج الإقليمي ، ذهب البعض من علماء السياســـة والاقتصاد إلى تحليل كل ظاهرة على حدى، قصد الاستنتاج بموضوعية أهـــم الخصائص المشـــتركة التي يمكن أن تكشف عن أواصر العلاقـــة بين الظاهرتين ، وللأسف هذه المقاربة والحقيقـــة لم تلتفت وتنتبه إليها ، وإلى يومنا هذا جـــل الدول النامية ، والنتيجة المتحصل عليها الآن بالنسبة لهذه الشريحة الكبيرة من الدول هي ضعف كلمتها وموقفها على الساحة الدولية تـــجاه المنظمات الدولية الاقتصادية وتلك المهتمة بقضايا التنمية الدولية والوطنية.

فإذا كانت العولمـــة توصف بأنها مجموعة المساعـــي المضاعفة للشبكات و الحركيات المستقلة الموزعة على كافة أنحاء المعمورة، الهادفـــة إلى خلق مجالات عالمية موحدة لعملـــيات التبادل في الأفكار (العولمة السياسية) والقيم (العولمـــة الاقتصادية) وفقرة وتيرة سريعة، فإن الاندماج والتكتل الإقليمي هو كذلك يعرف بأنه مجموعة من الحركيات تهدف إلى خلق مجموعات جهوية منظمة([1]).

من هنا نلاحظ أن مسألـــة الحركية الرامية إلى تحقيق أهداف مشتـــركة بين الوحدات السياسية القائمة، تعد بيت القصيد في إطار تحليل جوانب العلاقة بين الظاهرتين.

فحتى التاريخ في حد ذاته كشف لنا من منظور متدني الدرجة في العالمية ، بأنـــه بأسلوب أو أكثر إذ أن أي مرحلة تاريخية من مراحل تطور العولمة استلزمت أو بالأحرى تطلبت شكل ما من أشكـــال التكتـــلات الجهوية (2)، ففي عهـــد الاكتشافات الجغرافية نشأ ما يعرف بالإمبراطورية الاستيطانية مثلا ، وأن عهد الحرب الباردة أنجب الكتل والأحلاف .....

([1]) Philippe Moreau Defarges ," L'Ordre mondial " op. cit. , p151.

(2) هذا على الأقل بالنسبة للموقف الذي يرى أن العولمة قد مرت بأشواط و مراحل ، على خلاف الرأي القائل بأنها ظاهرة مستحدثة فرضتها السياسة الدولية المعاصرة.

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

على أي و حتى لا نبتعد عن الإطـــار ا
التحديات الاقتصادية التي أصبحت تفرضها العولمة ودائما في إطار التداخل المتفاعل بين العولمة وظاهرة الاندماج الإقليمية، إن السياسات الاقتصادية الجهوية المتبعة بفعل الدفع القوي للعولمـــة، ساهمت على إحداث فئة جد مهمة في عالمنا الحديث في فئات التكتلات الإقليمية أو الجهوية ، مما دفع بمعظم الاقتصاديين إلى الاعتراف بأن العولمة هي طريق موصـــل إلـــى ظاهـــرة الاندمـــاج الإقليمي (la mondialisation vecteur de Régionalisation) ، بما فيه القائم على نمط سياســـي.

إن قـــيام ما يعـــرف بمناطـــق التبـــادل الحر([1])، أو بالأحرى المـــناطـــق المنظمـــة للمبادلات كمفهوم موســـع، انعكس إيجابا على بعض التكـــتلات الإقليـــمية والتي أصبح بوسعها رفع تحديات العولمة الاقتصادية، والتي من أهمها حسب التسلسل الزمني :

- قيام ما عرف بالســـوق الموحدة للمجموعة الأوروبية (1985 – 1992).
- اتفاق التـــبادل الحر لأمريكا الشماليـــة **ALENA** الذي جمع منذ 1994 بين دول الولايـــات المتحدة الأمريكية و كندا المكسيك.
- تكتل " الميروكوزير " **MERCOSUR** ([2]) المؤسس بعام 1995 بين دول الأرجنتين ،البرازيل، البراغواي و الأوروغواي.
- مشروع الشـــراكة الأممي لدول جنوب شرق آسيا **ANASE** ، الهادف إلى خلق منطـــقة هامة للتبادل الحر في مطلع 2008.

آفاق جد طمـــوحة كرؤية مستقبلية لـــدور التكـــتلات الاقتصادية في مواجهة إفرازات العولمة الاقتصادية ، وهذا في مطلع الألفية الجديدة إذ رسمت مشاريع تكتـــليه واندماجية، مثـــل مشروع ملتقى دول آسيا المشرفة على المحيط الهادي، كمنطقة إستراتيجية للتبادل الحر والتعـــاون الاقتصادي بين هذه الدول، المزمع قيامه في مطلع عام 2020 كتخطيط بعيد المدى.

ومع ذلك فإن المتتبعين لهذه الظاهرة التي عرفت انفجارا ضخما في العدد والعدة على طول وتيرة سنوات التسعينيات – إذ أحصي في نهاية هذه العشرية ما يقارب الثمانين تكتلا بعدما

([1]) أنظر ماقلناه أعلاه بخصوص مناطق التبادل الحر بوصفها من أبرز الحركيات الاقتصادية للعولمة .
([2]) وهي بمثابة ســـوق مشتركة لدول جنوب أمريكا اللاتينية.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

كان عدده لا يتجاوز الأربعين في عشرية الثمانينا
الاندماجات الإقليمية في شأن العولمة الاقتصادية ومنطلباتها، إلى درجة أن أقروا بإمكانية أن تعتبر مثل هذه التكتلات عائقا في وجه العولمة ذاتها.

فمن جهة استشهدوا بالدور الأساسي التي أصبحت تقوم من أجله منتظمات ومؤسسات دولية ذات بعد كوني قريب من مفهوم الشمولية الدولية الذي قد يعد في حد ذاته مرادفا لمفهوم العولمة الإصلاحي، وهذا على غرار الدور التي تسعى إليه المنظمة العامية للتجارة **OMC** خليفة منظمة ألغات، على نحو جعل هذه الأخيرة تفرض أحكاما وشروطا على مختلف التكتلات الإقليمية القائمة على نسق اقتصادي، يحفظ حقوق دول الغير Etats tiers .

ومن وجهة نظر أخرى لوحظ أن هذه التكتلات تجاوز أعضاؤها ما هو تجاري بأن أصبحوا يثيرون اهتمامات أبعد من ذلك من مجالات الحياة المعاصرة ، مثل مناقشة القرارات المتعلقة بترقية الاستثمارات ، المنافسة ، البيئة ..... وغيرها . مما طرح في النهاية إلى التساؤل حول إمكانية تحول هذه التكتلات الإقليمية إلى ما عرف بظاهرة الأحلاف والكتل "**Les Blocs**".

هذا وقد يتساءل البعض عن مدى مصير هذه التكتلات الإقليمية في حالة ما إذا حدثت أزمة اقتصادية عالمية على نسق ما وقع في سنوات الثلاثينات ، فهل ستبقى على حالتها أم ستتحول إلى كتل أم تنغلق بإحكام على نفسها تجاه العالم الخارجي؟.

ما يهم في ظل الوضع الراهن هو أنه حان الوقت بالنسبة لدول العالم النامية أن تشمر على سواعدها، بأن يتخذ قوادها القرار السياسي الشجيع، قصد طرح تخميناتهم الإستراتيجية المتعلقة بإنشاء تكتلات اقتصادية هادفة على أرض الواقع، بغية رسم السياسات المشتركة في مجال إعداد الهياكل التحتية اللازمة للتجاوب مع حركيات التجارة الدولية ورؤوس الأموال والخدمات التي تحتكر تدفقها فئة قليلة من الدول أو التكتلات الاقتصادية .

ولعل أول خطوة في ذلك هي نبذ الخلافات السياسية القائمة بينها، مهما تشعبت مصادرها (أثنية، ثقافية، دينية، حدودية...) ونفوذها في توسيع دائرة الخلاف ودرجته، فهكذا وجد الاتحاد المغاربي الذي أسس في عقد الثمانينات بين دول المغرب العربي، بأنه هيكل بلا روح، مع انه خلق لبلوغ مسعى رئيسي أسس من أجله ألا وهو مسعى تحقيق الاندماج الاقتصادي بين دوله بل إن كل دولة من دوله وجدت نفسها تتفاوض بصفة فرادية مع تكتلات إقليمية أخرى وهي

([1]) Philippe Moreau Defarges , " L'ordre mondial " op . cit , p152.

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

في موقف ضعف، مما جعلها تـــقدم على تقديم تنا
وتفتـــك باقتصادياتها المحلية التي لا تزال في مرحلة الإنعاش، بالرغم من أن نقـــاط وخصائص التكـــامل لا تزال قائمة لدى هذه المجموعة الإقليمية، على نحو متـــين إذا ما حسنت توظيفاتها ، ولعل قضـــية الصحراء الغربية لدليل على ما قلناه بخصوص عوائق التكـــتل الإقليمي الاقتصادي لمنطقـــة المغرب العربي، نفس الشيء يقـــال على اتحاد دول الخليج العربي القائم هو كذلك على وثيرة هشة .

ومع ذلك فإن مخاطر عدة قد تنجم عن وضعية الاندماج الاقتصادي، تعد بـــمثابة الشبح الرئيس الذي يهدد ويضعف القواعد الدفاعية المتصدية لهجمات العولمـــة الاقتصادية، مثل مخاطر دور الشركات المتعددة الجنسيات وكذا سياسات الإصلاح الهيكلي .

الفـــرع الثاني: مخاطر دور الشركات عبر القومية و سياسات إعادة الهيكلة

لقد واجهت العديد من الدول الناميـــة مشاكل جمة قصد أخذ زمام المبادرة في الرفع من مستويات اقتصادياتها ، مما اضطرها في ظل العولمة الزاحفة بأن تجد نفسها تحت قبضة عنصرين خطيرين من عناصر السياسة الامبريالية العالمية المتدخلة بإحكام في السياسات الوطنية الاقتصادية ومن ثم الاجتماعية .

مما جعل مسألة تمتع الدولة الوطنـــية بأهم مظاهر سيادتـــها الاقتصادية ([1]) كحقها في الإشراف على ثرواتها الطبيعة والحريـــة في اختيار نظامها الاقتصادي، أمرا مفروغا من محتواه الواقعي.

هذان العنصرين هما – الدور الخطير الذي أصبحت تلعبه الشركات المتعددة الجنسيات وكذا – سياسات الإصلاح الهيكلي المتبعة من قبل الدول الوطنية.

أولا : مخاطر دور الشركات المتعددة الجنسيات على عنصر السيادة

تحتل الشركات عبر القومية مكانة مركزية في ديناميكية التغيـــرات الاقتصادية الراهنة سواء على الصعيد الدولي أو على الصعيد الوطني المحلي .

([1]) أنظر ما قلنـــاه بخصوص المفهوم الاقتصادي للسيادة في الفصل الأول من الباب الأول لهذه الدراســـة.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

في هذا الإطار تقـــوم هذه الأخيرة بدور متنامي النشـــاط باعتبارها توفر لها الإطـــار الطبيعي للنشاط ، والمتمثل في الفـــروع التابعة للمركـــز الأم، وهذا كله إذا ما قورن دورها في تطوير العلاقات الدولية الاقتصادية بدور المؤسسات المالية العالمية وحتى الجهوية.

فمن خلال الرقـــم المصرح من قبل هيـــئة الأمم المتحدة من عام 1997 فإن عدد هذه الشركات تمثل في 45.000 مؤسســـة مقر والتي بدورها تتحكم في: 280.000 فرع ، مقارنة مع 7.000 مؤسسة مقر قبل عشرون سنة ماضية ([1]).

إن حجم المبيعات المحقق في عام 1995 من قبل هذه الشركات خارج أوطانها الأصلية بلغ سقفا مرتفعا عن ذلك الذي حققته الصادرات الدولية من خدمات وسلع.

فبكل بســـاطة هذه الشركات تتحكم في ثلث الطاقات والمكاسب الإنتاجيـــة التي يشرف عليها القطاع الخاص في العالم، و لعل هذا أن دل على شيء فإنما يدل على الحقـــيقة التي ذكرناها أعلاه، والمتمثلة في أن المجال الحيوي الخصب الذي ينـــشط فيه مثل هذا النوع من الكيـــانات هو المجال الوطني أو الداخلي للسيـــادات الوطنية.

أما عن تأثيراتها على مجالات السيادة الوطنية، فهي عديدة وتتفاوت من دولة إلى أخرى وهذا حسب حجـــم تواجدها وطبـــيعة نشاطها، وخاصة الوضعية الاقتصادية والاجتماعية القائمـــة لدى دولة مقر النشاط.

ففي خضم ذلك نسجل مرونة التطبيق التشريعي للدولة مقر النشاط تجاه هذه المؤسسات، إذا كنا نعلم مسبقـــا بأن التشريع يعد من أقوى مظـــاهر السيـــادة الوطنية ، باعتباره يخضع لمبدأ إقليمية القوانين.

فهكذا نجد هذه المؤسسات تستفيد من بعض الامتيازات تجاه القوانـــين المتعلقة بالأنظمة الاقتصادية والتجارية والماليـــة المطبـــقة في الدولـــة الوطنيـــة، بل في معظـــم الوضعيات نجدها أحيانا تفلت من سلطان التشريعات العمالية والأنظمة الاجتماعية التي عادة هي متعلقة بالنظام العام.

([1]) Pierre de Senarclens , " la politique internationale ", Armand Colin , 3em Edition , Paris , 2000, p125.

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

فكثيـــرا ما تضغـــط هذه الشركـــات عبـ
تفـــرض أثنـــاء إبـــرام اتفـــاقيـــات المقـــر بعـــض مناهـــج العمـــل التي لا تخـــدم اقتصـــادها القـــومي أو سيـــاساتها الاجتماعيـــة، فعـــادة ما تلجـــأ إلى تفضيـــل وسيلـــة التحكيـــم الدولـــي لفـــض منازعاتهـــا التجاريـــة وأحيـــانا حتـــى الإداريـــة ومـــن ثـــم تفلـــت من الاختصـــاص القضائـــي الوطنـــي لدولـــة المـــقر، وتقـــوم كذلـــك بفـــرض إستراتيجيـــة ملائمـــة في طـــرق تســـويـــق خدمـــاتـــها ومنتجـــاتـــها ، بأن تلجأ إلى سيـــاســـات الاحتكـــار وأحيـــانا الإغـــراء في الأســـواق الوطنـــيـــة **DUMPING** لتحطـــيـــم الإنتـــاج القـــومي المحلـــي وغيـــرها مـــن الضغوطات والممارسات.

إذ قـــدم لنـــا التاريـــخ المعاصر نمـــاذج جد خطيـــرة وهامـــة في نفس الوقت ، عن مدى إخلال هذا النـــوع من الكيانـــات بمبادئ السيـــادة. ففي جمهورية الشيـــلي عمدت الشركات عبر القومـــية إلى المساهمة الفعالـــة في قلـــب النظـــام السياســـي المطبق وذلك في عهـــد السلفادور آليندي من خلال تدخلها في أمـــور السيـــاسة الداخليـــة لتلك الجمهوريـــة.

فنمـــاذج كتلـــك دفعـــت بالمنظـــومة الدوليـــة إلى تبني مدونـــة سلـــوك دوليـــة تحت إشراف هيئة الأمم المتحدة ، تلـــزم الشركات المتعددة الجنسيـــات بعـــدم التدخـــل بأي شكـــل من الأشكـــال في كل ما هو متعلق بنشاط السلطة السياسيـــة لدولـــة مقـــر النشاط ، والذي حيز هام من هذه المدونة يتعلق بحماية الطبقـــة العاملة لديها.

ومـــع ذلـــك نجـــد أن هشاشـــة المنظـــومة القانـــونيـــة الدوليـــة التي تحكـــم نشـــاط هذه الشركـــات، التي غالبـــا ما يطغـــى عليـــها طابـــع الإعلانـــات والتوصيات، تســـاعد بشكل أو بآخر في حـــدوث الخروقـــات المتواصلـــة لمظـــاهر السيـــادات الوطنية، ولأجل ذلك يبدو أن التحـــدي المطلوب لمواجهة هذا المظـــهر الحيوي من مظاهر العولمـــة، هو في واقع الأمـــر ذو طابـــع مـــزدوج من حيـــث الجهـــة المـــراد رفعـــه منـــها، فهـــو عالمـــي إذا أشـــرنـــا إلـــى مســـؤوليـــة المنتظمـــات الدوليـــة المهـــتمة بشـــؤون التنميـــة والعلاقـــات الماليـــة والتجاريـــة الدوليـــة من جهـــة، ووطنـــي ينبغـــي على الدول الوطنيـــة رفعـــه على غـــرار ما فعلتـــه في السبعينـــات عندما أقـــرت العديـــد من الدول الناميـــة سياســـات التأميـــم الوطنيـــة.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

هذا على أن لا يغض الطرف على الم
أو الأصل أو الأم في مراقبة وضـــبط نشاطات هذه الشـــركات، التي كثيرا ما تتقوى لكي بعض
أنظمة ومبادئ القانون الدولي العام ، تجعلها تتستر على خروقات من النوع الذي سردناه أعلاه ، كمثال لجوئها إلى ما يعرف بمبدأ الحمايـــة الدبلوماسية، الذي يعد من أقوى مظـــاهر الاختصاص الشخصي للدولة الوطنية، والذي كثيرا ما يتعارض مع مبدأ إقليمية القوانين السيادي السالف الذكر.

ثانيا : مخـــاطر سياسات الإصلاح الهيكلي

إن خدمة الديـــون من قبل الدول النامـــية عامل ساعد في تعميق درجة عدم استقلالية حكومات هذه الدول تجاه حكومات الدول الغربية و لاسيما الغنية منها.

ذلك أن إعدادات الجدولة الناجمـــة عن العجـــز في خدمة الديـــن العام من قبل الدول السائرة في طريق النمو، ساعد في التكثيف من إدخال عوامل لا تدعم فكرة السيادة الوطنية، وذلك بإدخال العديـــد من الفاعليـــن الحكوميـــن وكذلك الشركات المتعددة الجنسيات والمؤسسات ما بين الحكومات، من أجل إيجاد الثروات الضرورية واللازمة للتنمية المحلية.

فالدول المدينة غالبا ما لا تملك حولا أو قوة تجاه الشروط القاسية التي تفرضـــها عليها المؤسسات الدولية ، لاسيما منها صندوق النقد الدولي والبنك العالمي للإنشاء والتعمير،هذه الشروط أو كما يفضـــل البعض من الفقـــه وعلماء الاقتصاد بتسميتهـــا بالشرطيـــات الاقتصادية تعكس في حقيـــقة الأمـــر متطلـــبات وسياسات القوى المالـــية الدولية – ونقصد بها حكومات الدول الغنـــية لمجموعة السبعة **G7** ، وكذا بنوكها.

على أي فإن سياسات الإصلاح الهيكلي هي عبارة عن مناهج تفرض على الحكومات التي تتسم بضعف في اقتصادياتها، قصد إدماجها في النظـــام الاقتصادي العالمي.

فأكثر من سبعون دولة تم إخضاعها لمثل هذه السياسات إبان عقد الثمانينـــات([1]) ، إذ عمدت على التخلي على سياساتـــها الحمائية مقابل لجوئها إلى سياســـات أقـــل ما يقال عنها بأنها خطيرة كتلك المتمثلة في خصخصة مؤسساتها العمومية و فتح الباب على مصراعيه فيما يتـــعلق بالاستثمار الأجنبي.

ما يهمنا في هذا المقام أن ما ينجـــم عن هذه السياسة إضافة إلى تقييد سيـــادة الدولـــة الوطنية المطبقة لها، هو ارتفاع نسب الفـــقر والآفات الاجتماعية وتدهور القدر الشرائية للمواطن

([1]) Pierre de Senarclens , " La politique internationale " op . cit , p 131.

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

العادي، انتشار البطالة وتدني مستوى الخدمات الـ
والصحة وغيرها من مظاهر الفســـاد المالي والإداري ، فقدام أن عائدات النفط النفطي توجـــه
غالبيتها لخدمة الديـــون.

الأمـــر الذي فرض في النهايـــة على حث الـــدول الوطنـــية المدينة إلى تبني سياسات إصلاحية جوهرية لمواجهة مثل هذه المخاطـــر التي لا يختـــلف اثنين فيها على أنها من مخاطـــر العولمـــة الاقتصادية .

ومن أهم السياســـات الوطـــنية الرامية في هذا الاتجاه ، هناك ما يعرف بتبنـــي بعـــض حكومـــات دول العالـــم السائـــرة فـــي طريـــق النمـــو ما يعـــرف بســـياســـة مبـــدأ الحكـــم الراشـــد " Principe de bonne gouvernances " ، والتي تعنـــي في مجمـــلها إدخـــال عنصر الشفافية في عملية الإنفـــاق العام والنهـــوض بالقطاعات الحساسة في الدول العصرية ، في جـــو يســـوده إشراك المجتمع المـــدني في القـــرارات التي تتخذها السلـــطة أو الحكومة المـــتعلقة بأية عمليـــة أو مشروع تنموي ، هذه الأخيـــرة التي عليها أن تكفـــل الديمقراطية وحقـــوق الإنســـان وأن تكون منتخبة بأسلوب ديمقراطي حر.

هذا على المستوى الداخلي ، أما على المستوى المحلي فإن أهم تحدي رفعته المجموعة الدولية تمثل في إقرار برامج التنمـــية الدوليـــة ذات البعـــد العالمي ، كبرامج محاربة الفـــقر على المستوى العالمي على غرار ما أقره الإعلان الأممي للألفية الذي التزمت المجموعة الدولية بجعله حقيقة تطبق على أرض الواقـــع ، وذلك ببلوغ مستويات مطلوبة من التنمية العالميـــة والوطنيـــة في غضون عام 2015 م ([1]).

لا شك أن ما توصلنا إليه لحد الآن هو أن كل تحـــدي ينبغي دفعـــه في وجه مساوئ العولمة الاقتصادية وأخطارها، يسبقه أولا العمل على الكشف عن مصادر المخاطر وأساليبها على غرار ما رصدناه أعلاه. مقتنعيـــن في نفس الوقت أنه لا سلطان للدول السائـــرة في طريق النمو على رفض العولمـــة الاقتصادية أو محاربتها ، وإنما السبيل الأوحد في ذلك هو محاولة التكيـــف معها ومع متطلباتها ، ولعل سلاح التنمية يبقى أنجع وسيلة وغاية في ذلك كله.

([1]) Assemblé Générale, Extrait de La déclaration du millénaire, Septembre 2000, NEW YORK.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

المطلب الثاني : إعـــادة النظر في قضيـــة التنميـــه

إن مســـألة التنمية على المستوى الوطني أصبحت ضرورة ملحة للشعوب، ينبغي على الحكومات الوطنية التنـــبه إليها، مع الإشارة أن ازدهار الوضع التنـــموي أو ترديه يعد أمرا رهينا بتطور الوضع التنمـــوي على المستوى الجهوي و العالمي الذي لا يبدو في مستوى تسارع وثيرة العولمـــة الاقتصادية التي تطرح مسائل معقدة و متناقضة، تدفع بنا إلى تحليلها من خلال التعرض أولا إلى شروط التنميـــة البديلـــة ثم إلقاء الضوء على مسألة مقاومة الإمبريالية النيوليبرالية .

الفـــرع الأول : شـــروط التنميـــة البديـــلة

بالرغم من أن منظمة التجارة العالميـــة لا تزال تشرف منذ أكثر من نصف قرن على آليات التجارة الدولية، فهي المرة الأولى التي تبدو فيها و كأنها الإطار العالمـــي المختص بمناقشة مسألـــة العولمـــة . فمنذ أن غيرت اسمها من **الغات** إلى منظمة التجـــارة العالمية، أصبحت تتبنى بصورة كليـــة تقريبا موقـــف الولايات المتـــحدة و بعض الدول القليـــلة المرتبطة بها، الداعي إلى تحريـــر شامـــل و كامل للتجـــارة العالميـــة، إيمانا بأن هذا التحرير سوف ينعكس بنتائج إيجابية على جميع اقتصاديات العالم .

و لكن لم يحصل في تاريخ هذه المنظمة أبدا أن ترافق انعقاد مؤتمرها الدولي بمثل ما يحصل اليوم ، من تعبئة دولية ضد ما أصبح يعرف بالعولمـــة أو بالأحرى ضـــد برامج العولمـــة و جدول أعمالـــها الراهن . و تشارك في هذه التعبئة أوســـاط حكومية ورسمية من بلدان الجنوب التي تشعر بأن العولمـــة التي تدعو لها الدول الصناعية الكبرى تسحب البســـاط تماما من تحـــت أقدامها ، اقتصاديا، سياسيا و اجتماعيا، و تتركها معلقـــة في فراغ لا تعرف كيف تحتفظ بتوازنها فيه.

كما تشـــارك بها الآلاف من المنظمـــات غير الحكومية من ممثلي النقابات و جمعيات الدفاع عن البيئـــة و حمايـــة المزارعين و جمعيـــات حقـــوق الإنسان و غيـــرها من الجمعيات السياسيـــة و الثقافية و الاجتماعية، لا بل إن من الملـــفت للنظر حقا، أن تدخل العديـــد من الدول الصناعية الكبـــرى المنافســـة للولايات المتحدة المـــؤتمر ، بأفكـــار لا تختلـــف كثيـــرا عن تلك التي تطرحها بلـــدان الجنـــوب مـــن ضرورة ضبـــط العولمـــة وعـــدم السماح لتحريـــر التجارة

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

الدوليـــة بأن تقضـــي على منظـــومات الضمـــان الأمـــر إلى تدميـــر أنماط العيـــش أو الزراعات أو الثقافات المختلفة ( ).

و ليس من المبالغة القول إن مؤتمر منظمة التجارة العالمية المنعقدة في الأسبوع الأخير من شهر نوفمبر 1999 في مدينة **سيـــاتل** الأمريكية، مناسبة عالمية أو أممية تطرح فيها مسألـــة العولمة للنقاش على نطاق شامل وبمشاركة جميع الأطراف المعنية، ومع ذلك لا ينبغي أن نفهـــم من ذلك أن الهدف من هذه التعبئة هو إيقاف مسيـــرة العولمـــة أو الاعتراض عليها، فالـــواقع إن هناك إجماعا دوليـــا علي أنه من المـــمكن أن يكون للعولمـــة نتائـــج عديدة إيجابية، في مقدمتها نشـــر المكتسبات العلمية والتقنية على نطاق عالمي و تحسين تأثير التنمـــية الاقتصادية في العالم أجمع، لكن موضوع الخلاق الرئيسي يدور حول قدرة السياسات التي تتبـــناها الدول الصناعية الكبرى على تحقيق ذلك.

إن جوهـــر الاعترض يمـــس إذا شـــئنا أطروحة **النيـــولبيراليـــة**، التي تقـــول بأن تحرير التجارة العالميـــة وهـــدم الحـــدود الأمريكية وتخصيص جمـــيع المـــؤسسات والمشاريـــع الاقتصادية وإنحســـاب الدولة من العديـــد من ميادين النشاط العمومي بتركها للقطاع الخاص ، هو الطريق الوحيـــد للتكيـــف مع العولمـــة وإدارتها وتحقيـــق أكبر الفـــوائد منها. وبالعكس يعتقـــد المناوؤون للسياســـات النيوليبـــرالية السائـــدة اليوم و المفروضة تقريبا بصورة إملائيـــة من قبل الدول الكبرى و المؤسسات المالية العالمية على جميـــع الدول والشعوب الفقيـــرة و النامـــية، بأن مثل هذه السياسة لن تعمل إلاّ على إحـــداث صدع لا يمـــكن تجاوزه سواء بين أمم العالم الغنـــية و الفقيرة ، أو بيـــن الطبقـــة الثريـــة الأقليـــة و الطبقات الأدنى داخل كل بلد ، و لا يكمن إلاّ أن يقود عاجـــلا أم آجلا إلـــى مواجهات عنيفـــة و حروب قوميـــة و طبقية لا ترحم.

و أن الطريق الوحيد للاستفادة من العولمة التي يحملها التقدم العلمي و التقني في رحمه هي بالضـــبط إخضاع الرأسمالـــية المعولمـــة بما تتضـــمنه من توســـع هائـــل فـــي المضاربات الماليـــة و سيطرة الشركات متعـــددة الجنسيات، و تراجع مكانة و قدرة الدولة القومية على التحكم بالبيئة المحلية و بلورة سياسات وطنـــية مستقـــلة أو شبه مستقلة وفق ضوابط و قوانين تحـــد من

---

(1) برهـــان غليـــون ، مرجع سبـــق ذكره ، ص 1 .

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

قدرتها على تدمير الهيـــاكل و البنيات الحديثة ، بـ
و التضامن الدولي.

وليس من الممكن تحقيق مثل هذا الهدف إلا من خلال التحكم بالسوق العالمية نفسها ، إن النقاش لا يدور إذن حول أهلية الســوق كآلية ضرورية لاستمرار و تطوير الحياة الاقتصادية في حقبـــة الثورة العلمية و التقنية ، ولكنه يدور حول طبيعة هذه السوق العالمـــية ، أي في ما إذا كانت ستكون سوقا متوحشة لا تخضع لأي ضابط و لا يتحكم فيها سوى قانـــون السعي إلى أقصى الأرباح و بأي وسيـــلة ، أم أنها ستكون كما كانت عليه أســـواق الرأسماليات الوطنـــية جميعا ، بأن تكـــون ســـوقا مضبوطة تخضع فيها آليـــة البحث عن الربـــح لضوابط اجتماعية و سياسيـــة و أخلاقيـــة ، و هو ما عبرت عنه هيمنـــة الدولـــة في الماضي و سعيـــها لتوفير حـــد أدنى من العدالـــة و المساواة في توزيـــع العمـــل و في منـــع احتـــكار القـــرار السياسي من قبل الشركات الصناعية الكبـــرى .

ونستطيع أن نقول أن منظمات الضمان الاجتماعي التي تعتمدها الحكومات الأوروبيـــة في جل المفوضات العالمـــية المتعلقة بتقييم حصيلة العولمـــة هي في واقـــع الأمـــر التي تؤمن ما يسمى بالتوازنـــات الرأسمالية الأوروبية ذات النشـــأة القومـــية التي تقـــوم على فكـــرة الأسواق المحدودة، في حين أن استقرار الرأسمالية الأمريكية وتوازنها قائم على العـــكس بذلك إذ هو قائـــم على التوسع المســـتمر داخل الحدود الأمريكية وخارجها، وبذلك يصـــدق القـــول الذي مفـــاده **أن** نشـــأة الرأسمالية الأوروبيـــة القوميـــة كانت استعمارية ، في حيـــن نشأت الرأسمـــالية الأمريكية إمبرياليـــة و في فضاء قابل للتوسع .

و هكذا بقـــدر ما تعمل الظروف الخاصة على سيطرة الاشتراكيـــة الديمقراطيـــة في أوروبا، يظل الميـــل في الولايات المتحدة الأمريكيـــة قوي نحو الليبرالية المتوحشة التي ترى في الضمانـــات الاجتماعية و الحصانة ضـــد البطالـــة و المرض و العجز، عوامل مرتبطـــة بتقـــدم الإنتاجية و تحسين شروط المنافسة الاقتصادية.

إن الصراع بين أوروبا و الولايات المتـــحدة الأمريكية في إطار المنظمـــة العالميـــة للتجارة يظل صراعا داخل الصف الليبرالي بين رأسمالية متوحشة ترفض التنازل لمنطق الانسجام

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

الاجتماعي و القـــومي و تعتـــمد في نمـــوها و تـ
الاستثمارات و التطورات التقنية و في الإنتاجية ، و بالتالي على المنافسة المفتوحة ، و لا تستطيع أن تضمن استمرارها في شروط التقدم التقني و العلمي الراهن.

إن قبول الولايات المتحدة باحـــترام متطلبات استقرار النظم الأوروبية الراهنة يعني قبولها بالحد من قدرة شركاتها الكبرى على اكتساح الأسواق الأخرى ، و بالتالي بانسداد أفاق النمو و التوسع الاقتصادي الذي تطمح إليه على مستوى العالم، و بالعكس فإن قبـــول أوروبا بالشـــروط الأمريكية يعني القبول بأن تسحق الشركات الأمريكية ، و ربما في المستقبل شركات الدول النامية الكبرى الأسيوية ، قســـما كبيرا من شركاتها و ذلك بسبب انخفاض قيمة الأجور هـــناك و ضعف التكاليف و النفقات الحكومية على الخدمات العامة أو ضمان حد أدني من عدالة التوزيع .

أما في العالم الثالث ، فإن مشكلة العولمـــة الإقتصادية تطرح مسائل معقدة و متناقضة تدفع بلدانه إلى الحيرة في أمرها . فمن حيث هي بلدان تتـــميز بضعف تراكم رأس المال و التقنية الحديثة ، تنظر الكـــثير من هذه البلدان إلى تحرير الأسواق على أنه ربما كانت الفرصة الوحيـــدة لجذب الإستثمارات الأجنبية و ضمان نقل التقنية ، أو بعض منها لتحديث الآلية الإقتصادية و رفع كفاءتها معا و لا تفكر معظم هذه الدول بمخاطر الإنفتاح على صناعتها أو شركاتها المحلية ، ذلك أنها ليست متمسكـــة كثيرا بشركات لا تكاد ترد على أي معيار من معايير الكفاءة التي يحتاج إليها التنافس في السوق الدولية .

ومن منظور السوق العالمية الحرة المفتوحة لا يمكن لمثل هذه الدولة التسلطية أن تقوم بالفعل ، ذلك أن تطور وسائـــل تقنيـــة الاتصال و المعلومات و حرية تبادل السلـــع و البضائع ، و تحريـــر هذه الدولـــة من جمـــع الوسائـــل التي كانت تستخدمها للتحـــكم بالجماعات و ضبـــط حركاتـــها و نزع سلاحها المـــادي و المالـــي و الثقافي معا .

ولذلك فهل نـــدرك أن استمـــرار مثل هذه الدولة ليس ممكن ، إلا من خلال التفـــاهم مع الولايات المتحدة الأمريكية والدول الصناعية الكبرى و الحصول على موافقتها و مساعدتها التقنية ، وتأييدها بما قد يعتبر في نهاية المطاف طعنا في مدى مصداقية سيـــادتها خاصة في مفهومها السياســـي ، فإذا كان الهدف الرئيسي للدول الصناعية الأوروبية هو الحفاظ على منظومات ضمانها الاجتماعي والهدف الرئيسي للولايات المتحدة هو توسيع دائرة عمل شركاتها المتعددة الجنسيات، فإن الهدف

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

الرئيسي لمعظم البلدان النامية هو الحفاظ على مفه
وضمان استمرار العملية الاقتصادية.

لقد فتحت المفاوضات في مؤتمر منظمة التجارة العالمية النقـــاش على أوسع نطاق حول مضمون العولمة و رهاناتها المتعددة، و بينت بالمناسبة أنه بالرغم مما تتمتع به الدول الكبرى من قدرة على السيطرة المادية و الفكرية، لا يزال الأمر لم يحسم بعد في موضوع العولمـــة، و أنه في مواجهة موقف الولايات المتحدة التي تريد أن تفرض على العالم مفهوما لها، يتطابق مع الخضوع لمنطق التوسع الاقتصادي و تحرير التجارة الدولية ، يتنامى اليوم عبر الانسجام و الرفض المتعدد الأطراف، تيار قوي يطمح إلى إعادة النظر في مفهوم العولمـــة و استراتجياتها .

و هو التيـــار الذي يطالـــب بمنطـــق وضع حدود لإخضاع البشر لمعيار واحد ، هو معيار النـــمو الاقتصادي والربح وباحتـــرام منطق الانسجـــام الاجتماعي والعدالـــة والمساواة بين البشر، فهل ستسير الحكومة في اتجاه منطـــق الاقتصاد، أم ســـوف تضطر إلى القبـــول بالحدود والضوابط التي يفرضها منطق المجتمع والسيـــاسة والأخلاق وهل ستنجح جبهـــة المقـــاومة التي تضم الجمعيات والمنظمات الأهلية والقـــوة الاجتماعيـــة المتضررة والمثقفيـــن، في التصدي لقوى التكتـــل المالي والصناعي، التي تشكـــل شبكة عالمية تتحكـــم بالدول وطبقات المجتمعات وتمسك بخناقها؟

الفرع الثاني: مقاومـــة الامبريالية النيـــوليبرالية

يكاد يـــكون إجماع بين أطراف الرأي العام لدى دول العالم النامية بأن العولمـــة وفق الديناميكيات الرئيسية التي تحركها ، لا تتضمن أي جديد ، بل هي شكل من الاستعمار، لا تختلف في أهدافها عن أهداف الموجات الاستعمارية السابقة . فلا يمكن لرأس المال المهيـــمن والشركات العملاقة المتعدية الجنسيات أن تتنزع نحو أهداف أخرى غير السيطرة على الأسواق وغزو موارد الكوكب واستغلال العمل المأجور الرخيص حيث وجد.

و الفرق بين المشروعين الاستعماريين، القديم و الجديد، هو أن المشـــروع الجديـــد يحتاج إلى التأقلـــم مع الظروف العالمية التاريخية المتغيرة، أي صعود هيـــمنة الولايـــات المتحدة الأحادية على العالم، و في خدمة مجموعة صغيرة من الدول الصناعية. كما أن الاستعمـــار الجديد يستخـــدم خطابا للمشروعية يشدد علـــى قيم نشـــر الديمقراطيـــة و احترام حقوق الشعـــوب غير الأوروبية، وتحضيرها أو إدخالها في الحضارة الفعلية! .

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

و كما كان للاستعمار الأول أشـــكالا بـ
أساليب جديدة للـــتدخل ، لا تـــقل فعالية عن السابق، و لو أنها [illegible] من القضاءات القـــانونية . فالتدخل العسكـــري الانفـــرادي و المكشوف للـــدول الاستعمارية قد ترك مكانه اليوم لحق التدخـــل الإنساني الذي صوتت عليه الجمعـــية العامة ، و الذي شهـــدت المجموعة البشرية نمـــاذج تطـــبيقيـــة من منـــوالـه في العقـــد الأخيـــر في العراق و الصومال والبوسنة و الهرسك و كوسوفو ثم أخيرا في تيمور الشرقية في أندونيسيا ([1]) .

ليس هناك أي شك في أن ظاهرة العولمـــة تنطوي على تأكيد و توسيع هيمـــنة الدول الصناعية ، و في مقدمتـــها الولايات المتحدة ، على الأسواق و المصادر العالمية .بيد أن هذا ليس مضمـــونها الحقيـــقي أو الرئيـــسي ، إنـــه تابـــع لها ، تمـــاما كمـــا أن الاستعـــمار أو الامبرياليـــة ليست المحتوى الجوهري للرأسمالية.

فالعولمـــة قبل أن تكون حاملة لنمـــط من الهيمنة الدوليـــة ، و هي حاملة له بالتأكيـــد ، تتضمن تحـــولات نوعيـــة في طبيعـــة الرأسمالية المهيمنة و المسيطرة ذاتها . و جوهر هذا التحـــول هو نشوء رأسمالية عولمـــية تختـــلف حتى عن تلك التي كنا نسمـــيها رأسماليـــة الشركـــات المتعددة الجنســـيات ، و بذلك في كونها أصبحت تشـــكل ظاهرة كونية و تمـــتلك آليات تتـــجاوز ما كانت تفرضها على حركتها الحدود الوطنية، و تنزع إلى إزالة هذه الحـــدود الاقتصادية أو إعادة تعريفها بما يضمن حرية الحركة لرأس المال الذي أصبح هو ذاته عولميا يقع خارج سيطرة الدول بما فيها الدول العظمى .

و حتى بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية التي تمثل مركز هذه الرأسمالية العولمية من دون أدنى شك ، لا تنجح الدولـــة في التحكم بالرأسمالية الجديـــدة و آليـــاتها إلا بقدر ما تطـــرح لنفســـها و تعمل بالفعل كموجهة و قائدة لعملية التحويل العولمي و تحقـــيق شروط عولمـــة رأس المال ، أي بقدر ما تضع نفسها في خدمة رأس المال المعولم ذاته. و هذه العولمة التي تنزع إليها الرأسمالية بعد مرحلتها الوطنية الأولى ثم مرحلتها الدولية ، أو عبر الدولية ، ليست هي نفسها إلا ثمرة للطفـــرات التقنية التي عرفتـــها المجتمعات الصناعية و قـــادت إليها الرأسمالية ذاتـــها في

([1]) برهـــان غليـــون ، مرجع سبق ذكره ، ص 3.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

العقود القليلة الماضية وهي الطفرات التي يطلق مقدمتها ثورة الاتصالات و الحواسب الالكترونية .

ثم إنها حتى إذا أردنا التركيز على موضوع الهيمنة الدولية و العلاقات الاستعمارية التي تنشؤها العولمة ، فلا ينبغي أن نحبس ذهننا في إطار النماذج السابقة، ذلك أن العولمة أو الرأسمالية المعولمة ليست هي الوحيدة التي تنفرد بالهيمنة، فهي سمة ترافق الرأسمالية في جميع مراحل نموها و الحديث فيها من دون تمييز أنماطها المختلفة لا يساعد على فهم خصوصية العولمة حتى من منظور كونها شكلا جديدا للاستعمار .

كما أن التركيز على مفهوم الاستعمار الذي يشكل نموذجا قديما للهيمنة الخارجية لا يمكن أن يفيدنا في فهم التحديات النوعية التي توجهها لنا العولمة . إن ما هو مطلوب لفهم العولمة ليس بنسبتها لظاهرة مرافقة لها، ولا وضعها من زاوية ما تتماثل بها مع الحقب الرأسمالية الماضية و لكن بالعكس تماما ، بما يميز استعمارها الجديد أو إذا شئنا بدقة نظام هيمنتها العولمية بالمقارنة مع النظم الاستعمارية السابقة ، و من دون ذلك لا نكون حللنا العولمة ، و إنما خفضناها و مفهومها إلى الحقب التي جاءت قبلها ، و خسرنا كل الرهان.

كما يعتقد أن العولمة تحمل مخاطر هيمنة أقوى نفوذا و أثرا من الاستعمار التقليدي ، لأنها بالضبط لا تستخدم الطرق العنيفة التي استخدمها الرأسمالية الكلاسيكية، و لكنها تعتمد على قبول الناس و سعيهم إليها و إلى الاندماج فيها .

كما تخاطب عقولهم و مخيلاتهم ، قبل أن تتعامل مع مواردهم الطبيعية و أسواقهم ووسائل الإعلام العالمية أكثرا فتكا اليوم بالشعوب النامية من حرب الأفيون الذي دمرت المجتمع الصيني في القرن التاسع عشر، كما يعتقد أيضا أنها بقدر ما تتحمل أعباء الخضوع لهيمنة الدول الكبرى فيها .

فبعكس الأفيون الذي قتل روح المجتمع الصيني السياسية في حقبة ما يسمى بحرب الأفيون ، يمكن لوسائل الإعلام العالمية و شبكات المعلومات الكونية أن تكون مصدرا لتعزيز الموارد العلمية و التقنية للمجتمعات الضعيفة ، و أن تفتح لها فرص التحول بأسرع مما كان يحصل في الحقب السابقة . لكن الأمر هنا لا يتعلق بحتمية **تاريخية** ، **أي** أن جميع المجتمعات الضعيفة ، لن تستطيع أن تثمر إيجابيا مصادر العولمة لصالح ارتقائها الاقتصادي و الاجتماعي

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

و الفكـــري . إن ذلك يتـــوقف على صحة و نجا
مواجهة مشروع اندراجها في الحقبة العولمية .

و القصد أنه ينبغي التروي عند التعميم وإطلاق المفاهيم و الأوصاف القديمة المعروفة على الظواهر الجديدة ، لأن ذلك يمكن أن يقضي على فرصة فهم الجديد فيهـــا ، و التمـــكن منـــه و السيطرة عليه، فنظام الهيمنة العولمية أكثر مرونة بكثير من النظم الاستعمارية السابقـــة ، و فيه من المخاطر ما يتجاوزها جميعا ، لكن فيه من الإمكانيات المفتوحة لمن يريد أن يدخل منها ما لم تعرفه نظم الهيمنة التقليدية العسكرية أو الاقتصادية .

و سوف تشهد حقبة العولمة لا محالة ، مثلما حصل في الحقبة الصناعية ، انتقال العديـــد من المجتمعات النامية إلى مصاف الدول الكونية ، في حين سوف تنهار مجتمعات عديـــدة أخرى نامية لعجزها عن الحركة ، كما ستنهار مجتمعات ثانية نصف مصنعة لم تكن تحسب بالضـــرورة من الدول النامـــية ، و الصين مثال مهـــم للمجموعـــة الأولى المبشرة .و العديد من البلـــدان التي كانت تتبع الاتحاد السوفياتي غير تلك التي احتـــوتها أوروبا الغربيـــة سياسيـــا و ضمتها اقتصاديا التي سوف تكون من دول المجموعة الثانية ، و لن تستطيـــع أن توجه للهيمنة الدوليـــة أي مقاومة تذكر. وكما تشير تجربة أفغانستان أن مقاومة العولمة أو الهيمنـــة الدولية يمكن أن تتحول بسهولة إلى حرب أهلية مدمرة عندما تفقـــد الجماعة سيطرتها على نفسهـــا و تعجز عن التحكم بتناقضاتها و عن فهم شروط التعامل مع عصر العولمة .

و هذا يعني أنه ينبغي عليها في تحديد مضمون العولمة أن نميز بين مستويين : مستوى التحـــول الهيكلي في واقـــع نمط الإنتـــاج نفسه ، و مستوى تمـــثل القوى الرأسمالية نفسها لهـــذا التحـــول و بلورة أسلوب انتشاره و التحكم به، و من هنا تبدو للعولمة حاصل الدمج بين معطيات الثورة التقنية العلمية و إستراتيجية إعادة هيـــكلة الرأسمالية معا، و أن أي عامـــل من العاملين لا يكفي لتفسيرها لوحده .

وينجم عن هذا الدمج ديناميكية تاريخية جديدة تخـــضع الفضاءات الوطنية التي كان استقلالها قاعدة العـــمل في الحقبة السابقة ، للرأسمالية و للدولة الوطنـــية معا ، أعني الحقبـــة

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

الوطنية أو القومية ، لآليات تكوين فضاء جديد
و هو فضاء العالمية الذي اشتقت منه كلمة عولمة.

و يعتقد أنه ما كان من الممكن للإستراتيجية الرأسمالية النيوليبرالية النازعة إلى فرض فتح الأسواق الوطنية وتعميم قانون حرية التجارة لخلق سوق على اتساع الكرة الأرضية، مع كل ما يعترضه من قيود مفروضة من قبل الدول الكبرى لضمان اكتساح أسواق الآخرين و حماية نفسها بمنع الانتقال الحر لليد العاملة و إنشاء التكتلات الإقليمية و إغلاق الأسواق الكبرى أمام الكثير من منتجات العالم الثالث ذو القدرة التنافسية وإتباع سياسات تفضيلية من دون المكتسبات الهائلة في تقنية الاتصالات و ما تعنيه من تجاوز حدود المكان و الزمان و الربط الفوري بين الأسواق المالية ([1]) .

هذا يعني أن المسألة لا تتعلق بإستراتيجية توسع استعماري رأسمالي فحسب ، و هي ليست النتيجة الطبيعية و العادية لسعي رأس المال العالمي الذي يعيش أزمة هيكلة منذ السبعينات إلى البحث عن منافذ أخرى لفائض الأموال العائمة ، من أجل حماية النظام من خطر التبخيس الفجائي و الضخم كما حصل في الثلاثينات من هذا القرن . إنها لا تتعلق بأزمة الرأسمالية التي تعني عدم وجود استثمارات مجزية ، و لكن يكاد يكون العكس تماما إنها من حيث هي استثمارات متنامية في القطاعات التقنية الجديدة ، من اتصالات و معلوماتية و إعلام و من حيث هي إستراتيجية عولمية لجعل هذه الاستثمارات قاعدة للهيمنة العالمية و تعبير عن ديناميكية التجديد والنمو الرأسمالية.

بالتأكيد لا يتناقض ذلك مع وجود الأزمة، ولكنه يطغى على مفهوم الأزمة ذاته الكثير من النسبية و التاريخية. ولكنه يطغى على مفهوم الأزمة ذاته الكثير من النسبية والتاريخية، إن الرأسمالية تؤكد للعولمة قدرتها على التجدد وإيجاد حلول مختلفة للازمة التي ينبغي أن تفهم على أنها توترا مستمرا ، فلا تفهم العولمة من دون التقدم التقني والعلمي الذي حصل في العقود الماضية والامكنيات الموضوعية التي يفتحها أمام توسع دائرة المبادلات الاقتصادية والثقافية والاجتماعية والسياسية العالمية.

([1]) محمود خالد المسافر، مرجع سبق ذكره ، ص 160 .

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

ومن الطبيعي أو المنطقي أن تكـــون هذه المكتسبات التقنـــية والعلميـــة لتوسيـــع دائرة نشاطـــها وتعظيـــم مردود استثمارها وفتـــح الأســـواق الخارجية لبضائعها ولرؤوس أموالها .

ولهذا التحليل أهمية كبرى في فهم طبيعة العولمة ومقوماتها والموارد التي تستند إليها والتي لابد من معرفتها لأي قوة تريد التعامـــل معها ، وبشكل خاص للبلدان الفـــقيرة المهددة بأن تكون ضحيتها، وله أهمية كبرى أيضا في تحديد ردود الفعل على العولمـــة وبلورة إستراتجيـــة إيجابية وناجعة لمواجهة مخاطرها بعيدا عن التهـــويل، فليس صحيحا أن البلاد الضعيفة ليس لها من خـــيار سواء الانحناء أمـــام العاصفة وقبول الأمر الواقـــع ولا يعـــتقد أن الضعف والهامشية مانعان من ظهور المقاومة بل العكس هو الصحيح.

إن مقاومة المجتمعات والشعوب والجماعات لنظم الهيمنة تكـــون على قدر شعورهم بأنهم مستبعدين منها وغير قادرين على الاستـــفادة من الفوائد الحضارية التي تنجم عنها بوصفها إطارا للاستقرار وتشجيـــع النمو والازدهار، وهذا ما برهنت عليه مظاهرات **سيـــاتل** الضخمـــة والعالمية ، في مواجهة أقطـــاب الرأسمالية المجتمعين في إطار مؤتمر المنظـــمة العالمية للتجارة لتحديد جدول أعمال دورة المفاوضات القادمة.

كما أنه سوف يكون لمناقشات منظمـــة التجارة العالمية منحنى مختلف عن الماضي ولن تستطيع الدول الكبرى الصناعية أن تملى إرادتها على الدولة النامية بل ليس من المستبعد أن يتبلور قطب جديد يمـــثل مصالح البلـــدان النامية في هذه المفاوضات ويطمـــح إلى تأكيد عناصر إستراتجية خاصة للعولمـــة من دون أن يكون لدينا أوهام حول استغلال هذا القطـــب الحقيقى عن مجمل سياسات التكتلين الأوروبي والأمريكي.

لكن بصرف النظر عن مصير هذا القـــطب ليس هناك شك في أن مؤتمر **سيـــاتـــل** سوف يشكل نقطـــة فاصلة في المفاوضات الدوليـــة الجارية حـــول توجيـــه عملية العولمة وأنه ســـوف يكـــون بداية تبلور مقاومات متعددة الأشـــكال والمصادر، وكون الرأسمالية المعولمة هي التي سوف تفرض نفسها لا يعنى بالضرورة انعدام آفاق مثل هذه المقاومات.

فالمقاومة لا ترتبـــط بالشـــرط الاقتصـــادي فحسب ولكن بالثقـــافة التي تنظـــر إلى هذا الشـــرط الاقتصادي، أي بوعي الناس لشرطهـــم وقبـــولهم به أو رفضهم له ، ولا شـــك أن

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

امتـــلاك شعب ما لثقافـــة مستقلـــة يلعب دورا كبيـــرا في ذلك ، والمقصـــود من ذلك كلـــه انه بالرغـــم مما تتمتـــع به الرأسماليـــة المعولمـــة من وســـائـــل إعلامية ومادية معا، فإنـــها لا تنجح في إخضـــاع كل الشعـــوب والمجتمعات وإخمـــاد جدوى مقاومـــة الرأي العـــام العالمي ، ذلك أنه لا توجد هناك سيطرة مطلقة لأي نظـــام ، وبإمكان كل المجتمعات أن تعيد عبر مقاومـــة هذه السيطرة بناء مؤسساتها بما يتفـــق وضمان استقلالها وحريتـــها ونموها، ولا ينبغي للعولمـــة أن تفرض نفســـها وكأنها إغلاق لجميـــع الآفاق والأبـــواب وقـــتل لكل الآمال.

في نهاية هذا الفصل نستخلص أنه تشكلت قناعة جد هامة بالنسبة للدول المهددة بشبـــح العولمة والتي مفادها أن العولمة باتت ظاهرة لا يمكن القضاء عليها عن طريق محاربتها أو البحث عن السبل الرامية إلى استئصال جذورها، كون أنها تكاد تشكل صورة جديدة في مسرح العلاقـــات الدولية و الوطنية، و إنما هي ظاهرة ينبغي مقاومتها عن طريق نهج أساليب التكيف معها و غربلة ما هو صالح مما هو طالح من مقتضياتها.

ما توصلنا إليه في نهايـــة هذا الباب هو أن مسألة العلاقـــة بين السيـــادة والعولمـــة أصبحت أمرا جد ممكنا بل واضحا في العديـــد من المواطن و المجالات، هذه الحقيقة التي هي في واقع الأمر تجـــسد جوابا مقنعا وشافيا لبعض اللذيـــن ينكرون إلى حد الآن هذا التداخل و الارتباط القـــائم بين المفهومين، متسترين وراء هذا الإنكار، إما وراء تشبثهم الشديـــد والمبالغ فيه بعنصر السيـــادة و إما وراء تأثير سياسة الاستسلام و الانهزام أمام سهـــام العولمـــة الموجهة نحو ثقافات و اقتصاديات السيـــادات الوطنية .

Your complimentary
use period has ended.
Thank you for using
PDF Complete.
Click Here to upgrade to
Unlimited Pages and Expanded Features

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

في نهاية هذه الدراسة يمكننا القول بأن تعميق صيرورة العولمة سوف يؤدي إلى تعاظم حركة التفكك الوطني والاستقطاب الاجتماعي لصالح نشوء علاقات تضامن خارجية بين النخب الحاكمة والمنظومة الدولية، وستكون النتيجة نشوء اتجاه مطلق نحو التركيز المزدوج للثروة أولهما وطني أو داخل البلد الواحد يقضي بحصرها في يد فئات محدودة، وثانيهما عالمي ينزع إلى تركيز أصحاب الثورة أنفسهم في أقطار ومجتمعات محددة على وجه الكرة الأرضية.

ويبدو لي أنه سيكون من الصعب معالجة مسألة انحسار السيادة وتركيز الهيمنة العالمية في أيدي قوى دولية غير خاضعة لسلطة أي دولة من دون نشوء منطق تضامن عالمي يحل تدريجيا محل منطق التضامن القومي.

وهذا يفترض تبلور مفهوم للتضامن الإنساني، أي أن التضامن يتجاوز حدود التضامن الوطني التقليدي ويقترب من مفهوم الأخوة الإنسانية بأعمق وأوسع مما هو قائم الآن ، فهل يمكن المراهنة على نمو نمط جديد من التضامن الإنساني أو العالمي حتى يمكن التعويض عن تراجع قوة التضامن الوطني وبالتالي منع عملية انحسار السيادة الوطنية من أن تكون مواكبة للانحسار الاقتصادي والثقافي أو الاجتماعي في البلاد الضعيفة الفاقدة للسيادة التي تشكل ثلاثة أباع البشرية.

هذا ونشير إلى أنه ثمة تخمينات و توقعات جيو إستراتيجية مستقبلية حول مصير السيادة الوطنية على المدى البعيد، التي لا ينبغي أن نفوّتها على الأذهان والتي ينبغي على ساســـة وشعوب الدول الوطنية المستضعفة إدراكها، ومن ثم إعداد السياسات الحمائية المواجهة لها بغية الحفاظ على ما تبقى من بعض الركائز القانونية والسياسية للسيادة ، والتي تصب من خلال ما سمي بالرؤى المستقبلية لمفهوم السيادة الوطنية .

إذ طرح المفكرون والباحثون رؤى متعددة بشأن مستقبل السيادة الوطنية في ضوء متغيرات العولمة وقد وضع الباحثون أربعة سيناريوهات رئيسية لمستقبل السيادة الوطنية هي: اختفاء السيادة، استمرارية السيادة، الحركة العالمية، التفككية والنسبية، وسوف نستعرض باختصار تلك السيناريوهات.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

أولا: سيناريو اختفاء السيادة

يرى أنصار هذا السيناريو أنه كما حلت الدولة محل سلطة الإقطاع تدريجيا منذ نحو خمسة قرون، سوف تحل اليوم الشركة متعددة الجنسيات تدريجيا محل الدولة، والسبب في الحالتين واحد وهو التقدم الثقافي وزيادة الإنتاجية والحاجة إلى أسواق أوسع، ووفقا لهذا السيناريو، فإن الشركات متعددة الجنسيات تسعى خلال تلك المرحلة إلى إحداث تقليص تدريجي في سيادة الدولة، بما يؤدي إلى اختفاء مفهوم السيادة، ثم الدولة القومية ذاتها في مرحلة لاحقة.

وفي إطار سعيها لتحقيق ذلك الهدف، تستعين تلك الشركات بجهود هيئات ومؤسسات أخرى، منها المؤسسات المالية الدولية كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، ومختلف وكالات الأمم المتحدة العاملة في ميادين التنمية والثقافة، ومنها أيضا أجهزة المخابرات في الدول الكبرى ومختلف وسائل التأثير في الرأي العام كالصحف والمجلات وشبكات التليفون والمؤسسات المانحة للجوائز الدولية المهمة والمنشغلة بحقوق الإنسان ... الخ.

كما أنها لا تدخر وسعا في تجنيد مفكرين وكتاب في مختلف البلدان ينظّرون ويروجون لأفكار الحركة والكونية، ويؤكدون أن الشعور بالولاء للأمة أو الوطن قد أصبح من مخلفات الماضي التي يحسن إهمالها.

و يخلص أنصار هذا الاتجاه إلى أن الصورة العامة التي تستدعي الانتباه هي التراجع العام لسيادة الدولة و انحسار نفوذها و تخليها عن مكانتها، شيئا فشيئا، وأن المؤسسات تتعاظم قوتها يوما بعد يوم و هي الشركات العملاقة متعددة الجنسيات وستكون الوظيفة الجديدة للدولة خدمة المصالح المسيطرة و هي في الأساس مصالح الشركات الدولية العملاقة.

و الواقع أن فكرة تلاشي سيادة الدولة، ثم اختفاء الدولة القومية في مرحلة لاحقة هي من الأفكار الشائعـــة في تاريخ تطور الفـــكر السياسي، حيث قالها كل من ماركس والفوضويين، ومع ذلك لم تنته السيادة ولم تتلاشى الدولة القومية، وهذا في حد ذاته يشكك في المنطلقات التي أتى بها الطرفان، و بالتطبيق على العقد الأخير من القرن العشرين، فان سيناريو اختفاء السيادة لصالح الشركات متعددة الجنسيات هو طرح مبعثه الاعتقاد بأن الدولة القومية فقدت وظائفها على شتى الأصعدة، و هو ما لم يحدث كما سنشير إليه فيما بعد.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

ثانيا: سيناريو الحكومة العالمية

يذهب هذا السيناريو إلى أن هناك تغييرا سيحدث في مفهوم السيادة الوطنية، حيث ستتنازل الدولة القومية عن سيادتها لصالح حكومة عالمية منبثقة عن نظام عالمي ديمقراطي، حيث تعيد العولمة طرح فكرة الحكومة العالمية، ليس باعتبارها حلما بعيد المنال وإنما باعتبارها عملية في طور التكوين ففي كتابه زمن العولمة " le globale age " يشرح مارتن **آلبرو** كيف تفك العولمة الارتباط مع الدولة القومية بقيام مجتمع عالمي world society يبحث عن دولة عالمية world state، وإذا قدّر لهذه الدولـــة أن توجد بالفعل فلا بد أن تكون دولة كونية globale state

ويشـــرح مانيـــويـــل كاستلـــز manuel castells فـــي كتابـــه نهايـــة الألـــفيـــة the end of millennium ميكانيزمات التحول التي طرأ على كل من الاقتصاد والمجتمع والثقافة في زمن المعلوماتية، حيث يؤكد على أن منطق الشبكة net work في صياغة العلاقات الجديدة التي تفرضها التحولات الناجمة عن عملية العولمة في مجالات الاقتصاد والاجتماع والثقافة يؤدي إلى تحول عميق في شكل وطبيعة الدولة القومية ويجعلها بلا سيادة ([1]) .

وفي هذا الإطار يتحدث أنصار هذا السيناريو عن عدة بدائل من الحكومات المحتملة في مرحلة العولمة وهي:

- بديل الحكومة الخفية التي تمثلها شبكة متسعة من تحالف غير معلن بين الشركات متعددة الجنسيات وبعض مؤسسات المجتمع المدني بالتعاون مع حكومات مجموعة الدول السبع.
- بديل الحكومة المعلنة المفروضة بحكم الأمر الواقع تجسدها الإدارة الأمريكية وتمارس دورها منفردة أو من خلال مجلس الأمن أو حلف شمال الأطلنطي.
- بديل الحكومة المنبثقة عن نظام عالمي ديمقراطي تمارس عملها في ظل رقابة سياسية وقانونية أي في ظل سلطة تشريعية وأخرى قضائية.

([1]) حسن نـــافعة، مرجع سبـــق ذكره، ص 18 – 19 .

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

_ بديل وراثة الأمم المتحدة للدول القو
باختصاصات أوسع وأجهزة أكثر فعالية كما أن هذا السيناريو يبدأ من المختلفة مستحيل التحقيق فالتاريخ يوضح استمرارية تباين مصالح البشر وتنظيماتهم ووجود تغير مستمر في هيكل النظام الدولي كما أن القول بإمكانية تولي الأمم المتحدة مهمة تصفية وجود الدول القومية يتجاهل بأنها في الأصل وفي الأساس عبارة عن تشكيل مكون من الدول القومية.

ثالثا: سيناريو التفكيكية

يتوقع أنصار هذا السيناريو أن الدولة القومية لن تكون قادرة على مباشرة مظاهر سيادتها على إقليمها، بسبب تفككها إلى عشرات وربما إلى مئات من الدول القومية الصغيرة، تارة تحت دعوة التعبير عن هويات من حقها أن تعبر عن نفسها، وتارة أخرى تحت دعوة توطيد صلة المواطنين بالسلطة، وربما احتجاجا على تخيير النظام الدولي الجديد لجماعات دون أخرى.

وعلى الرغم من تزايد الحروب الأهلية والنزاعات الانفصالية، مما يجعل حدوث هذا السيناريو محتملا، إلى أن تمت تحفظات أخرى تلاحقه، فلا بد أن قوى مضادة تعمل على فرملة هذا السيناريو والحيلولة دون انتشار نموذج الدولة الصغيرة أو الترويج له بسبب خطورته الشديدة التي قد تصل إلى دول أروبية ذات توازنات قلقة كإيطاليا، كما قد تصل إلى دول عملاقة شاع عنها تجانسها كالصين.

رابعا: سيناريو استمرارية السيادة

يرى أنصار هذا السيناريو أن التطورات الراهنة في النظام الدولي لن تأتي على السيادة تماما، فالسيادة الوطنية ستظل باقية ما بقيت الدولة القومية ذاتها، وأقصى ما يمكن للتطورات الجارية في النظام الدولـــي المعاصر أن تفعله هو أن تنـــال من طبيـــعة الوظائف أو الأدوار التي تضطلع بها الدولة بالمقارنة بما كان، ومن بين الأمثلة التي يوردها الباحثون للتدليل على صحة هذا السيناريو توجد تجربة الاتحاد الأوروبي فعلى الرغم من كل ما يقال عن الوحدة الأوروبية الشاملة وفتح الحدود السياسية للدول الأعضاء أمام حركة انتقال الأشخاص ورؤوس الأموال عبر الأقاليم المختلفة لهذه الدول، إلا أن الشيء المؤكد في هذا الخصوص هو

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

أن السيادة الوطنية لفرنسا مثلا، ألمانيا أو بريطا
الدول ستفقد ولا شك بعض من سلطتها السيادية لصالح هذه الوحدة أو الاتحاد الأوروبي ( ).

هذا ما يمكن أن نورده باختصار عن مختلف السيناريوهات المتوقعة لمصير السيادة ومن ثم الدولة الوطنية و التي وان لم يكتب لأي من أحدها التفوق و التحقق على أرض الواقع، ومع ذلك نرى أن بعض معالم ومؤشرات كل واحد منها أصبحت ظاهرة للعيان، هذا على الأقل ما تم الكشف عنه، طيلة أشواط الدراسة الماضية عبر فصولها الواردة.

ما يهمنا في النهاية هو محاولة إعطاء أجوبة مقنعة حول الإشكالية الرئيسية التي سبق وأن طرحناها في مقدمة هذه الدراسة، والتي قلنا عليها بأنها ذات طابع مزدوج الأول منها قانوني والثاني سياسي واقعي.

وفي هذا الإطار نقول أن السيادة بوصفها تعبير قانوني لمفهوم السلطة سواء على المستوى الداخلي للدولة الوطنية أو على المستوى الخارجي أو الدولي لها أيّا كان بعده إقليمي–جهوي–عالمي، لا تزال تحتفظ بهيكلها القانوني القاعدي العام، وان ضمن نفس الإطار – القانوني– هناك تغيرات و تطورات خطيرة عرفتها السيادة في مفهومها الكلاسيكي، وهذا من خلال توظيف بعض القوى العظمى لبعض آليات النظام الدولي الجديد تحت غطاءات مختلفة أهمها حق التدخل وحماية الوضع الإنساني و مكافحة الإرهاب.

أما بوصف السيادة تعبير سياسي وواقعي، فان المقاومة ينبغي أن تكون بأشدها حتى تتمكن الدول الوطنية، أن تتأقلم في لعبة الصراع مع التحولات العميقة التي يشهدها المجتمع الدولي من خلال تأثير مختلف فاعليه المتحكمين في مصادر القرار عبر مؤسساته، وسيطرتهم على مختلف مصادر الثروة وقنوات إدارتها و استغلالها، وفي رأينا هذا لم يتأتى دونما تنبه المجموعة الدولية إلى مخاطر اللاتنمية في إحداث الصراعات المستقبلية، ومن هنا يتضح أن عنصر التنمية يكاد أن يكون إلى حد الساعة هو المفتاح الوحيد للتقليل من أخطار العولمة ومفاسدها.، وعلى هذا الأساس يمكن أن تقترح مسألة **العلاقة بين التنمية والعولمة** كموضوع بحث مستقبلي.

([1]) أحمد الرشيدي ، " التطورات الدولية الراهنة ومفهوم السيادة الوطنية "، مرجع سبق ذكره ، ص 22 .

Your complimentary
use period has ended.
Thank you for using
PDF Complete.
Click Here to upgrade to
Unlimited Pages and Expanded Features

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

قائمـــة المراجـــع:

1/ الكتـــب و المـــؤلفـــات:

أولا : بالـــلغة العربيـــة

1-إبراهيم نافع " انفجار سبتمبر بين العولمة و الأمركة "، الطبعة الأولى1422هـ-2002م ، الناشر مركز الأهرام للترجمة و النشر، مؤسسة الأهرام ، شارع الجلاء القاهرة.

2-أحمد الخضيري " العولمة " (مقدمة في فكر و اقتصاد و إدارة عصر اللادولة) ، القاهرة ، مجموعة النيل العربية 2000م.

3-ادريانو بينايون " العولمة نقيض التنمية " ترجمة جعفر علي حسين السوداني و مراجعة د.عمار عبد اللطيف سالم ، بيت الحكمة ، بغداد ، الطبعة الأولى2002م.

4- أندروقنسنت " نظريات الدولة " ترجمة د مالك أبو شهيوة ، محمود خلف ، دار الجيل ، بيروت ، الطبعة الأولى1997م .

5-بثنية حسنين عمارة " العولمة و تحديات العصر و انعكاساتها على المجتمع المصري" ، القاهرة، دار الأمين.2000

6- بلقاسم أحمد " الوجيز في قانون المجتمع الدولي المعاصر" ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر 1995م.

7-بوكرا ادريس " مبدأ عدم التدخل في القانون الدولي المعاصر" المؤسسة الوطنية للكتاب الجزائر1990م.

8-حسن نافعة "نظرة على العلاقات الدولية في القرن العشرين " (صعود و انهيار التنظيم الدولي الحكومي) ، القاهرة ، كلية الاقتصاد و العلوم السياسية ، جامعة القاهرة دت.

9- عز الدين فودة " في النظرية العامة للحدود " رؤية حضارية مع إشارة خاصة لحدود دار الإسلام" ، مركز البحوث والدراسات السياسية ، جامعة القاهرة .1993

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

10- عمار بوحوش " تطور النظريات والأنظم
الجزائر 1997.
11-ليا ليفين "حقوق الإنسان" أسئلة و إجابات ، منشورات اليونسكو 2004.
12-محمد السعيد الدقاق "القانون الدولي" (المصادر – الأشخاص) الطبعة الثانية ، الدار الجامعية للطباعة و النشر، بيروت 1983م.
13- محمد السعيد الدقاق " التنظيم الدولي " ، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت 1982.
14 ــ د. محمد سعيد الدقاق و د. مصطفى سلامة حسن " المنظمات الدولية المعاصرة " ، الناشر منشأة المعارف بالإسكندرية ، جلال حزي وشركائه د.ت.
15-محمد سامي عبد الحميد و محمد السعيد الدقاق " التنظيم الدولي " دار المطبوعات الجامعية الإسكندرية.2002
16-محمد سعيد بن سهو أبو زعرور" العولمة " ، دار البيارق ، عمان الأردن 1998م.
17-محمد طه بدوي " مدخل إلى علم العلاقات الدولية " دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت 1972م.
18_محمود خالد المسافر" العولمة الاقتصادية " " هيمنة الشمال و تداعيات على الجنوب " ، بيت الحكمة ، مطبعة الميزان ، بغداد 2002.
19_ممدوح شوقي " الأمن القومي الجماعي الدولي " ، القاهرة ، دار النهضة العربية .1985
20-وليد عبد الحي " تحول المسلمات في نظريات العلاقات الدولية " مؤسسة الشروق ، الجزائر1994م.
21-هارولد لاسكي " أسس السيادة " القاهرة ، دار المعارف دت.

ثانيا: باللغة الأجنبية

1-BERTRAND BADIE " la mondialisation, les termes du débat " L'Etat du monde 1981-1997, la découverte.
2-O.BEAUD, " La puissance de L'Etat ", PUF, 1994.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

la République livre 1", chapitre VIII. Cité par R.polin , Hobbes , " Dieu et Les hommes " , PUF , 1981 .

4-JOSEPHA CAMILLERI and FALK , " The End of Sovereignty " , London , ELGAR , LTD , 1991.

5-PHILIPPE MAUREAU DEFARGES , " L'ordre mondial " , 2émme édition , Armand Colin , Paris 2000.

6-T. GERSTER FLEINER , " Théorie générale de l'Etat " , PUF , 1986 .

7-S.FABRE GOYARD , " Les principes philosophiques du droit politique moderne " , PUF (Thémis) , 1997 .

8-R.POLIN HOBBES " Dieu et les hommes " , PUF , 1981.

9-H.SCHULTZE , " Etat et Nation dan l'histoire de l'Europe " , le Seuil , 1996.

10-PIERRE DE SENARCLENS ,"Mondialisation , Souveraineté et théories des relations internationales ", Armand Colin , Paris 1998.

11- PIERRE DE SENARCLENS , "La politique Internationale", Dalloz , Armand colin , 3émme édition , paris 2000 .

2/ المجـــلات و المقـــالات :

أولا: باللـــغة العربيـــة

1-أحمد الرشيدي " التطورات الدولية الراهنة و مفهوم السيادة " سلسلة بحوث سياسية ، مركز للبحوث و الدراسات السياسية ، جامعة القاهرة ، العدد 85/1994م.

2-السيد ياسين " في مفهـــوم العولمـــة " المستقبل العربي العدد 288 فيفري ، بيروت 1998م.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

3-السيد ياسين " مفهوم العولمة " مقال في العرب بيروت 1997.

4-برهان غليون " العرب و تحديات العولمة الثقافية " ، مقدمات في عصر التشريد الروحي " محاضر ألقيت في المجتمع الثقافي أبو ظبي 10 أفريل1997م.

5-جلال أمين " العولمة و الدولة " في أسامة أمين الخولي(محرر) " العرب و العولمة " بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية 1999م.

6- جوزيفا لاروش وآخرون " العولمة تتحدى السيادة " (مفهوم الحكومة العالمية) ، مركز الدراسات الدولية والإستراتيجية ، المطبوعات الجامعية الفرنسية ، باريس 2003.

7-حربي محمد موسى عريقات " التكامل الاقتصادي العربي و تحديات ظاهرة العولمة " بحوث اقتصادية عربية ، عمان-الأردن ، العدد20-2000م.

8- ريتشارد فالك " الإنترنت بين الذعر والذهول " ، نحو نوع جديد من السيطرة السياسية العالمية الافتراضية والتكنولوجيات الجديدة " مجلة ومعالم ، دار النشر ما ريخور العدد 1998/06 م.

9- زكي الميلاد " الفكر الإسلامي وقضايا العولمة " مقال منشور بمجلة الكلمة ، الفلاح لنشر والتوزيع العدد 20 السنة الخامسة صيف 1998 بيروت - لبنان.

10-س.ألماند، و أ.وينبر " قرية عالمية أم حرب الأمم ؟ " مجلة معالم: الاقتصاد والتجارة و العولمة ، دار النشر مارينور، الجزائر العدد 04 ، 1994م.

11-عبد الهادي بوطالب " تكامل العولمة و الهوية ليكون العالم واحدا و متعددا " ، مقال منشور بملتقى العولمة و الهوية ، أكاديمية المملكة المغربية ، الدورة الأولى ، الرباط 7-9 مايو 1997.

12-فالح عبد الجبار " معنى العولمة " مقال منشور بمجلة النهج ، مركز الأبحاث و الدراسات الاشتراكية في العالم العربي الأيديولوجي ، العدد 17 عمان-الأردن 1998م.

13-محمد الأطرش " العرب و العولمة " ما العمل؟ " المستقبل العربي " ، العدد231 ، بيروت 1998م.

14- محمد الحبيب بلخوجة " ايجابيات العولمة وسلبياتها " مقال منشور بملتقى العولمة والهوية ، أكاديمية المملكة المغربية ، الدورة الأولى الرباط 7-9 مايو 1997م.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

15-محمد فائق " حقوق الإنسان في عصر العو
الحر" ، برلين ، 24 مارس 2000م.

16-محمد عابد الجابري " قضايا في الفكر العربي المعاصر" ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت 1997م.

17- محمد عبد الشفيع ، عرض كتاب : محمد عابد الجابري " قضايا في الفكر المعاصر " ، " العولمة صراع الحضارات- العودة إلى الأخلاق- التسامح – الديمقراطية ونظم القيم – الفلسفة والمدينة، بيروت مركز دراسات الوحدة العربية 1991م " المستقبل العربي " العدد 231 ماي 1998.

18-محمد مصطفى عرقى " العرب وعولمة الناتو" جريدة الأهرام ، القاهرة ، 2001/03/23.

19-محمد محمود الإمام " الظاهرة الاستعمارية الجديدة و مغزاها بالنسبة للوطن العربي " مجلة العولمة و التحولات المجتمعة في الوطن العربي ، القاهرة ، مكتبة مدبولي 1999م.

20-مفيد حلمي " تحديات خدمات العولمة و ضرورات التكامل الاقتصادي العربي " ، مجلة النهج، مركز الأبحات و الدراسات الاشتراكية في العالم العربي الأيديولوجي ، العدد 17 عمان – الأردن 1998م.

21-ناصر الدين الأسد " الهوية و العولمة " مقال منشور بملتقى الهوية و العولمة ، أكاديمية المملكة المغربية ، الدورة الأولى ، الرباط 7-9 مايو 1997م.

22-نايف علي عبيد " العولمة و العرب " ، المستقبل العربي ، بيروت ، العدد221 1997/7 م.

23-هاماتان نويورو و آلان جيلرم "اليابان هي العالم الآن" مجلة الثقافة العالمية ، العدد 1185، سنة 1998م.

24-مجلة الجيـــش " ظاهـــرة العولمـــة " ما حقيقة التحول الذي نعيشه ؟ المركز التقني للإيصال و الإعلام و التوجيه . الجزائر ، ذو القعدة 1421هـــ فيفري 2001م عدد 451.

ثانيا: باللغـــة الأجنبيـــة

1-Financial Times , 30/9/1998 .

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

3 / بحـــوث و منـــاقـــشات

1-تحديات العالم العربي في ظل المتغيرات الدولية , بحوث و مناقشات لندوة فكرية ، الطبعة الثانية ، مركز الدراسات العربي الأوربي ، القاهرة 1998م .

2- " العولمة والهوية " مطبوعات أكاديمية المملكة المغربية ، سلسلة الدورات ، موضوع الدورة الأولى لسنة1997 م الرباط.27-29 ذو الحجة1417هـ.5-7 مايو1997.

3- مركز الأهرام للدراسات السياسية و الإستراتيجية ، التقرير العربي ، القاهرة 1999م.

4/ نصـــوص قانـــونيـــة

أولا: باللغـــة العربيـــة

1-وثيقة الأمم رقم أ /54/ 1999 ، الفقرة 275.

2-قرار الجمعية العامة الأمم المتحدة رقم أ قرار53/6202/ 1998.

3- العهد الدولي للحقوق المدنية و السياسية لعام 1996.

4-العهد الدولي للحقوق الاجتماعية و الاقتصادية والثقافية لعام1996.

ثانيـــا:باللغـــةالأجنبيـــة

1- La déclaration du millénaire , Septembre 2000 , New York .

5/ من الأنتـــرنت

1 _ د. إبراهيم بن الناصرالناصر " العولمة مقاومة واستثمار" على موقع الانترنت:

file://A:/.العولمة مقاومة وتفاعل htm.

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

2 ــ الدكتور جوزيف عبد الله ، " عولمة ماذا الأمريكية ، وثيقة مدعومة من قبل: File : // A : / URFIG.htm.

3-غالب أحمد عطايا " العولمة و انعكاساتها على الوطن العربي " ورقة عمل مقدمة إلى الملتقى التربوي الأول ، الفجيرة 29-30 / 4 / 2002 . على موقع الانترنت : File://A:/ العولمة و انعكاساتها على الوطن العربي.htm.

4- ليلى حلاوة " السيادة جدلية الدولة والعولمة " (19-05-2005) على : File://A:/السيادة جدلية الدولة.htm

Your complimentary
use period has ended.
Thank you for using
PDF Complete.
Click Here to upgrade to
Unlimited Pages and Expanded Features

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

أولا: باللـــغة العربية

(هـــ .أ.م) هيئة الأمم المتحدة .

(د.ت) بدون ذكر تاريخ النشر.

(د.م.ج) ديوان المطبوعات الجامعية.

ثانيا: باللـــغة الأجنبية

- ALENA : Accord de libre-échange nord-américain
- ALE : Accord de libre-échange
-AMI : Accord multilatéral sur l'investissement
-ANASE : Association des nations du Sud-Est asiatique
-APEC : Asia Pacific économic Coopération
-BIRD : Banque internationale de reconstruction et du développement
-BM : Banque Mondiale
-FMI : Fonds monétaire international
-G7: Groupe D' Etats Riches au Monde.
-G8: Groupe D' Etats Les Plus Industrialisé au Monde.
-MERCOSUR: Marché commun du sud
-OCDE : Organisation de coopération et de développement économique
- OMC : Organisation Mondiale du commerce
- ONU : Organisation des Nations Unies
-PAS : Programmes d'ajustement Structurel
- UE : Union Européenne
-ZLEA: Zone de libre- échange des Amériques

Your complimentary
use period has ended.
Thank you for using
PDF Complete.
Click Here to upgrade to
Unlimited Pages and Expanded Features

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

العنـــــــــــــاوين الصفحـــــة

المقدمـــة 2

البـــاب الأول: تحديـــد جوانب العلاقـــة بين السيـــادة و العولمـــة 10

الفصل الأول: السيادة مفهوم متطور **12**

المبحث الأول: إشكالية السيادة 13

المطلب الأول: تحديد المفهوم الكلاسيكي للسيادة و بيان مراحل تطورها 13

الفرع الأول: تعريف السيادة الكلاسيكية و تمييزها عن السلطة **13**

أولا: تحديد معنى السيادة **13**

ثانيا: تمييـــز السيادة عن السلطة 17

الفرع الثاني: تطور أشكال السيادة 19

أولا: المذاهب الأولى للسيادة 19

ثانيا: المملكة و الحق الإلاهي 21

ثالثا: سيـــادة الشعب 23

رابعا: ممارسة السيادة 24

المطلب الثاني: السيادة و خصائصها 26

الفرع الأول: خصائص السيادة 26

الفرع الثاني: حدود السيادة 30

أولا: القانون الطبيعي 31

ثانيا : القوانين الدستورية الأساسية 31

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

العنـــــــــــــــاوين

ثالثا: الملكية الخاصة 31

المبحث الثاني: السيادة في الوضع الراهن 33

المطلب الأول: تنـــوع مفاهيم السيادة 33

الفرع الأول: المفهوم السياسي للسيادة **33**

الفرع الثاني: المفهوم القانوني للسيادة 36

أولا: على المستوى الداخلي 37

ثانيا: على المستوى الخارجي 38

ا-المساواة في السيادة 38

ب-مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول 39

الفرع الثالث: المفهوم الاقتصادي للسيادة 40

المطلب الثاني: الانقلاب والتداخل في عصر العولمة 42

الفرع الأول: السيادة والنظام الدولي الجديد 42

الفرع الثاني: تدويل السيادة 44

الفصل الثاني: ضبط ظاهرة العولمة و تحديد أسسها 50

المبحث الأول : مفاهيم العولمة 51

المطلب الأول : ظروف بروز مفهوم ظاهرة العولمة و أهميته المعرفية 51

الفرع الأول: ظروف بروز مفهوم ظاهرة العولمة 52

الفرع الثاني: الأهمية المعرفية لمفهوم العولمة 61

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

العنـــــــــــــــاوين

المطلب الثاني: التأصيل النظري لمصطلح العولمة 63
الفرع الأول: نماذج عن التعاريف الاصطلاحية للعولمة 63
الفرع الثاني: مواقف وآراء تجاه العولمة 67
المبحث الثاني: ميادين و أسس العولمة 70
المطلب الأول: تحديد مجلات العولمة كظاهرة دولية و أهم غاياتها 70
الفرع الأول: مجالات العولمة 70
أولا: العولمة السياسية 71
ثانيا: العولمة الاتصالية 71
ثالثا: العولمة الثقافية و الفكرية 72
رابعا: العولمة الاجتماعية 74
خامسا: العولمة العسكرية 74
سادسا: العولمة الاقتصادية 74
الفرع الثاني: الأهداف الإستراتيجية للعولمة 76
أولا: أهداف العولمة حسب مؤيديها 77
ثانيا: أهداف العولمة حسب معارضيها 78
المطلب الثاني: مقومات العولمة 80
الفرع الأول: قوى العولمة 80
أولا: الشركات المتعددة الجنسيات 80
ثانيا: المؤسسات الاقتصادية العالمية 82

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

العنـــــــــــــــاوين

ثالثا: الحكومات 83

رابعا: الحركات الاجتماعية 85

الفرع الثاني: آليات العولمة التقنية 85

الباب الثاني: إبراز مظاهر العلاقة بين العولمة والسيادة من منظورالسياسة الدولية المعاصرة 90

الفصل الأول: متغيرات الربط بين مفهوم العولمة والسيادة 92

المبحث الأول : المتغيرات المنظوماتية 93

المطلب الأول: العولمة في إطار التنظيم الدولي 93

الفرع الأول: دور المنظمات الدولية المالية 93

أولا: توحيد النظام النقدي العالمي 98

ثانيا: التحكم في حركة رؤوس الأموال 98

الفرع الثاني: دور المنظمة العالمية للتجارة 98

المطلب الثاني: ضبط الحر كيات الاقتصادية للعولمة 102

الفرع الأول: الشركات المتعددة الجنسيات 102

الفرع الثاني: المبادلات الحرة و برامج إعادة الهيكلة 106

أولا : مناطق التبادل الحر 106

ثانيا : اتفاقيات التبادل الحر: 108

أ – في القارة الأمريكية: 108

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

العنـــــــــــــــــــاوين

ب – في مناطق أخرى متفرقة من العالم	109
ج – التبادل الحر على المستوى الكوني	110
ثالثا: برامج إعادة الهيكلة	111
المبحث الثاني: المتغيرات السياسية و تأثيرها على مسألة الربط	113
المطلب الأول: أثر العولمة على الدولة	114
الفرع الأول: الأثر الداخلي	114
أولا: مشكلة الحكم	114
ثانيا:المواطنة و القومية	114
ثالثا:تغيير النزعة القومية	115
الفرع الثاني: الأثر الخارجي	120
أولا: أثر العولمة على الاقتصاد	120
ثانيا: أثر العولمة على الثقافة و الهوية	121
ثالثا: أثر العولمة على الاتصال و الإعلام	124
المطلب الثاني: تقييم التأثيرات	128
الفرع الأول: التأثيرات الإيجابية	128
الفرع الثاني: التأثيرات السلبية	130
أولا: المصادر الداخلية	130
ثانيا: المصادر الخارجية	131

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

العنـــــــــــــــاوين

الفصل الثاني: رهانـــات العولمـــة 137
المبحث الأول: التحديات السياسية 138
المطلب الأول: تحديات العولمة في مجال تطبيق حقوق الإنسان 138
الفرع الأول : نقاط التداخل بين حقوق الإنسان و العولمة 138
الفرع الثاني: تحديات العولمة في مجالات حقوق الإنسان 143
-أولا: العولمة والحقوق السياسية والمدنية. 143
-ثانيا: العولمة والحقوق الاقتصادية. 145
-ثالثا: العولمة و الحقوق الثقافية 147
المطلب الثاني : التحديات في ظل إفرازات السياسة الدولية المعاصرة 152
الفرع الأول : العولمة و رهاناتها السياسية 152
الفرع الثاني: إستراتيجية التعامل مع العولمة أو العولمة البديلة 156
المبحث الثاني: التحديات الاقتصادية للعولمة 160
المطلب الأول : العولمة الاقتصادية وميادين القلق 160
الفرع الأول: شبح ظاهرة التكتلات الإقليمية 160
الفرع الثاني: مخاطر دور الشركات عبر القومية و سياسات إعادة الهيكلية 164
أولا: مخاطر دور الشركات المتعددة الجنسيات على عنصر السيادة 164
ثانيا: مخاطر سياسات الإصلاح الهيكلي 167
المطلب الثاني: إعادة النظر في قضية التنمية 169
الفرع الأول: شروط التنمية البديلة 169

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

العنـــــــــــــــاوين

الفــرع الثاني: مقـــاومة الامبريالية النيوليبرالية 173

الخاتـــــمة 181

قائمة المـــراجع 187

قائمة المختـــصرات 195

الفهـــــرس 197

Your complimentary
use period has ended.
Thank you for using
PDF Complete.
Click Here to upgrade to
Unlimited Pages and Expanded Features